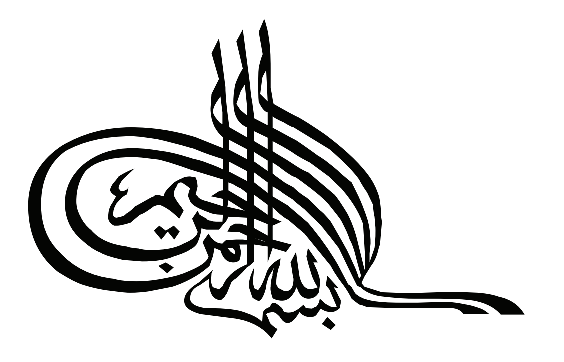
سابغات

كيف نتعامل مع الشبهات الفكرية المعاصرة


بسم الله الرحمن الرحيم

سابغات

كيف نتعامل مع الشبهات الفكرية المعاصرة

أحمد يوسف السيد



ســـــابغـــات

كيف نتعامل مع الشبهات الفكرية المعاصرة

أحمد يوسف السيد

ⓗ أحمد يوسف حامد السيد، ١٤٣٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السيد، أحمد يوسف حامد

سابغات: الوقاية الفكرية من شبهات الملحدين ومنكري السنة. / أحمد يوسف حامد السيد .- المدينة المنورة، ١٤٣٧هـ

٢٣٨ص؛ ١٧×٢٤سم

ردمك: ٢ - ٩٩٤٠ - ٠١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - الإلحاد والملحدون ٢ - الإسلام - دفع مطاعن أ. العنوان

ديوي ٢٤٩ ١٤٣٧/١٢٥٢

الطبعة الثالثة

١٤٣٨هـ/٢٠١٧م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن نظر المركز»



Business center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith,
London W6 9DX, UK

www. Takween-center.com
info@Takween-center.com

تصميم الغلاف :



+966 5 03 802 799

المملكة العربية السعودية – الخبر

eyadmousa@gmail.com

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

تقريظات

• «قرأت كتاب سابغات، وهو بحمد الله كتاب رائع، وقد وفق فيه أحمد أيما توفيق، وكان مفاجأة لي بما حواه من حسن السبك، وعذوبة اللغة، وتسلسل الأفكار، ووضوح الهدف.

الكتاب حوى معان إيمانية لها أثر على القارئ، ومملوء بالحجة والبراهين والإحالات المفيدة للمصادر، مع اختصار وخفة ورشاقة.

بارك الله في أعمالك بني، ونفع الله بك.

وأرى أن نساهم في نشره بقوة في أوساط القراء وأهل المعرفة والشباب والعائلات والمكتبات.

اللهم لك الحمد أن كتبت لنا هذا الشرف ولك الحمد على نعمة الإسلام والقرآن والسنة».

الوالد الكريم، المهندس
يوسف حامد السيد

• «لا أحصي كم مرة طُلب منا في المركز أن نقدم كتاباً علاجياً شاملاً لملف الشبهات والإشكالات يناسب شريحة مجتمعية واسعة، بحيث يشتمل على أمهات تلك التساؤلات والشبهات، ويُصاغ بلغة علمية سهلة، ويخرج مع ذلك كله في حجم مقبول يجعل من قراءته والنظر فيه عملية يسيرة وفي متناول الكل. وكم كانت فرحتي حين راسلنا الصديق الشيخ أحمد السيد بكتابه هذا، والذي وجدته موفياً بهذا المتطلبات جميعاً وزيادة، فهو يقدم لقارئه صورة بانورامية لملف الشبهات، وخارطة عامة تمكن الناظر فيها من ملاحظة مختلف جوانب هذه الظاهرة، فبالإضافة لذلك الاستعراض الجميل والسريع لأمهات الشبهات والإشكالات الموردة إما على أصل الدين وسؤالاته الكبرى، أو ما يتعلق بملفاته الداخلية من مصادر معرفية ومنهجية للفهم، فالكتاب يُقدم أصولاً منهجية مهمة للتعامل مع هذا الملف، فهو ينثر بين يدي القارئ عدداً من القواعد الوقائية والتي تحصن صاحبها من تداعيات وآثار موجة التشكيك في أصل الدين أو أصوله، كما أنه يسجل عدداً من القواعد العلاجية، والتي تسهم في معالجة من وقع في فخ بعض تلك الشبهات، مع رصد سريع لواقع الموجة التشكيكية ومختلف الأطراف الفاعلة فيه».

الشيخ عبد الله العجيري

مدير مركز تكوين

• «كتاب سابغات هو بمثابة متن لما بعده؛ لذلك فحفظه أو استظهاره = كحفظ أو استظهار متن الورقات أو الاجرومية؛ .. غير أنه أحال على مراجع للتوسع في مباحثه، فالله الله فيه».

م. عبد الرحمن شاهين
رئيس قسم الأسئلة عن القرآن وصحته
في موقع المحاور

• «مؤخراً مع كل التحولات الكبرى لأمتنا تثار العديد من الأسئلة، من شبابنا المتعطش لمعرفة الحق، وهذه فرصة اقتنصها المؤلف لإبراز متانة أسس هذا الدين العظيم بأيسر عبارة، وأوضح بيان، يصل للغالبية من الشباب، وينسف شبهات أهل الزيغ ودعاة الفتنة».

الباحث في القضايا الفكرية
أ. عبد الكريم الدخين

بسم الله الرحمن الرحيم

احتلّت الحروب موقعاً بارزاً في التاريخ الإنساني، واقتطعت حصةً كبيرة من جسده، وهي تكشف جزءاً من الطبيعة البشرية وما فيها من قيم القوة والقسوة، ولئن كانت بعض الحروب بل أكثرها تعبر عن تفاهة الإنسان ونزعة الظلم المغروزة فيه، إلا أن بعضها يمكن اعتباره ضرورةً عادلة.

وإذا سعينا في تحليل ظاهرة الحرب، فيمكن ملاحظة أنها تقوم على مرتكزين أساسيين: الهجوم والدفاع، ومن ثمّ احتاج الإنسان إلى آلاتٍ للحرب في الحالتين؛ فاتخذ للهجوم آلات، وللدفاع أخرى، فَصنع السيوف والرماح والنبال، وأعدَّ للدفاع: **السابغات**.

ولسنا ندرك بدقة متى استعمل الإنسان الحديد كوقاية له في الحرب؛ إلا أنه قبل وقت نبي الله داود عليه السلام لم تكن هذه الأدوات الوقائية على هيئة مناسبة لطبيعة الحرب وما فيها من كر وفر، فإن الله سبحانه وتعالى قد كشف لنا في القرآن عن نعمته علينا، بتعليم نبيه داود عليه السلام هذه الصنعة، فقال: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ۝٨٠﴾ [الأنبياء: ٨٠] والمقصود باللبوس هنا: الدروع السابغات، والهدف منها هو التحصين من البأس؛ أي: الحرب. وفي سورة سبأ نجد أمْرَ الله لداود عليه السلام بأن يُتقِن عمل السابغات، فقال له سبحانه: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ وَقَدِّرْ فِى ٱلسَّرْدِ﴾ [سبأ: ١١] وقد تكلم المفسرون في معنى هذه الآية، وذكروا فيها أقوالاً، تعود إجمالاً إلى طريقة عمل حلقات الدرع أو مسامير تلك الحلقات بشكل يؤدي إلى تماسك الدرع وعدم وجود ثغرة فيه، وأن تكون الدروع مناسبة لحاجة الناس في الوقاية والحماية والخفة.

وإذا استرسلنا في الحديث عن الصراع الإنساني فسنجد أنَّه لا يقتصر على القتال بالسيوف والرماح والأسلحة الناريّة، فثمّة ساحات أخرى للصراع، أدواتها الأقلام والألسنة، وأهدافها الانتصار بالحجة على المخالف إن كانت حرباً شريفة، أو تدمير قِيَمه وعقائده وسُمعتِه بالتشويه والافتراء إن كانت حرباً غير نزيهة.

وحين نطوي مراحل تاريخية طويلة، لنقف عند صفحة من أهم صفحات التاريخ كله، صفحة انطلاقة أعظم ناموس طرق الأرض؛ بعثة النبي محمد ﷺ، فسنجد أن أعداءه قد اتخذوا ضدّه الحربين: الكلاميّة والحسّيّة، وسلَك هو في سبيل صد عدوانهم حرب الحجة والبيان، وحرب السيف والرمح، وقد أمره الله ﷻ في أول الأمر أن يجاهدهم بالقرآن جهاداً كبيراً، فقال تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَـٰفِرِينَ وَجَـٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ۝٥٢﴾ [الفرقان: ٥٢] به؛ أي: بالقرآن، وتولّى الله ذو العَظَمة بنفسه الردّ على المشركين وأهلِ الكتاب فيما أثاروه ضد نبيه ﷺ فقال: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَـٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ۝٣٣﴾ [الفرقان: ٣٣] وردّ رسولُ الله عليهم وجادلهم.

واجتهد علماء المسلمين عند كل حرب كلامية موجهة إلى الإسلام ومبانيه في مجادلة مثيريها، ونقد أدلتهم، وبيان دلائل الحق، وبراهينه، بالعقل، والنقل، فأظهروا بطلانها، وقوّضوا بنيانها، وأقاموا البراهين على صحة دين الإسلام، وجماله، وصلاحيته لكل الأزمان.

ولا زالت الشبهات تثار ضد القرآن ورسول الإسلام وشريعة الله، ولا تُخطئ عين المتابع ـ اليوم ـ اغتلامَ البحر في الأفق، وتلبُّدَ سمائه بغيوم قاتمة، وهياجه بموجات تشكيكية عالية، امتد أثرها إلى السفن في مراسيها، فاضطرب بعضها، وتطأمنت أخرى فازدادت رسوّاً وسكوناً، بينما انفلتت حبال البعض الآخر فابتلعها اليمّ غيرَ ظالم.

وما هذه الموجات إلا مَدٌّ جديد من الحروب الكلامية التي من اتقاها **بالسابغات** نجا، ومن لم يُحكم نسج دروعه فأصابه سهم منها فأنْفَذَ فهو الملام.

والذي أريده من كل ما سبق أن يكون مدخلاً لبيان هدفي من الكتاب، ألا وهو المساهمة في نسج دروع فكرية حصينة؛ يسهل حملها، وتكون وقاية بإذن الله من الموجة التشكيكية المعاصرة الموجهة ضد الإسلام وثوابته.

وسأجتهد في هذا الكتاب للإجابة عن الأسئلة التالية:

ما الأسباب التي أدت إلى إلحاد بعض الشباب في مجتمعنا المحلي، أو إلى إنكارهم بعض الثوابت الشرعية وإن ظلوا متمسكين بأصل الإسلام؟ وهل للخطاب الديني دور في ذلك؟

وما معالم الموجة التشكيكية المعاصرة وسماتُها؟ وما طبيعة التأثر بها؟

وهل الأسئلة التي تُشكِّلها هذه الموجة محدودة؟ أم أنها لا تُحصَر؟

وما أهم تلك الأسئلة؟ وكيف نجيب عنها؟

وما سبل وقاية الجيل الصاعد من سلبيات هذه الموجة دون أن نغلق عليهم أو أن نسلبهم الرؤية والتفكير؟

وهل يمكن إعطاؤهم أدوات منهجية يتعاملون بها مع ما يطرأ عليهم من أفكار مخالفة للإسلام؟

وكيف نحاور المتأثرين ببعض هذه الإشكالات؟

وقد حرصت على إبراز مراجع مهمة في أغلب الأبواب للاستزادة ومضاعفة الفائدة.

وأصل مادة هذا الكتاب دورات قدمتُها بعنوان «كيف نتعامل مع الشبهات الفكرية المعاصرة» مع زيادات وتنقيحات وصياغة جديدة.

أحمد يوسف السيد
المدينة النبوية
١/ ١/ ١٤٣٧هـ
بريد الكتروني: alsaiyd998@gmail.com

معالم الموجة التشكيكية المعاصرة وسماتها
وطبيعة التأثر بها

حين يستخرج الأطباء لقاحاً للمناعة من داء معين، فإن هذا الاستخراج مسبوق بخطوات في تحديد طبيعة الداء وحقيقته وأسبابه، وهكذا في الأمور الفكرية وفي الظواهر الاجتماعية، لا يحسن علاج أي مشكلة ما لم يكن المعالج على دراية بحقيقتها وطبيعتها وأسبابها، ومع أن القصد الأكبر في هذا الكتاب: بيان منهجية الوقاية والمعالجة من الشبهات الفكرية، وعرض أبرز التساؤلات والإشكالات والإجابة عنها، إلا أنه يحسن في البداية وصف الموجة التشكيكية المعاصرة، وبيان سِماتها ثم أسباب التأثر السلبي بها، وبعد ذلك نَلِج إلى المقصود بإذن الله:

معالم الموجة التشكيكة المعاصرة وسماتها:

أولاً: هذه الموجة في غالبها هدمية لا بنائية، فوضوية لا منهجيّة؛ تثير الإشكالات، وتُبرِز الاعتراضات، ثم لا تقدم رؤية أو فكرة بديلة متماسكة، ويظهر هذا في صور واقعية متعددة:

منها: أن المتابع للطرح الإلحادي يجد في كثير منه البعدَ عن تقرير الفكرة الإلحادية الأساسية، وهي نفي وجود الخالق، وإنما تجد أكثر اهتمامهم بنقد الدين ـ وخاصة الإسلام ـ، مع وجود الثغرات الكبرى في صميم الفكرة الإلحادية ذاتها، ولكنهم يُعرضون عنها، ولا ينشغلون بالإجابة عن الأسئلة

الحقيقية التي تواجه اعتقادهم، وإنما ترتفع أصواتهم استهزاء بحديث بول البعير، وخبر سِنّ عائشة عند الزواج، وإذا ارتقوا قليلاً تحدثوا عن عقوبة الردة، وحد الرجم، وهذا يُبرز سمة الفوضى والهدم، في مقابل الانتظام والبناء.

وتبرز في ذهني الآن صورة ريتشارد دوكنز ـ كبير المُلحدين ـ وهو يسأل «مهدي حسن» في لقاء عرض على قناة الجزيرة، ـ وهو مرفوع على الشبكة ـ: إنْ كان يؤمن بأن محمداً ﷺ قد صعد إلى السماء بفرس له أجنحة؟ وأثارت طريقة عرضه التهكمية للسؤال إعجاب جمهوره فصفقوا له[1]، بينما هو نفسه حين سئل في برنامج آخر عن شيء متعلق بأصل فكرته الإلحادية، وهو أصل نشأة الحياة كان رده مخيباً لأمل الملحد ومُظهراً ضعفه، فقد ذكر أنه ربما في وقت ما، وفي مكان ما في الكون، تطورت حضارة بالطريقة الداروينية على الأرجح، وصممت شكلاً من أشكال الحياة، وربما بذروه في كوننا![2].

وكذلك حين تحدث مع الفيزيائي الملحد ستيفن واينبرج عن تفسير نشأة الكون على قوانين دقيقة، عرض عليه احتمال أن يكون ذلك بسبب وجود أكوان متعددة نشأ كوننا عنها، فرد عليه واينبرج بأن ذلك يتطلب أن يكون عدد الأكون الأخرى ١٠ مرفوعاً إلى ١٢٠، ثم قال: وفي الحقيقة فهذا شيء مُزعج[3].

وهكذا ترى أن القضايا الكبرى عند أصحاب الفكر الإلحادي مشوشة، غير قائمة على بنيان، وبدل أن يقيموا الدلائل على صحة فكرتهم، صاروا يتوجهون إلى الأديان بالطعن والهدم.

ومن الصور أيضاً للطرح الهدمي غير المنهجي: مشروع د. عدنان

---

(١) على هذا الرابط: https: //www.youtube.com/watch?v=qk8Jmtjnz8I

(٢) يوجد روابط كثيرة لهذا الكلام منها:
https: //www.youtube.com/watch?v=EMEZLEOCO08

(٣) يوجد روابط كثيرة للقاء، منها هذا:
https: //www.youtube.com/watch?v=deM1zfy0v0g

إبراهيم، وهو من أكثر المشاريع تأثيراً في السنوات الأخيرة، عبر المقاطع التي تنشر خطبه وآراءه، وهو ـ وإن استفاد منه بعض الناس إيمانيّاً أو معرفيّاً ـ إلا أنه لا يقدم رؤية معرفية بنائية متماسكة بقدر الاضطراب المنهجي الذي يمارسه ومن ثم ينتقل إلى جمهوره، فالمتابع له لا يخرج بموقف واضح تجاه عدد من القضايا الشرعية المهمة التي أكثر الحديث عنها؛ كالموقف من السُّنَّة، فتارة يجد منه تعظيماً لأصح الكتب في هذا المجال: صحيح البخاري، إذا كان ذلك في سياق استدلاله بحديث منه على قضية يؤيدها، ثم يجده في مقام آخر، وفي حديث من الصحيح نفسه، يَنْزِل بالكتاب وصاحبه إلى الحضيض إذا كان مما لا يؤيده، ويستعمل في ذلك ألفاظاً قاسية للتعبير عن الاستنكار والاستبشاع والاستفظاع، حتى أنه ليُخيّل لك أن البخاري إنما كان بائع حلوى، أو سائس خيول، لا عالماً جهبذاً قل في التاريخ نظيره.

وكثيراً ما يكتسب المتابع له جُرأة على الثوابت والـمُسلّمات دون مفاتيح منهجية، ودون اعتبارات فقه الخلاف وأدبه، فيتعامل أحدهم مع النصوص بناء على بوابته المعرفية والفكرية ـ التي يظنها العقلَ الصريح ـ؛ فيُدخل من النصوص ما ناسب فهمه، ويرد منها ما لا يناسبه.

ولم يكن دافعي إلى هذا الكلام محاربة التجديد، ولا مُنطلقي فيه الرضى بالواقع العلمي الذي نعيشه، وإنما هو رفض التجديد الذي ينبني على الاضطراب المنهجي، وعلى الثورة الهدمية النقضية لا على الرؤية البنائية، أو النقد المنهجي العادل، إذْ إنَّ هذه الفوضى لن تكون مخرجاً لما نحن فيه من تأخر في مجالات العلم والتفكير والمعرفة، بل إنها تكرس هذا التأخر وتزيده تعقيداً.

وقد وقفت على حالات ترك أصحابها الإسلام، مصرحين بأن أول خطوة في انحدارهم ذلك كانت: متابعة عدنان إبراهيم[1]، ثم الانحدار إلى

---

(١) وبعد سنة من كتابة هذه الأسطر في طبعة الكتاب الأولى ثم الثانية، أسجِّل في طبعته الثالثة، أنَّني لم أزدد إلا بصيرة فيما كتبت، فقد وقفت على حالات كثيرة كان سبب إلحاد أصحابها متابعة عدنان إبراهيم في أول أمرهم، وأكتبُ هذا من باب الشهادة لا من باب الرأي والتحليل.

«شحرور»[1]، ثم السقوط إلى المذهب الربوبي أو الإلحاد؛ ولا أظن أن هذه النتيجة هي ما نسعى إليه من تجديد!.

ثانياً: هذه الموجة مُحمَّلة بالأسئلة المفتوحة دون حدود؛ ولا يوجد سؤال يُمكن أن يُستبعد منها، سواء ما كان منها متعلقاً بالله سبحانه، أو بأفعاله، أو بالتشريعات الإسلامية، أو بالأنبياء، أو بالقضايا الفلسفية في أزلية الكون أو حدوثه، ونحو ذلك، وهذا يستدعي استعداداً نفسيّاً ومعرفيّاً من المتخصصين للتعامل مع هذه الأسئلة.

ثالثاً: تحمل الموجة التشكيكة المعاصرة شعارات عامة ذات بريق وجاذبية، ولكنها غير محددة المعالم، وغير منسوجة نسجاً منهجيّاً علميّاً يقي صاحبه من الفوضى أو التناقض، ومن أبرز هذه الشعارات: (تحرير العقل، نقد الموروث، رفض الوصاية، الحرية) ونحوها، وهذه الشعارات ليست باطلاً محضاً، وإنما تحتاج إلى بيان الإجمال الذي فيها، وفرز المقاصد الخاطئة التي يدعو إليها المشككون في الإسلام وثوابته عن طريقها، وتمييز المعاني الصحيحة عن تلكم المقاصد الفاسدة؛ حتى لا تتحكم الأهواء في تطبيقها على الواقع، فعلى سبيل المثال هناك من يُنكر السُّنَّة كلها تحت دعوى (نقد الموروث)! وهذا استعمال فاسد نتيجة الشعارات الفضفاضة والتحكم في تنزيلها.

رابعاً: التأثر بهذه الموجة في مجتمعنا المحلي يأخذ حالة بين الخفاء والعلن، وهي إلى الخفاء أقرب[2]، ولذلك فإن قياس حجم الشريحة المتأثرة بهذه الموجة فيه صعوبة، وفي نفس الوقت فإن حالة الخفاء هذه تعتبر أمراً مقلقاً للآباء والأمهات والمربين.

خامساً: الميدان الأكبر لبث شبهات هذه الموجة، ولاستقبالها والتأثر بها

---

(١) أحد رموز منكري السُّنَّة ومحرفي القرآن.

(٢) على الأقل إلى وقت كتابة هذه الأسطر مع إمكانية تغير الحالة بحسب تغير الظروف والمعطيات والمؤثرات.

هو شبكات التواصل الاجتماعي ـ حتى هذه اللحظة ـ، وهذا يعطي الموجة بعداً توسعياً كبيراً غير خاضع للموانع الجَمعيّة المفترضة، وأقصد بالموانع الجمعية المفترضة (المسجد، المدرسة، الأسرة)، فيمكن أن يتأثر بهذه الموجة من يرتاد المساجد، ويمكن أن يتأثر بها من عاش في كنف أبوين صالحين، وقد لاحظت ذلك من خلال نقاش عدد من المتأثرين بها، منهم امرأة اتصلت تذكر أنها تَكْفُر بالإسلام صراحة وبدأت تناقش بعض القضايا، ثم قطعت اتصالها فجأة، وبعد أن أكملت اعتذرت بأن أباها (مطوّع)[1] فخشِيَت أن يسمع كلامها فقطعت الاتصال!.

سادساً: خطورة هذه الموجة أنها موجهة ضدِّ أصلِ الإسلام وثوابت الشريعة المتفق عليها، بخلاف ما لو كانت الإشكالات موجهة ضد إحدى المدارس الشرعية ـ مثلاً ـ، أو ضد عالم من علماء المسلمين، دون المساس بأصول الإسلام وثوابته لكان الأمر أهون بكثير مما هو عليه الان، ووجه الخطورة يظهر إن نظرنا إلى المتأثرين بها؛ فحين يفقد أحدهم أصل الإسلام فذلك كفر يؤدي إلى النار، كما أنّ خسارة الثوابت الشرعية تضييعٌ للهوية وانحرافٌ للبوصلة وانحلالٌ من التكاليف، بل إنّ إنكار بعض الثوابت كفر، وكل هذا يجعل الأمر في مستوى لا يحتمل التغافل والتجاهل والتهوين.

وسأشرح في الموضوع السادس والسابع من هذا الكتاب أبرز الشبهات التي تتضمنها هذه الموجة؛ كي ندرك خطورتها بصورة تفصيليّة.

سابعاً: مما يزيد من خطورة هذه الموجة، أن أغلب المتأثرين بها هم شريحة الشباب ذكوراً وإناثاً؛ ومعنى ذلك أن تكامل ظهور الآثار السلبية سيكون في المستقبل القريب حين يصل هؤلاء الشباب إلى مرحلة العطاء والعمل والتربية والإرشاد ـ ما لم يحصل تدارك واعٍ على المستوى الذي تتطلبه المرحلة ـ.

ثامناً: ينقسم المتأثرون بموجة الشبهات المعاصرة إلى قسمين:

---

(١) كلمة مرادفة لـ(متدين).

الأول: العابثون الفوضويون الباحثون عن أهوائهم الشخصية في ثنايا هذه الشبهات، وهم كثير.

الثاني: الذين تأثروا بالشبهات تأثراً فكريّاً حقيقيّاً أدى إلى تبنّيهم لأفكار جديدة فيها مخالفات شرعية.

وهذا يدفعنا إلى عدم تعميم الأحكام، وإلى الكف عن إطلاق التهم العامة، وعدم اختزال الظاهرة في صورة مجتزأة، وإلى البحث عن سبل متنوعة للعلاج بما يتناسب مع اختلاف الحالات.

تاسعاً: تختلف مرادات مثيري موجة الشبهات المعاصرة، فبعضهم يقصد صرف الناس عن الإسلام، وإخراجهم منه، بل وعن الأديان كلها، وهذا يمثله الملحدون الجدد، والربوبيون، والمستفيدون سياسيّاً من ضياع قوة المسلمين وتفتت كيانهم.

والبعض الآخر من مثيري الشبهات لا يريد هدم الإسلام ولا تقويض بنيانه، بل ربما يثيرها بمقصد حسن في نفسه، ألا وهو تحسين صورة الإسلام، وإظهاره بما يوافق النَّفَس العصري، وقد يؤدي به تحقيق هذا الغرض إلى إنكار بعض الثوابت الشرعية، أو تأويلها بما يخفف من إثارة حفيظة غير المسلمين. وأقصد **بالثوابت الشرعية**: الأحكام والأخبار التي اتفق أهل السُّنَّة والجماعة على الأخذ بها، مثل اعتبار السُّنَّة مصدراً تشريعيّاً للأحكام والأخبار الدينية، ومثل الحدود الشرعية.

عاشراً: هذه الموجة تتشكل من مجموعة من الاعتراضات على وجود الله وكماله وعلى النبوة والشريعة، وفي الغالب تجد أن الأسئلة ذاتها تتكرر على ألسنة المتأثرين بها على اختلاف أعمارهم وبلدانهم، ولم يكن ذلك نتيجة تفكير واستنتاج عقلي اكتشفوا به هذه الأسئلة والاعتراضات، وإنما لتداول المعلومات في فضاء الشبكة التي قرَّبت البعيد وجعلت العالم مجتمعاً على طاولة واحدة، وسأذكر في ثنايا الكتاب طائفة من أبرز هذه الأسئلة والاعتراضات التي تتضمَّنها الموجة، وهناك كتب متعددة اعتنت ببيان أبرز الإشكالات بوجه عام أو في أبواب معينة، منها موسوعة بيان الإسلام، وكتاب

تنزيه القرآن الكريم عن دعاوى الطاعنين، ومن أفضلها في نظري رسالة الدكتوراه لسلطان العميري بعنوان «ظاهرة نقد الدين في الفلسفة الحديثة».

وأختم السمات بالإشارة إلى مرجع يفيد في وصف الإلحاد الجديد ألا وهو كتاب: ميليشيا الإلحاد لعبد الله العجيري.

الخير المنطوي ضمن موجة الشبهات الفكرية المعاصرة

لا أحب أن أكون متشائماً مهما كان الواقع مليئاً بالتحديات، والله سبحانه لا يخلق شرّاً محضاً، وحين نتَلَمّس جوانب هذه الموجة ونكشف خباياها نتفاءل بخير يمكن أن يحصل بسببها! ولكن حصول هذا الخير مشروطٌ بأمر مهم سأذكره بعد بيان وجوه هذا الخير:

أولاً: قد تؤدي هذه الموجة إلى ردة فعل عكسية عند كثير ممن تأثر بها أو من يشعر بخطورتها، وردة الفعل هذه هي (إعادة أخذ الإسلام بيقين لا بتقليد)، وفي الحقيقة فإنه لا شيء أنفع للإسلام من أن يكون أهله على يقين تام بصحته وعلى تذوق مستمر لحلاوته. وربما يكون في طريق هذه النتيجة الجميلة مرحلةُ فتنة يسقط فيها أقوام، وينهض آخرون.

وإذا استظهرنا حالة إيمان الصحابة ﭫ فإنهم قبْل إسلامهم كانوا قد ذاقوا مرارة الشرك والكفر والحيرة والغفلة وكانوا في جاهلية، ثم أذِن الله بهدايتهم حين أشرق نور الإسلام ببعثة محمد ﷺ، فتطلبوا حقيقة الدعوة فوجدوا أنها نبوة صادقة، وصراط مستقيم، ونور مبين، فتمسكوا به أشد التمسّك، وثبتوا عليه أعظم الثبات مع شدة الأذى، ثم أوصلوا للبشرية هذا النور، وصبروا على الشدائد، وتجاوزوا الصعاب، وكان ذلك كله من ثمرات أخذهم الإسلام بيقين لا بتقليد.

ثانياً: بث روح البحث والحوار والمناظرة.

ثالثاً: استنهاض الهمم الميّتة.

إن كثيراً من حَمَلة العلم الشرعي لم يحققوا الآمال المرجوة منهم في مجال بث العلم، والدفاع عن الإسلام، والدعوة إليه، غير أنّ مما يرجى تحققه فيهم حين يرون رياح الشك تعصف من حولهم أن تنبعث فيهم جذوة الغيرة على الإسلام، فتستنهض منهم العزائم والهمم، وهذا الأمر ـ وحده ـ لو تحقق فإنه خير كبير.

رابعاً: مراجعة الدعاة أنفسهم من جهة أساليبهم في تبليغ الدعوة.

وسيأتي ـ بإذن الله ـ شيء من التفصيل في ذلك عند الحديث عن: سمات الخطاب الدعوي المؤثر في الساحة الفكرية المعاصرة.

وما مضى ذكره من جوانب الخير المنطوي ضمن الموجه التشكيكية المعاصرة مشروط بالاجتهاد من حاملي العلم والإيمان في نشر براهين الحق بأفضل طريق، وأمَّا إن أعرضوا عن هذا التحدي، أو هوَّنوا من شأنه ولم يقوموا بما تستحقه هذه الموجة من معالجة واعية متميزة، فأخشى أن نستيقظ جميعاً على كارثة تبقى آثارها السيئة زمناً طويلاً.

أسباب التأثر السلبي
بالشبهات الفكرية المعاصرة

يميل كثير من الناس عند تحليلهم لمشكلة أو ظاهرة اجتماعية إلى اختزال أسبابها، والحكمِ عليها بناءً على ما يمليه طرف الذهن وحديث المجالس، وحين يُطرح سؤال: لماذا يلحد بعض شبابنا؟ أو ينكرون السُّنَّة؟ تجد البعض يختصر أسباب المشكلة في سبب واحد أو اثنين، وهذا غير صحيح، فهي مشكلة معقدة مبنية على مجموعة من الأسباب متداخلة فيما بينها، ولذا؛ فقد حاولت جمْعَ ما استبان لي ـ بعد التأمل ـ من الأسباب لهذه المشكلة، ثم ضممت النظير إلى نظيره منها، وصنفتُها تحت أنواعٍ من المؤثرات يندرج تحت كل نوع عدد من الأسباب:

النوع الأول: مؤثرات خارجية، وسأذكر منها خمسة مؤثرات:

١ ـ شبكات التواصل الاجتماعي:

لا يخفى على أحد ما في شبكات التواصل من جوانب الخير والمعرفة والتكافل، غير أنها في الوقت ذاته تعد أكبر عاملٍ في تسريع تداول الشبهات والإشكالات، وساهمت في بناء الجسور بين مصادر الإشكالات القديمة وبين الشريحة القابلة للتأثر، كما أنها يسّرت لأصحاب الشبهات بث شبهاتهم دون إجراءات وتعقيدات، ومنحت لطالبي الشهرة فرصة لأن يبحثوا عنها في المخالَفة والشذوذ، على قاعدة: (خالِفْ تُعرَف)، وكونهُا توصِل الشبهات إلى المتابعين دون استئذان فهذا مكمن آخر لخطرها.

٢ ـ الأفلام والروايات:

قلَّ أن تجد في الإعلام المرئي أو الكتب المقروءة ما يتمتع بجاذبية كبيرة للشباب من الجنسين مثل الأفلام والروايات، مما يوسع من الشريحة المتأثرة بها، وتكمن إشكالية كثيرٍ منها في التأثير غير المباشر، وذلك عن طريق نقل الثقافة الأجنبية بما فيها من صواب وخطأ، وخير وشر، دون تمييز لما يتعارض منها مع قيم الإسلام.

٣ ـ التواصل والاحتكاك المباشر بالثقافات الأجنبية عن طريق الدراسة ونحوها:

والإشكال الأبرز هنا أن الشاب المسلم يجلس على مقعد التعلم والتلقي من معلمين غير مسلمين، وفيهم من هو مهتم بنشر بعض الأفكار الإلحادية، وقد تأثر بعض الطلاب بذلك حتى من أصحاب الدراسات العليا، ولو كان الشاب قبل ذهابه إلى الدراسة هناك على مستوىً عالٍ من الإيمان واليقين، وكان يملك قدراً لا بأس به من التأصيل الشرعي والأدوات المعرفية التي يقيّم بها المعلومات الجديدة ويخضعها للنقد العلمي، لكان الأمر أهون من ذهابه وهو عريٌّ عن ذلك كله.

٤ ـ انتشار الشهوات المحرمة:

نحن نعيش مرحلة استثنائية مخيفة في انفجار وسائل الإغراء الجنسي، فهل هناك علاقة بين انتشار الشهوات المحرمة وبين قابلية التأثر بالشبهات؟

الإشكال في طبيعة الشهوات المعاصرة أنها متشعبة ومتسلسلة، ويدعو أوَّلُها إلى آخرها، ويُمكن أن تستقطب كل اهتمام الشاب وعواطفه وتفكيره إليها، وهذا كله قد يؤدي ببعض المتعلقين بها إلى أن يستثقلوا التكاليف الشرعية، ثم إلى أن يبحثوا عن قطع ما ينغص عليهم كمال الاستمتاع بهذه الشهوات وهو تأنيب الضمير من ممارسة الحرام، ومن طُرُق ذلك الخروج من الدين أو إنكار الجزاء والحساب.

ربما لا يكون التسلسل السابق هو الأكثر من ناحية الواقع، ولكنه خطير وغير بعيد.

وهناك وجه آخر: ألا وهو أن الإكثار من الذنوب، وعدم التوبة منها يؤدي إلى تكوّن (الرّان) الذي إذا تكاثر على القلب حَجَبَه عن البصر بالحق، كما قال الله سبحانه: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾﴾ [المطففين: ١٤]، وإذا كثرت الحواجب على القلب فإن نور الإيمان يخفت، فيصبح قابلاً للتأثر بأدنى شبهة أو تشكيك، وفي الحديث الصحيح الذي أخرجه الترمذي وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ، قال: «**إن العبد إذا أخطأ خطيئة نكتت في قلبه نكتة سوداء فإذا هو نزع واستغفر وتاب سقل قلبه، وإن عاد زيد فيها حتى تعلوَ قلبه، وهو الران الذي ذكر الله:** ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾﴾ [المطففين: ١٤]». قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح[١].

وهذه المعاني الغيبية وأمثالها مما ورد في الشرع يجب ألا نغفل عنها في تحليل أي مشكلة متعلقة بالبعد عن الدين.

٥ ـ التقدم المادي للعالم الغربي وتأثير الثقافة الغربية:

الكاتبة الألمانية الشهيرة زيجريد هونكه صاحبة كتاب «شمس الله تشرق على الغرب» الذي صدر عام ١٩٦٠م ميلادي، كتبت أيضاً: (الله ليس كذلك) وهو كتاب تدافع فيه عن المسلمين والحضارة الإسلامية والتاريخ الإسلامي، وقد نَقَلَتْ فيه نصّاً طريفاً ومهماً في الوقت ذاته، يتحدث عن موقف مشابه تماماً لما يعيشه كثير من المسلمين من انبهار بالحضارة الغربية اليوم، ولكن بصورة عكسية، فالمتحدث هو أسقف قرطبة (ألقاروا) وقت تفوق الحضارة الإسلامية، وقد راح يجأر بشكواه بكلمات مؤثرة تصور بلواه ـ على حد تعبير المؤلفة ـ[٢]، فقال: «إن كثيرين من أبناء ديني يقرؤون أساطير العرب ويتدارسون كتابات المسلمين من الفلاسفة وعلماء الدين، ليس ليدحضوها وإنما ليتقنوا اللغة العربية، ويحسنوا التوسل بها حسب التعبير القويم والذوق السليم، وأين نقع اليوم على النصراني من غير المتخصصين الذي يقرأ التفاسير

---

(١) سنن الترمذي (٣٣٣٤).

(٢) الله ليس كذلك، ص٤٢، دار الشروق.

اللاتينية للإنجيل؟ بل من ذا يدرس منهم حتى الأناجيل الأربعة، والأنبياء ورسائل الرسل؟

واحسرتاه! إن الشبان النصارى جميعهم اليوم، الذين لمعوا وبذّوا أقرانهم بمواهبهم لا يعرفون سوى لغة العرب والأدب العربي، إنهم يتعمقون دراسة المراجع العربية باذلين في قراءتها ودراستها كل ما وسعهم من طاقة، منفقين المبالغ الطائلة في اقتناء الكتب العربية، ويذيعون جهراً في كل مكان أن ذلك الأدب العربي جدير بالإكبار والإعجاب! ولئن حاول أحد إقناعهم بالاحتجاج بكتب النصارى فإنهم يردون باستخفاف، ذاكرين أن تلك الكتب لا تحظى باهتمامهم!

وامصيبتاه! إن النصارى قد نسوا حتى لغتهم الأم، فلا تكاد تجد اليوم واحداً في الألف يستطيع أن يدبِّج رسالة بسيطة باللاتينية السليمة، بينما العكس من ذلك لا تستطيع إحصاء عدد من يحسن منهم العربية تعبيراً وكتابة وتحبيراً، بل إن منهم من يقرضون الشعر بالعربية، حتى لقد حذقوه وبذّوا في ذلك العرب أنفسهم) انتهى.

لقد سبق أن ذكرتُ في المؤثر الثاني: أنّ الأفلامَ والروايات من وسائل تمرير القيم الغربية بطريقة غير مباشرة إلى مجتمعنا، وليس هذا مؤثراً قويّاً وحده ما لم يكن مصحوباً بانهزام حضاري داخل نفس الـمُسلِم.

لقد أطلق ابن خلدون في مقدمته قاعدة بلغت شهرتها الآفاق، ألا وهي تأثير الغالب على المغلوب، فقال: «ولذلك ترى المغلوب يتشبه أبداً بالغالب في ملبسه ومركبه وسلاحه في اتخاذها وأشكالها، بل في سائر أحواله... حتى إنه إذا كانت أمة تجاور أخرى ولها الغلب عليها فيسري إليهم من هذا التشبه والاقتداء حظ كبير»[1] انتهى باختصار.

ومن الكتابات اللطيفة في هذا الباب كتاب «ينبوع الغواية الفكرية» لعبد الله العجيري، وقد قرر في مقدمة الكتاب أن كثيراً من الانحرافات الفكرية في هذا الزمان عائدة إلى مركب من أمرين:

---

(١) (١/٢٨٣).

(هيمنة النموذج الثقافي الأجنبي.

مع ضعف التسليم لله ورسوله ﷺ)[1].

ثم قال: «وإذا تأملت في كثير من (الموضات الفكرية) التي عصفت بالأمة المسلمة في تاريخها المعاصر.. عرفت أثر هيمنة النماذج الثقافية في تشكيل التصورات والأفكار، وبه يمكنك تفسير كثير من محاولات أسلمة الأفكار الشرقية أو الغربية، ففي زمن هيمنة النموذج الاشتراكي تم تقديم القراءة الاشتراكية للإسلام، وفي زمن هيمنة القيم العسكرية تمت قراءة الإسلام قراءة عسكرية، وفي زمن هيمنة النموذج السياسي الديمقراطي تمت قراءة الإسلام قراءة ديمقراطية، فمن الطبيعي أن يتم قراءة الإسلام قراءة ليبرالية في زمن الهيمنة الليبرالية. ومع هذا الحضور الطاغي في المشهد العالمي للقيم الليبرالية تخلق مزاج ليبرالي عام، وأضحى هذا المزاج كقدر ضغط تتشكل من خلاله ـ بوعي أو بغير وعي ـ كثير من القناعات والتصورات بتبني هذه القيم أو بعضها، وقراءة النص الشرعية من ثَمَّ في ضوء تلك القيم والتصورات، في محاولة لإعادة ترتيب المشهد الإسلامي وفق القيم الليبرالية.

ومع أهمية تفكيك المفاهيم الليبرالية وبيان ما فيها من إشكاليات وانحرافات وعدم تواؤم مع كثير من القيم الشرعية، فستظل هذه الجهود محدودة الأثر نتيجة استقواء هذه المفاهيم بالحضارة الغربية الطاغية» انتهى باختصار[2].

وسيأتي بإذن الله في القواعد الوقائية أنّ إعادة ترتيب الأولويات الكبرى في النظر الإنساني من الأمور المهمة في إبطال تأثير هذا السبب. ومن الكتابات المثرية أيضاً في هذا الموضوع، كتاب «سُلطة الثقافة الغالبة» لإبراهيم السكران.

---

(١) ينبوع الغواية (ص١٩).

(٢) ينبوع الغواية (ص٢٣).

النوع الثاني من المؤثرات: عوامل داخلية:

إن العوامل الخارجية التي تساهم في التأثر بالتشكيكات المعاصرة في الإسلام وثوابته، لا تعمل عملها الحقيقي إلا بوجود محل قابل في الشريحة المستهدفة؛ أي: وجود ثغرات وفجوات في الشريحة الإسلامية المتعرضة للمؤثرات الخارجية السابقة، وسأذكر منها **ستة مؤثرات** فقط[١]:

المؤثر الأول: ضعف اليقين:

لن أطيل كثيراً في التعليق على هذا المؤثر مع أنه من أهم المؤثرات؛ لأني سأتحدث عنه في القواعد الوقائية، غير أن الذي أريد أن أقوله هنا أو أثير به التساؤل في عقل القارئ الكريم النقطة التالية:

قضية مثل وجوب الصلاة على وقتها هي من القضايا المتفق على كونها أهم الفرائض العملية بين المسلمين، وهم متفقون كذلك على أن تأخيرها إلى أن يخرج وقتها من عظائم الذنوب، والسؤال هنا: ما تفسير التفريط المشاهد في أداء الصلاة على وقتها من عدد غير قليل من المسلمين؟

أزعم أنَّ ضعف اليقين هو السبب الأكبر في ذلك مع وجود أسباب أخرى أيضاً.

إنَّ كثيراً من المسلمين في عافية من الكفر والإلحاد مع ضعف يقينهم لأنهم لم يُبتَلوا بمن يُشككهم في دينهم، وأما لو تعرضوا لشبهة قوية في أصل الإسلام أو ثوابته فقد لا يصمد إيمانهم أمام ذلك، كما في هذا النص البديع لابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فعامة الناس اذا أسلموا بعد كفر، أو ولدوا على الإسلام والتزموا شرائعه وكانوا من أهل الطاعة لله ورسوله؛ فهم مسلمون، ومعهم إيمان مجمل، ولكن دخول حقيقة الإيمان إلى قلوبهم إنما يحصل شيئاً فشيئاً، إن أعطاهم الله ذلك، وإلا فكثير من الناس لا يَصِلُون لا إلى اليقين ولا إلى

---

(١) في دورة كيفية التعامل مع الشبهات الفكرية المعاصرة أقدم تسعة مؤثرات داخلية، ولكني آثرت الاختصار هنا بُعداً عن الإملال.

الجهاد، ولو شُكِّكوا لشكوا، ولو أمروا بالجهاد لما جاهدوا، وليسوا كفاراً ولا منافقين؛ بل ليس عندهم من علم القلب ومعرفته ويقينه ما يدرأ الريب، ولا عندهم من قوة الحب لله ولرسوله ما يقدمونه على الأهل والمال، وهؤلاء إن عوفوا من المحنة وماتوا دخلوا الجنة، وإن ابتلوا بمن يورد عليهم شبهات توجب ريبهم فإن لم ينعم الله عليهم بما يزيل الريب وإلا صاروا مرتابين وانتقلوا إلى نوع من النفاق»[1].

المؤثر الثاني: المشاكل النفسية والضغوط الاجتماعية:

أذكر أكثر من حالة جرى بيني وبينها نقاش حول الإيمان بالله سبحانه، وكان سبب وجود الإشكال عند الطرف الآخر بعض الضغوط والابتلاءات التي لم يستطع التخلص منها، وكثيراً ما يكون الضغط النفسي الذي يعاني منه الإنسان سبباً في سخطه على قضاء الله وقدره، ومن ثم قد يجحد وجود الخالق سبحانه، أو يتهم عدله وحكمته، وهذا المؤثر بالطبع ليس خاصّاً بالعصر الحديث، فقد أخبر الله في كتابه الكريم عن أناس ينقلبون على وجوههم بعد عبادتهم إياه بسبب بلوى أصيب بها، فقال سبحانه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴿١١﴾﴾ [الحج: ١١] وقد فسّر ابن عباس هذه الآية كما في صحيح البخاري فقال: «كان الرجل يقدم المدينة؛ فإن ولدت امرأتُه غلاماً، ونتجت خيله، قال: هذا صالح. وإن لم تلد امرأته، ولم تنتج خيله، قال هذا دين سوء!»[2]. وما أجمل تعليق المُفسر المُتقِن، الشيخ ابن سعدي رحمه الله على هذه الآية؛ حيث قال: «أي: ومن الناس من هو ضعيف الإيمان، لم يدخل الإيمان قلبه، ولم تخالطه بشاشته، بل دخل فيه إما خوفاً، وإما عادة على وجه لا يثبت عند المحن، ﴿فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ﴾؛ أي: إن استمر رزقه رغداً، ولم يحصل له من المكاره شيء، اطمأن بذلك

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٧٠).

(٢) (٤٧٤٢).

الخير، لا بإيمانه، فهذا ربما أن الله يعافيه، ولا يقيض له من الفتن ما ينصرف به عن دينه، ﴿وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ﴾ من حصول مكروه أو زوال محبوب ﴿ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ﴾؛ أي: ارتد عن دينه، ﴿خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةَ﴾ أما في الدنيا؛ فإنه لا يحصل له بالردة ما أمَّله الذي جعل الردة رأساً لماله، وعوضاً عما يظن إدراكه، فخاب سعيه، ولم يحصل له إلا ما قسم له، وأما الآخرة فظاهر، حرم الجنة التي عرضها السماوات والأرض، واستحق النار، ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴿١١﴾﴾؛ أي: الواضح البين»[1] انتهى.

المؤثر الثالث: ضعف الجانب التعبدي وخاصة أعمال القلوب:

قَلّ أن تجد مسلماً اعتنى بقلبه من الناحية الإيمانية، وراقب مستوى تعلقه بالله وتوكله عليه وحبه له، واجتهد في تخليصه من دواخل الغل والحسد والكبر إلا وهو يعيش لذة إيمانية لا يَعْدلُها شيء، ولا يفكر مجرد تفكير أن يستبدلها بشيء، وأما من افتقد كل ذلك فقد يستهويه أي جاذب آخر.

المؤثر الرابع: ضعف أدوات البحث والتوثيق والمعرفة:

إنَّ شيوع التفكير الناقد عند مجتمع ما، وارتفاع مستوى الأدوات البحثية والعلمية فيه، يجعل من الصعوبة التأثير عليه بأفكار خارجية، والعكس صحيح، وهذا ما نلاحظه في قضية انتشار كثير من الشبهات التي لم تكن الوقاية منها تحتاج لأكثر من تفكيرٍ ناقد، وتدقيقٍ علميّ حتى يبطل تأثيرها. وسيأتي معنا في هذا الكتاب أن من القواعد الوقائية: تكوين العقل الناقد، وتعزيز أدوات البحث العلمي.

المؤثر الخامس: ضعف العلم الشرعي:

عَمِلْتُ استفتاء في دورتين من دورات (كيف نتعامل مع الشبهات الفكرية المعاصرة) عن أسباب انتشار الشبهات، فكان من الإجابات التي حظيت بأكبر عدد من الأصوات: ضعف العلم الشرعي عند الشباب.

---

(١) تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المنان (ص٥٣٥، ٥٣٤).

ووجه كون ضعف العلم سبباً للتأثر بما قد يطرأ من الشبهات، هو أن التأصيل الشرعي يعطي حامله قاعدة معرفية ومنهجية يستطيع أن يُحاكِم إليها ما يطرأ على ذهنه من معلومات وتحليلات جديدة، وأما من يفتقد هذه القاعدة المعرفية فإن من السهل وقوعه في الاضطراب المنهجي والسقطات المعرفية الكبرى.

المؤثر السادس: الفراغ الوقتي والذهني والروحي:

أذكر حالة لامرأة أصيبت بوسواس عقدي من أشد ما رأيت وسمعت في حياتي، وقد اجتهدتُ في إقناعها بطرق التخلص من الوسواس فلم تستجب ذلك، وأظنها ذهبت إلى طبيب نفسي أيضاً، فلم يغن ذلك شيئاً، فأرشدتُها إلى أعمال علمية ومعرفية تقوم بها تملأ وقتها وذهنها ـ فقد كانت متفرغة تماماً ـ، فكانت النتيجة أفضل وأقرب مما توقعت؛ لقد توقفت أسئلتها التي كانت كالسيل في وقت قياسي جدّاً، ولستُ أبالغ في هذا ولا لي حاجة إلى ذلك، والمراد أن الفراغ الذهني والروحي يجعل الذهن والقلب عرضة لأي شاغل ولو كان سيئاً، وأما من كان وقته ممتلئاً، وذهنه وروحه مشبعة بالعلم والعمل والمعرفة والإيمان فهذا عائق وحاجز أمام كثير من الأفكار المنحرفة، والخواطر المقلقة.

النوع الثالث من المؤثرات في انتشار الشبهات:

وجود جوانب من النقص في طريقة الدعوة والتوجيه والمعالجة الشرعية.

وتظهر جوانب النقص في صور، منها:

١ ـ الفجوة بين (كثير) من المتخصصين الشرعيّين وبين عموم الشباب، وهذه الفجوة تؤدي إلى نقصٍ في تصور الواقع، وتؤدي إلى عزلة شعورية بين الطرفين، والأشد من ذلك أنها تؤدي إلى تعطيل دور القدوات الذي له شأن كبير في الجانب الإصلاحي.

ولك أن تستحضر سيرة النبيّ ﷺ، وقربه من مختلف طبقات المجتمع، وأثر ذلك على النّاس الذين يرون الخُلُق العظيم والحلم والصبر متمثلاً في

إنسان يمشي على الأرض؛ فكم لذلك من معنًى حسنٍ وقيمة إيجابيّة في النفوس.

٢ ـ قلة تنويع الأساليب الدعوية بما يتناسب مع مؤثرات الواقع ومستجداته. وقد كان النبي ﷺ يحرص في خطابه على تنويع الأساليب لإيصال المعلومة الشرعية؛ تارة بالسؤال، وأخرى بالرسم، وثالثة بالخطبة البليغة وغير ذلك، مع أن معه ﷺ من نور الوحي، وتأييد الله ما يُغني عن كثير من الأساليب، فالاقتداء به في ذلك ﷺ من الأمور المؤكدة، خاصة في هذا العصر الذي راجت فيه سوق الإعلام، ورَبَا فيه سحر الصورة.

٣ ـ ومن جوانب النَّقص أيضاً: ضيق مساحة الحوار المفتوح، الذي يشعر فيه الشباب بوجود وسيلة آمنة، متسعة الأفق؛ لاستقبال أسئلتهم واستشكالاتهم.

وكم يسرح خيالي إلى حالة حوارية أتمنى رؤيتها في الساحة الدعوية، وتتمثل في صورة ذلك المسرح الممتلئ بالحضور الشبابي، وعلى المنصة محاضر متمكن شرعيّاً وناضج فكريّاً ومتوسع معرفيّاً، يمتلك الأسلوب الإقناعي، والقدرة الحوارية العالية، ويكون المجال مفتوحاً لمداخلات الشباب وأسئلتهم واستشكالاتهم بكل حرية وأريحية، فيُحسِنُ استقبالها، ويُبهر الحضور في الجواب عنها، كما كان يفعل أحمد ديدات، وكما يفعله ذاكر نايك حالياً، فكم من رسالة إيجابية ستُغرَس في نفوس الحاضرين، وكم من أفكار ستُصحَّح، وإشكالات تُزال، ونفوس تصفو، وقلوب تطمئن، ولا أدري هل سيتحقق هذا الحُلم؟ وهل سيكون قريباً؟ وكم هم أولئك الدعاة القادرون على الوقوف في مقام كهذا؟ اللَّهُمَّ أصلح أحوالنا.

٤ ـ ضعف الخطاب الشرعي/العقلي المبرهن. وهذا من أكبر الأسباب. وسأزيده تفصيلاً في الفقرة القادمة التي هي:

سِمات الخطاب الديني المؤثر في الساحة الفكرية المعاصرة:

سأذكر خمس سمات إن توفرت في الخطاب الدعوي فسيكون له أثر كبير

بإذن الله في الساحة الفكرية المعاصرة، وقد أطلْتُ نوعاً ما في تفصيل السمة الأولى، ـ لأهميتها ـ وأرجو ألا يقطع التفصيلُ تسلسل السمات في ذهن القارئ؛ فليكن على استحضار لذلك:

السمة الأولى: الاهتمام بالخطاب العقلي:

هناك من يظن خلوّ الأدلة الشرعية (النقلية) من الدلائل العقلية، ومن ثم يُهوِّن من الدليل النقلي في مقابل الدليل العقلي، ويجعل اليقين إنما يتحصل بالدليل العقلي لا بالدليل النقلي، وهذا كله غير صحيح؛ فإنَّ الأدلة الشرعية مليئة بالدلائل العقلية على أصول العقيدة والتوحيد وغيرها.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «بل الأمر ما عليه سلف الأمة وأئمتها أهل العلم والإيمان من أن الله ﷻ بيّن من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه»[(١)].

وقال ابن أبي العزّ الحنفي: «وإذا تأمل الفاضل غاية ما يذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية وجد الصواب منها يعود إلى بعض ما ذكر في القرآن من الطرق العقلية بأوضح عبارة وأوجزها، وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق ما لا يوجد عندهم مثله»[(٢)] انتهى.

ومن يقرأ كتاب الله، ويتأمل في سُنَّة نبيه ﷺ، يجد حضوراً ظاهراً للخطاب العقلي فيهما.

فمِن ذلك على سبيل المثال: آيات إثبات البعث في القرآن؛ كقوله سبحانه ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٩]. وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٣﴾﴾ [الأحقاف: ٣٣]، وهذا في غاية الإقناع العقلي؛ فإن مشركي قريش كانوا يُقرُّون بأنَّ الله

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٨٤).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٧٦).

خالق السماوات والأرض، فكان الاستدلال عليهم بأن الذي خلق السماوات والأرض من العدم قادر على أن يخلق مثلها، ومن باب أولى أن يخلق ما دونها ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧].

ومن الخطاب العقلي في القرآن قوله سبحانه: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الطور: ٣٥]، فإن هذا التقسيم يجعل العقل يضرب الاحتمالات بين القسمين المذكورين، وحين لا يجد من البراهين ما يعضد أحدهما فإنه سيبحث عن خيار ثالث تبيِّنه الآيات التي تَلَت الآية المذكورة والتي سبقتها، وهو الله سبحانه وتعالى.

ومن المراجع في الباب: كتاب الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد للدكتور سعود العريفي، وكتاب بلاغة الاحتجاج العقلي في القرآن الكريم لزينب الكردي، وكتاب مناهج الجدل في القرآن لزاهر بن عواض الألمعي.

وحين ننتقل إلى سُنَّة النبي ﷺ، فسنجد مواقف كان الإقناع العقلي فيها في غاية الجمال والبهاء، والحجة والإقناع، منها ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «جاء رجل من بني فزارة إلى النبي ﷺ فقال: إن امرأتي ولدت غلاماً أسود. فقال النبي ﷺ: «**هل لك إبل؟**» قال: نعم. قال: «**فما ألوانها؟**» قال: حُمر، قال: «**فهل يكون فيها من أورق؟**» قال: إن فيها لوُرْقاً. قال: «**فأنى أتاها ذلك؟**» قال: عسى أن يكون نزعه عرق. قال: «**وهذا عسى أن يكون نزعه عرق**»»[1].

(١) صحيح البخاري (٦٨٤٧)، صحيح مسلم (١٥٠٠).

طُرُق مخاطبة العقول

وسائل مخاطبة العقول على أنواع:

ـ منها ما يعود إلى طريقة الخطاب وأسلوبه.

ـ ومنها ما يعود إلى طريقة إبطال أقوال المخالفين.

ـ ومنها ما يعود إلى خطوة مسبقة في تقرير حدود العقل والعلاقة بينه وبين التسليم لله والرسول.

فأما **النوع الأول**، وهو ما يعود إلى طريقة الخطاب، فإن الأساليب التي يُحرَّك بها العقل ويُثار متعددة:

منها: أسلوب السؤال، وقد استعمله النبي ﷺ لإيصال بعض المعلومات، كما في حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «**أخبروني عن شجرة تشبه أو كالرجل المسلم لا يتحات ورقها**»[1]، وكقوله ﷺ كما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة: «**أتدرون ما المفلس؟** قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع! فقال: **إن المفلس من أمتي يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا؛ فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه، أخذ من خطاياهم فطرحت عليه؛ ثم طرح في النار**»[2].

---

(١) صحيح البخاري (٤٦٩٨)، صحيح مسلم (٦٤).

(٢) (٢٥٨١).

ومن الأساليب أيضاً: استعمال القياس، وضرب الأمثلة، وسر المثال من جهة العقل هو القياس، ومن الأمثلة العصرية التي يُمكن أن تُضرب في الإجابة عن سؤال: كيف نؤمن بالله سبحانه ونحن لا نراه: (الإلكترون)؛ حيث إنه من الأمور العلمية التي يتعامل معها العلماء كحقيقة موجودة مع عدم رؤيتهم له، وإنما يرون آثاره فقط. فكذلك نحن نؤمن بالله سبحانه وإن لم نره، ولكنّا نرى آثاره.

ومن الأساليب أيضاً: اتباع مهارات الإلقاء والإقناع، وهي من المهارات التي ينبغي على شريحة الدعاة والخطباء إتقانها، وحتى الموهوب ـ منهم ـ في هذا المجال يستفيد من بعض المهارات في برامج الإلقاء ودورات الإقناع.

ومن الأساليب أيضاً في إيصال المعلومة إلى العقول: الاهتمام ببناء المقدمات الـمُسلَّمة وتقريرِها؛ ثم الانطلاق منها إلى النتيجة المطلوب إثباتها، وهذا من أهم الأمور.

مثال ذلك: الانطلاق من مقدمة: (أن القرآن نزل لكل البشر وليس للصحابة خاصة) للوصول إلى نتيجة أننا مخاطبون بآيات طاعة الرسول والتي لا يمكننا امتثالها إلا باتباع ما صحَّ عنه من أخبار.

هذا كله في **النوع الأول** من طرق مخاطبة العقول، **وأما النوع الثاني** وهو ما يعود إلى طريقة إبطال أقوال المخالفين فيكون بطُرُق:

منها: إبراز التناقضات العقليّة أو المنهجية في خطاب الخصوم.

مثال ذلك: إبراز تناقض مُنكِر السُّنَّة حين يستدل بالسُّنَّة على قوله.

ومنها أيضاً: إبراز اللوازم الفاسدة لأقوال الخصوم.

مثال ذلك: إظهار فساد قول الملحدين واللادينيين المنكرين للبعث والحساب بالسؤال عن مصير الظلمة الذين قتلوا آلاف أو ملايين البشر هل سيُعاقبون بعد موتهم، وهل سيقتص المظلومون منهم؟ فالملحدون لا يعترفون بالبعث فكان من اللوازم الفاسدة لقولهم أنه لا فرق بين الظالم والمظلوم، بل إن حال الظالم أفضل؛ لأنه استمتع بحياته ـ التي يظن أنها لا حياة غيرها ـ بخلاف المظلوم الذي حُرم منها.

وأما النوع الثالث من طرق مخاطبة العقول فهو في الاهتمام بالكلام عن العقل من جهة كونه مصدراً للمعرفة، وحدود عمله، والعلاقة بينه وبين النقل، وموقفه من الغيبيات، ونحو ذلك، فهذا كله مما يضع العقل في موضعه الصحيح، ويجعله حَسَن الاستيعاب، وحَسَن التقدير.

كانت تلكم جولة في رحاب العقول، ننتقل بعدها إلى سمةٍ أخرى من سمات الخطاب الدعوي المؤثر، وهي:

ثانياً: الوعي الجيد بحقيقة التساؤلات الموجودة في الساحة، وبحقيقة الأقوال المخالفة.

ربما يحتار الخطيب أو الداعية في اختيار الموضوع الذي يطرحه عبر منبره أو كرسيه أو حتى عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ولكن هذه الحيرة تزول إذا كانوا متابعين لما يُشغل الشباب ويجتذب تفكيرهم، فالقضايا متجددة، والأفكار متسارعة، والذي يرصد الواقع بذكاء، يعرف متى يتكلم، وبماذا يتكلم، فإذا رأى اهتماماً بالسجال الفكري حول قضية شرعية فإنه يبادر بصوته فيها بعد أن يدرك حقيقة الإشكال، وطبيعة التساؤل، وبعد أن تفتحت الأسماع، وتلهّفت متتبعة كل صوت في هذه القضية.

ثالثاً: مراعاة أحوال المخاطبين وتفاوت مستوياتهم، ومعرفة ما يُقرب وما يُنفّر من أساليب الخطاب في الساحة الشبابية.

رابعاً: مقابلة الحجة بالحجة، لا بالسب والشتم، والعدل مع المخالف.

إن مما يؤثر تأثيراً سلبيّاً أَنْ يُقابَل الطرح التشكيكي في الثوابت الشرعية بالسب، أو التصنيف لصاحبه، دون أن يُبَيَّن وجه الخطأ في كلامه بالدليل والإقناع؛ فإننا نعيش في زمن له مستوى معين من اللغة المقبولة في الأوساط الشبابية، إنها تلك اللغة التي تناقش الكلام لا المتكلم، والمعلومة لا قائلها، ولا شك أن هذا لا يصح أن يكون مُطّرداً دائماً، ولكن متى كان ذلك ممكناً ولا يُضيع حقّاً فإنه هو الأكثر تأثيراً.

كما أن العدل مع المخالف، والمحافظة على مستوى من الأخلاق

الفاضلة معه، وعدم اتهام نيته لمجرد أنه طرح قولاً فيه خطأ، لَمِن أهم سمات التأثير في الساحة الفكرية المعاصرة، وتبقى استثناءات مستفزة لا يملك المرء معها أعصابه، ولا أجد مثالاً أقرب على ذلك ممن يسمون أنفسهم بالقرآنيين.

خامساً: الرغبة الصادقة في هداية الناس.

فإن صدق النية، والحماس للفكرة، والإخلاص لله في تبليغها، ونفع الناس بها، يظهر على تقاسيم الوجه وتعابيره، ويعطي للمتابع شعوراً بالقيمة والأهمية، وقبل ذلك فإن الله جاعل لكلامه محلّاً وقبولاً.

كيف نتعامل مع الشبهات الفكرية المعاصرة؟

إنّ إحسان التعامل مع هذه الموجة من الشبهات يقتضي العمل على ثلاثة محاور:

محور الوقاية لمن لم يتأثر بها، ومحور العلاج لمن تأثر، ومحور الجدل والحوار مع مثيريها.

ولذلك سأتناول في الصفحات القادمة هذه المحاور الثلاثة عبر قواعد منهجية لكل منها، لتكون كما يلي:

أولاً: قواعد وقائية من الشبهات الفكرية المعاصرة.

ثانياً: قواعد للتعامل مع الإشكالات والشبهات بعد ورودها.

ثالثاً: قواعد حوارية ومهارات جدلية لنقاش مثيري الشبهات.

أولاً: قواعد وقائية
من الشبهات الفكرية المعاصرة

القاعدة الأولى: تعزيز اليقين بأصول الإسلام:

من القناعة التي خرجتُ بها بعد التَّماسِّ مع واقع تساؤلات الشباب، أنه لا بد من الاهتمام الجاد بطرح دلائل أصول الإسلام بصورة عقلية تزيد الإيمان وتُعزز اليقين وتحمي القلب من لهيب الشكوك، وأن القلب إذا لم يكن موقناً بهذه الأصول عارفاً بدلائلها فإنه يكون سريع الشك، قريب الاضطراب.

وهذه القضية مع حضورها الكبير في القرآن، ومع شدة الحاجة إليها إلا أن العناية بها ليست على القدر الذي ينبغي لها، ولذلك؛ لم يكن غريباً أن يتأثر كثير من أبناء المجتمع المسلم بموجات التشكيك في الله سبحانه أو في كتابه أو رسوله عليه الصلاة والسلام.

ولأجل أهمية هذه القاعدة الوقائية فسأتحدث عن بعض الوسائل العملية التي تدعمها.

وسائل تعزيز اليقين:

أولاً: إحياء وإشاعة عبادة التفكر في آيات الله الكونية.

لقد جاء في كتاب الله توضيح العلاقة بين التفكر وبين إدراك الحقائق الكبرى، فقال الله ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا سُبۡحَٰنَكَ﴾ [آل عمران: ١٩١]،

فإنهم بعد تفكرٍ استدلوا بخلق السماوات والأرض على نفي العبثية والعشوائية.

وكذلك فإن التأمل والتفكر في النفس وفي الآفاق يؤدي إلى اليقين بصحة القرآن ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]، والضمير في (أنه) عائد إلى القرآن، وهي من الآيات التي تستوقف المتأمل كثيراً.

وقد ذمّ الله ﷻ المعرضين عن التفكر في آياته فقال: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا ۖ وَهُمْ عَنْ ءَايَٰتِهَا مُعْرِضُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الأنبياء: ٣٢].

وأرجو ألا تكون الـمدَنيّة الحديثة سبباً في حجبنا عن عبادة التفكر في السماء والنجوم والنفس والحيوان.

ومن **وسائل إحياء** وإشاعة عبادة التفكر:

١ ـ نشر المواد المرئية والمقروءة التي تخدم مجال التفكر والتأمل.

إن كثيراً من المواد المرئية المتعلقة بالكون والإنسان والحيوان والبحار تعين على التفكر في آيات الله، وممن كان يحرص على إبرازها في برامجه د. مصطفى محمود رحمه الله تعالى، وكان لها أثراً طيباً.

٢ ـ عمل مسابقات على أفضل إنتاج لمواد مرئية أو بحوث مكتوبة في هذا المجال.

٣ ـ عمل مسابقات أسئلة أو تلخيص لمواد سابقة منشورة في هذا المجال.

ثاني الوسائل لتعزيز اليقين: إشاعة عبادة التفكر في آيات الله الشرعية، وربط الناس بالقرآن، فقد أنزله الله سبحانه ليرشد الناس إلى الغاية التي خُلِقوا لأجلها، وليعرّفهم بنفسه، ويخبرهم بالبعث والنشور والحساب والجزاء، ويثبت لهم ذلك بالأدلة البينة القاطعة، ولا يزال القرآن ولن يزال غاسلاً للشكوك، معززاً لليقين، نافثاً روح الإيمان في نفوس من أراد الله بهم الخير.

وفي الفترة الحالية توجد جهود طيبة في إشاعة عبادة التدبر للقرآن، وتقريب تفسيره للناس، منها ما يقدمه مركز (تدبر)، ومركز (تفسير) في هذا المجال، فجزاهم الله خيراً.

ثالثاً: العناية بالكتب التي اهتمت ببيان دلائل صحة أصول الإسلام، وقد كَتَب العلماء قديماً وحديثاً في هذا المجال، فنجد كثيراً من المتقدمين كتبوا في إعجاز القرآن كالخطّابي والرماني والباقلاني والجرجاني وغيرهم، كما نجد أكثر من ذلك في باب دلائل النبوة ككتاب أبي نعيم الأصبهاني، والقاضي عبد الجبار، والبيهقي، وغيرهم كثير. غير أني سأذكر بعض الكتب المعاصرة في هذا المجال والتي يُمكن أن تُدرج في برامج القراءة الجماعية أو تكون ضمن مسابقات تلخيص كتاب ونحو ذلك.

- كتاب النبأ العظيم لمحمد عبد الله دراز، وما أجمله من كتاب يتحدث عن دلائل صحة القرآن، وصدق النبي محمد ﷺ، بعبارات أدبية رشيقة، وتعبيرات بيانية تلامس المشاعر والوجدان. وله كذلك كتاب آخر في نفس الموضوع وهو: مدخل إلى القرآن الكريم.
- كتاب براهين وأدلة إيمانية لعبد الرحمٰن حسن حبنّكة الميداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.
- كتاب نبوة محمد من الشك إلى اليقين لفاضل السامرائي.
- كتاب: الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد لسعود العريفي، وهو كتاب كبير، ذو مستوى عالي من التحريرات العلمية.
- كتاب كامل الصورة الجزء الثاني منه.

ومن وسائل تعزيز اليقين:

رابعاً: الاهتمام في الخطاب الدعوي بالحديث عن الله وصفاته وعظمته ووحدانيته.

لقد حظي باب (توحيد الألوهية) في الدرس العقدي المحلّي بنصيب كبير من الاهتمام، وكان لذلك أثر طيب في توعية الناس بهذا الباب، ولكن لم يحظ قرينه وسابقه (توحيد الربوبية) بالاهتمام الـمُستَحَق له، مع أن القرآن مليئ بالحديث عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله سبحانه، بل إنّ أول ما نزل من القرآن قول الله سبحانه: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣﴾، والحاجة الوقتية ماسة للحديث عن هذا الباب وإدراجه في مختلف وسائل وأبواب الخطاب الدعوي.

خامساً: الاهتمام بعبادة القلوب في الدعوة والعلم والعمل.

لقد كان إبراهيم الخليل عليه السلام منيباً متوكلاً خاشعاً لله سبحانه، وكان من الموقنين، فحين حاجّه قومه في الله سبحانه، قال لهم: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ﴾ [إبراهيم: ٨٠]؟!

إنهم لا يشعرون بما يملأ صدره وقلبه من اليقين والمعرفة والنور، إنه لا يمكن أن يستبدل هذا النعيم الإيماني بغيره، وهل يُستَبدَل الأمن بالخوف؟ والطمأنينة بالاضطراب؟

ولذلك؛ نقرأ في الآية التالية: ﴿فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ أَحَقُّ بِٱلۡأَمۡنِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٨١﴾ [الأنعام: ٨١]؟

وهناك عبارة مشهورة لأحد عُبّاد السلف يقول فيها: «لو يعلم الملوك وأبناء الملوك ما نحن فيه من النعيم لجالدونا عليه بالسيوف»؛ أترون من يشعر بهذا الشعور تؤثر فيه الشبهات؟

وهناك معادلة إيمانية جميلة ذكرها هرقل حين كان يسأل أبا سفيان عمَّن كانوا حول النبي صلى الله عليه وسلم من المهاجرين والأنصار، هل يرتد أحد منهم سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه؟ فقال أبو سفيان ـ وهو حينئذ كافر ـ: لا! فقال هرقل: وكذلك الإيمان، حين تخالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد[1].

إنّ الوقاية من شبهات الشك والكفر والإلحاد لن تكون لقلب لم يذق حلاوة الإيمان؛ إذ إنه لن يشعر بالخسارة والفقد لو تركه، وأمّا من ذاق طعم الإيمان ولذّته فلن يرضى بأي بديل آخر؛ ولذلك كله؛ فإن العناية بتقوية إيمان القلب، وتعلّقه بالله سبحانه، وتوكله وإنابته وخشيته ومحبته ورجائه، لَمِن أكبر أسباب الوقاية من الشبهات، فأين حضور هذه القضية في خطابنا؟ وهل أعطيناها القدر الذي تستحقه؟ ألم تكن محل عناية حقيقية في القرآن؟ وفي خطاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ وفي كلام أهل العلم؟.

إن مما لا شك فيه ولا ريب أن كثيراً من الشبهات منشؤها ضعف

---

(١) www.youtube.com/watch?v=cfUwlQqJ3eA

الإيمان وعدم تذوق حلاوته، ولذا نحن بحاجة إلى مراجعة إيماننا وقلوبنا وأعمالنا وصِدْقنا مع الله سبحانه، وهذا كله من الوقاية والمناعة القوية ضد الحرب الفكرية الموجهة إلى الإسلام وثوابته.

ومن الكتب التي اعتنت بهذا الباب، كُتُب الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى، وخاصة كتابه: مدارج السالكين، وقبله كثير من المتصوفة والمتنسكة والعباد، لهم كلام متفرق ومجموع فيه.

سادساً: قصص المسلمين الجدد، فإن لها أثراً كبيراً في الارتياح الإيماني، وخاصة حين ترى تنوع تخصصاتهم، واختلاف بلدانهم، وأنهم إنما دخلوا في الإسلام عن قناعة، ورضا، وشعور بالأفضل، هذا كله مع شدة التشويه الذي يُمارس ضدّ الإسلام والمسلمين، ثم نجد تزاحم الغربيين والشرقيين على بوابة الإسلام!

والجميل في قصص هؤلاء أنهم يُوقِفُوننا على معانٍ إيمانية ربما تفوتنا، فإنهم يقرؤون القرآن بعين متشوفة، وقلب متطلع إلى معرفة كلام الله سبحانه، وقد ذاقوا مرارة الكفر والحيرة قبل ذلك، وقد كنتُ ألمس ذلك وأنا أشاهد حلقات برنامج (بالقرآن اهتديت) لفهد الكندري وفقه الله، وهو من أجمل البرامج في هذا المجال، وأُرشح حلقاته للعرض والنشر في البرامج العائلية والمدرسية لتحقيق غرض تعزيز اليقين.

القاعدة الوقائية الثانية: تكوين العقل الناقد:

العقل الناقد: هو العَقْل الفاحص؛ الذي لا يقبل دعوى دون دليل، ولا يقبل الأدلة الفاسدة، ولا تُمرَّر عليه المغالطات المنطقية.

إن كثيراً من الشبهات التي أثرت على شريحة من الشباب كان مِن أهمّ عوامل تأثيرها: غياب التفكير الناقد، والعقلية الفاحصة؛ ولذلك فإن العناية بغرس معاني التفكير الصحيح، القادر على التمييز بين المقبول والمردود من المعلومات، يعتبر أمراً مهمّاً جدّاً في التحصين من الشبهات وتعزيز المناعة الفكرية.

وقد اعتنى علماء المسلمين بالفحص والتدقيق في المعلومات قبل قبولها، ومن أبرز الصور التي تُمثل ذلك: ما أنتجه علماء الحديث من منظومة فحصية مذهلة، نقدوا بها رواة الحديث، ولم يغتروا بمجرد المظاهر، وقارنوا بين الروايات، وضعفوا المنقطعات، واكتشفوا الكذابين، حتى صار منهجهم النقدي مأموناً على سُنَّة النبي ﷺ.

وكذلك اعتنى علماء المسلمين ببيان أسس الجدل الصحيح، والمناظرة المثمرة، وتحدثوا عن الحجج المقبولة، والدعاوى المردودة، وغير ذلك مما يستدعيه الفحص والتدقيق في كتب «آداب البحث والمناظرة» أو «علم الجدل».

وما سبق كله يختلف عن العقلية المتشككة المولعة بـ(لا أدري) و(ربما) و(ما يدريني)، فإن تَمَيُّزَ العقل الناقد ليس بمقدار ما يرده ويشكك فيه من الأخبار، وإنما بمقدار ما يلاحظه من عوامل وقرائن تستدعي الرد، وأخرى تُقوي القبول.

ولا شك أننا نحتاج إلى دورات في هذا الجانب، ومحاضرات، وتطبيقات عملية ترشد إلى التطبيق الصحيح للتفكير الناقد وتميز بينه وبين التفكير السلبي المتشكك، ويمكننا أن نربي أبناءنا على التفكير الناقد بتطبيقه على ما يسمعونه من أخبار وآراء في المدرسة وبين الأصدقاء، فيتم تدريبهم عليه بمحاكمة هذه الأخبار إلى مبادئ التوثيق والتحليل السليم.

ومما يساهم في تقوية أدوات العقل الناقد: أن يكون على دراية بطرق البحث العلمي ومهاراته، فالعقل الناقد يحتاج إلى معرفة بمصادر المعلومات وكيف يتعامل معها ليتثبت ويدقق، ولذلك نحن بحاجة إلى تقديم دورات في كيفية البحث الالكتروني والورقي عن المعلومة من المصادر الموثوقة، وفي كيفية البحث عن صحة الحديث في الشبكة والكتب.

القاعدة الوقائية الثالثة: التأصيل الشرعي:

والمراد بالتأصيل الشرعي: دراسة أصول الفنون الشرعية (العقيدة،

الفقه، أصول الفقه، المصطلح، اللغة، علوم القرآن)، وهذا الأمر مهم جدّاً؛ لأنه يُكَوِّن عند المتعلم قاعدة معرفية صلبة يؤول إليها ويستند عليها، بخلاف من يفتقد هذه القاعدة فإنه لا يكون له أساس محكم.

ومما يساعد على نشر هذا الأمر الوقائي: تسهيل العلوم الشرعية، وتقريبها للشباب، وتقديمها في دورات مختصرة، بأسلوب حديث، ووسائل تعليمية مُعِيْنة؛ فليستحضر من يقوم بهذا العمل أنه يؤدي دوراً مهمّاً في الوقاية من الشبهات الفكرية المعاصرة.

ومن الجهود الجيدة في تحقيق هذا التسهيل، ما يقدمه الدكتور عامر بهجت في دوراته المتميزة في الفقه وأصوله، وهي مرفوعة على موقع (يوتيوب) بعنوان (تنبيه الفقيه) و(الطريق إلى أصول الفقه) وغيرها.

ومن الأمور المنهجية المهمة التي تقتضيها هذه المرحلة: الاعتناء ـ في الدرس الشرعي ـ بتثبيت الثوابت، وعدم الاقتصار على شروح المتون أو التعليق عليها والتفريع على نصوصها، بل ينبغي أن يُزاد على ذلك ما يُثبّتُ صحة أصول تلك المسائل المقصودة بالشرح والتوضيح؛ فإن التعويل على اشتراك المستمع والمتحدث في التسليم بصحة الأصل المشروح إنما كان سائغاً في المرحلة السابقة التي تختلف عن هذه المرحلة التي تموج بأسئلة متوجهة إلى الأصول والثوابت، مما يستدعي أن يكون طالب العلم جامعا بين فهمه لألفاظ الفقهاء وقواعد الأصوليين والمحدثين وبين ما يُثبت صحتها ويُقرر أصولها.

ولو قال قائل: إن من يحضر الدرس الشرعي لا يكون متأثرا بالإشكالات المثارة ضد الثوابت، فلا حاجة لما ذكرت.

فالجواب أن طالب العلم مهما افترضنا عدم تأثره بالإشكالات والشبهات، فإنه لا ينفك عن احتياجه ـ في ظل ذلك ـ إلى معرفة البراهين وصحة الأصول كي يكون قادراً على الجواب عمّا يَرِد عليه من اعتراضات واستشكالات ـ اللهم إلا إن أراد أن يعتزل الناس ويبتعد عما يُشغلهم ـ.

ومما يحقق هذا الغرض دون إشكال: العناية بتقديم مداخل للعلوم قبل

البدء بالشروح، وتُضمَّن هذه المداخل أدلة عامة تُثبِّت صحة أصول العلم المقصود بالدرس، وسبب الاعتناء به، وما الآثار السلبية المترتبة على تركه واستبعاده والاستغناء عنه.

القاعدة الرابعة: تحديد مصادر التلقي والمعرفة والموقف من كل مصدر:

ما المصادر التي نعتمد عليها في تكوين المعرفة؟ وما حدود كل مصدر؟ وهل بينها تداخل؟ وما مصادر التلقي الشرعية التي لا يصدر عنها خطأ؟ وما مصادر الاستفادة الشرعية التي يمكن أن تخطئ وتصيب؟

كل هذه الأسئلة تهم الجيل، وإذا قُدِّمَت الإجابة عنها بصورة صحيحة فإنها تُنظم العقل، وتبين مداخله ومخارجه فيما يعتمد عليه لتكوين المعارف، وبالتالي يكون ذلك من وسائل الوقاية المحتاج إليها في هذا الوقت.

فإن من أكبر أسباب الاضطراب الفكري المعاصر الانحراف في باب مصادر المعرفة، إذ إن كثيرا من الملحدين ـ وخاصة في العالم الغربي ـ لديهم موقف سلبي تجاه المصادر التي يكتسب الإنسان منها المعرفة باستثناء الحس والتجربة التي يغالون باعتبارها المصدر الوحيد لاكتساب المعرفة؛ مما أدى بهم إلى رفض الأدلة العقلية المثبتة لوجود الله والتي لا تعتمد على الحس المباشر ولا تندرج ضمن إطار العلوم التجريبية، فضلا عن رفضهم لعلوم الوحي التي مصدرها الخبر الصادق المبني على دلائل العقل المسبقة، وكثير من السجالات الفكرية بين المؤمنين والملحدين يتم التعرض فيها لقضايا متعلقة بالمعرفة؛ ولذلك فإن العناية بفهم نظرية المعرفة وفروعها لمن أهم ما ينبغي على الباحث المسلم المعاصر.

ومن أراد أن يأخذ فكرة عامة عن المعرفة وطبيعتها ومصادرها فإن للشيخ عبد الله العجيري محاضرة مرئية في موقع يوتيوب بعنوان «مدخل لفهم نظرية المعرفة»[(١)] وتصلح في المرحلة الأولى لتكوين التصور العام تجاه هذه النظرية

---

(١) www.youtube.com/watch?v=cfUwlQqJ3eA

ومتعلقاتها وطبيعة المعرفة في الإسلام، ثم يحسن الانتقال إلى كتاب مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي للدكتور عبد الرحمن بن زيد الزنيدي، ثم كتاب المعرفة في الإسلام للدكتور عبد الله القرني ـ وهو كتاب متميز غير أن فيه صعوبة على المبتدئ والمتوسط ـ، ثم الانتقال إلى كتاب الدكتور عبد الله الدعجاني في موقف ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ من المعرفة بعنوان «منهج ابن تيمية المعرفي» وهي رسالة جميلة مفيدة نافعة وفيها أيضا صعوبة على المبتدئ والمتوسط.

كما نستطيع بالإجابة عن الأسئلة السابقة أن نفرق بين المصدر الشرعي المعصوم وبين المصدر غير العصوم، فالقرآن والسُّنَّة لا يصدر عنهما خطأ، وكذلك اجتماع أفهام علماء المسلمين على أمر معين من أمور الشرع ـ إذا ثبت هذا الاجتماع ـ وأما الفذّ ـ أي: الفرد ـ من العلماء فإنه مهما بلغ من المنزلة العلمية فلا يرقى لأن يُسَلَّم بكل أقواله، ولو كان أبا حنيفة أو مالك بن أنس أو الشافعيّ أو أحمد رحمهم الله تعالى جميعاً.

ومما يدخل في هذه القاعدة المهمة: موضوع التسليم للنص الشرعي، وعلى أي شيء يستند، ومن المراجع المهمة في جانب التسليم: كتاب ينبوع الغواية الفكرية لعبد الله العجيري، وكتاب التسليم للنص الشرعي لفهد العجلان.

القاعدة الخامسة: عدم التعرض لخطاب الشبهات من غير المتخصص:

من المهم لمن يتخصص في الرد على الشبهات أن يكون عارفاً بتفاصيلها وقائليها وتاريخها، وربما يحتاج إلى قراءة بعض كتبهم، أو الدخول إلى بعض مواقعهم وصفحاتهم، حتى يحسن الجواب عنها، وأما غير المتخصص فإن في دخوله إلى عالم الشبهات مخاطرة غير مأمونة العواقب، ولا أعني بالدخول هنا: معرفة الرد على أبرز الشبهات وما يتعلق بذلك، وإنما أقصد القراءة لكتبهم، أو استعراض تغريداتهم ومشاركاتهم في شبكات التواصل، إما من باب التعرّف على ما عند (الآخرين)، أو من باب الفضول

وتضييع الوقت، أو من باب الثقافة العامة ونحو ذلك، وأنا أعرفُ من دخل إلى صفحات وحسابات إلحادية بدافع حسن فتأثر تأثراً سلبيّاً كبيراً ما كان يريده ولا يظنّه، وهذا يُذكّرنا بتحذيرات السلف الصالح من الاستماع إلى أهل البدع؛ لأن القلوب ضعيفة والشُّبَه خطّافة ـ كما قال الذهبي رحمه الله تعالى ـ.

القاعدة السادسة: القراءة الوقائية في كتب الردود على الشبهات، بشروط:

الأول: أن تكون الشبهات معاصرة ومنتشرة، أو بتعبير عصري: أن تكون في دائرة الخطر.

الثاني: أن تكون من الكتب التي تُجمِل في ذكر الشبهة وتُفصل في الرد، وليس العكس؛ فإن بعض الكُتّاب يُفصّل في عرض الشبهة، ويذكر مستنداتها وأصولها، وهذا جيد بالنسبة للمتخصصين، ولكن نحن نتكلم هنا عن وقاية غير المتخصصين، فقراءتهم للشبهة المفصلة المذكور أدلتها بتفصيل لا حاجة لها.

الثالث: أن يكون الردّ محكماً، ويُعرَف هذا عن طريق المتخصصين.

ومن الكتب المناسبة في مجال الرد على الشبهات المعاصرة وتُقرأ على سبيل الوقاية: كتاب السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي لمصطفى السباعي، وكتاب كامل الصورة بجزئيه الأول والثاني.

القاعدة السابعة: ترتيب هرم الغائيات الكبرى على حسب مراد الله:

إن كثيراً من الاشكالات المعاصرة حول الإسلام إنما كان منشؤها بسبب اِختلال هرم القضايا الغائية الكبرى عند أصحابها، وأعني بالقضايا الغائية: المطالب الإنسانية الكبرى كالتعبد والاستقرار والحرية والعمران وتحقيق الذات وقضاء الشهوة واكتساب الأموال ونحو ذلك، وإذا أخذنا قضيتين غائيتين يشترك في تقديم كل منهما على الأخرى طوائف كثيرة من البشر وهما: تحقيق التعبد لله تعالى على مراده (مركزية الرحمن)، وتحقيق الرفاهية التامة والحرية

المطلقة للإنسان على مراده (مركزية الإنسان). فمن يجعل على رأس الهرم الغائي للوجود: مركزية الإنسان فإنه سيقدمها حال التعارض مع أحكام الله وأوامره؛ فالأولوية عنده ما يسهم في رفاهية الإنسان وفي حريته واختياراته وشهواته مهما كانت سيئة وشاذة عن الفطرة أو مخالفة لأمر الله. وإذا نظر المتأثر بهذه الثقافة المقدِّمة لهوى الإنسان وحريته إلى الأحكام الإسلامية ـ التي يظهر فيها تقديم اتباع أوامر الرحمن والتعبد له على كل شيء آخر ويفاضَل فيها بين الناس على قدر تقواهم واتباعهم لنظام الله ﷻ ـ فإنه يستشكل هذه الأحكام لأنها تتعارض مع مركزية الإنسان في نظره، فصار منشأ الإشكال هنا هو اختلال هرم الأولويات الكبرى لديه.

ومن هنا ندرك أن كثيرا من الاستشكالات المثارة ضد بعض الأحكام الشرعية المتعلقة بالكفار كالجزية وعقوبة المرتد إنما سببها هذا الاختلال في الهرم وإن غُلّفت بغير ذلك، ولا أخفي القارئ الكريم أن من أكثر الأسئلة التي أحمل هم الجواب عنها ما كان منشؤها اضطراب هرم الغائيات عند أصحابها، لأن كثيرا منهم يسألون وهم غير مدركين لمنشأ الاستشكال لديهم؛ فيتعلقون بطرف من الحجج يظنون أنه هو محل الإشكال وباعثه ولا يكون ذلك مطابقا للواقع، فيتطلب الجواب عن أسئلتهم قدرا طويلا من التمهيد والتقدمة المتعلقة بترتيب هرم الغائيات الكبرى.

ومن الكتب المهمة جدّاً في هذا الموضوع: كتاب مآلات الخطاب المدني لإبراهيم السكران.

القاعدة الثامنة: تعزيز البرامج الجماعية المفيدة فكريّاً وعاطفيّاً:

إن انتماء الشاب إلى البرامج الجماعية التي تجتذب اهتمامه، ونشاطه، سواء على نطاق العائلة أو الأصحاب يعطيه غَناءً معرفيّاً وعاطفيّاً، ويقطع الطريق على كثير من أنواع الفساد للتسلّل إلى دائرة اهتماماته وجهوده؛ إنها تعطيه فرصة لاكتشاف قدراته، ثم الشعور بالثقة والهوية، وهذا يُشكل مانعاً نفسيّاً من الاندفاع المضاد للأفكار غير الصحيحة.

فمن المهم جدّاً الاعتناء بالبرامج العائلية المفيدة، التي تعطي ساحة من الحوار والفكر، مثل برامج القراءة الجماعية ومن ثم النقاش في القَدْر المقروء، وكذلك الأندية الثقافية التي يُديرها الثقات الحريصون على الهوية الإسلامية، ونحو ذلك من البرامج؛ فهذا كله مما يساعد في تعزيز المناعة الفكرية، والوقاية من الشبهات المعاصرة.

ومن اللطيف في موضوع الصحبة وأثرها في الثبات أنها من وسائل تحقيق حلاوة الإيمان كما في الحديث: «**ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان... وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله**»[١]، ومن ذاق حلاوة الإيمان فلن ينتقل إلى مرارة الكفر والحيرة والشك.

القاعدة التاسعة: الدعاء والابتهال:

اعتدنا على الدعاء لمن يسافر بأن يحفظه الله من الأخطار، ويقيه الشرور، ويرده سالماً، وفي الواقع فكلنا مسافرون في هذه الحياة مقتربين في كل مرحلة من الأجل، وكثيرة هي الأخطار المحتملة في هذا السفر، ونحتاج إلى عناية الله وحمايته لنا، وأثمن ما نخاف عليه في هذا السفر هو إيماننا الموصل إلى مرضاته سبحانه عنّا، قال إبراهيم الخليل عليه السلام: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾﴾ [ابراهيم: ٣٥]، وقال محمدٌ ﷺ: «**اللَّهُمَّ لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت وإليك أنبت وبك خاصمت؛ أعوذ بعزتك لا إلٰه إلا أنت أن تضلني؛ أنت الحي الذي لا يموت، والجن والإنس يموتون**»[٢].

وفي غمرة الشبهات وخطرها وكثرة الساقطين فيها فإننا بحاجة ماسة إلى الدعاء بأن يقينا الله وأهلينا وذرياتنا شرها، ويحفظ علينا إيماننا وتوحيدنا.

---

(١) صحيح البخاري (١٦).

(٢) صحيح مسلم (٢٧١٧).

قواعد للتعامل مع الإشكالات والشبهات
بعد ورودها

كانت القواعد السابقة عن الوقاية من الشبهات قبل أن تَرِد على المسلم، وأما إن واجهته شبهة فهو بحاجة إلى مزيد من القواعد المنهجية التي تعينه على إحسان التصرف تجاهها.

القاعدة الأولى: استعمال التفكير الناقد والتوثيق العلمي في التعامل مع المعلومات والأفكار:

يجب ألا يكون لأي معلومةٍ قيمةٌ تستحق النظر والنقاش، ما لم تكن تتوفر على أدنى درجات التوثيق العلمي، وأما إن كانت مُرسلةً لا زمام لها ولا خطام فالموقف الصحيح تجاهها هو الردّ، وكذلك ربما تكون المعلومة صحيحة ولكن الاستدلال بها على المطلوب غير صحيح، فيجب أن يدقق الناقد في الكلام، ويتفحصه، ولا يضطرب لمجرد إيراد معلومة لا تصمد أمام النقد العلمي!

أمثلة واقعية:

١ ـ رد أحاديث معاوية والطعن فيه رضي الله عنه بسبب دعوى أن النبي ﷺ لعنه، وهذا خبر لا يثبت، وبالتالي بطلت الدعوى والنتيجة[١].

---

(١) مسند البزار (٩/٢٨٦) (٣٨٣٩).

=

٢ ـ الطعن في أبي هريرة رضي الله عنه بسبب اتهام عمر رضي الله عنه إياه بالسرقة. وهذا خبر لا يثبت[١].

٣ ـ التشكيك في السُّنَّة بسبب حرق عمر رضي الله عنه لصحف فيها أحاديث، وهذا الخبر يستدلون به كثيراً، وهو خبر غير صحيح[٢].

٤ ـ الاستنقاص من مكانة أبي هريرة بسبب حديث «زر غبّاً تزدد حبّاً»[٣] وهو لا يصح بالقصة الـمُدّعاة.

والشبهات الأربع الماضية كلها أمثلة على دعاوى استندت إلى نقول غير صحيحة، فبَطَلَت.

وهنا نوع آخر من الدعاوى، وهي الـمُستندة على نقول صحيحة، ولكن عند التدقيق في طريقة بناء الحجة من هذه النقول نجد أن البناء غير صحيح، **أمثلة على ذلك:**

١ ـ الاستدلال بقول الله: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] على إنكار السُّنَّة، ووجه الخطأ أن الكتاب المقصود في الآية هو اللوح المحفوظ لا القرآن، وبالتالي لم تَعُد المعلومة الصحيحة موصلة إلى النتيجة.

وأما قول الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩] فسيأتي نقاش استدلالهم به عند الحديث عن الشبهات حول السُّنَّة[٤].

٢ ـ الاستدلال بحديث النهي عن كتابة السُّنَّة على عدم حجيتها[٥].

فالمعلومة صحيحة عند كثير من العلماء، ولكنها لا توصل إلى النتيجة؛

= وللاستزادة يُنظر: كتاب «سل السنان في الذب عن معاوية بن أبي سفيان» لمؤلفه: سعد بن ضيدان السبيعي.

(١) مصنف عبد الرزاق (١١/ ٣٢٣) (٢٠٦٥٩).

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ١٨٨) (٦١٧٠).

(٣) مسند الطيالسي (٤/ ٢٨٦) (٦٢٨٥). سيأتي تفصيل الكلام فيها لاحقاً.

(٤) (ص١٨٧).

(٥) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (٤٠٠٣) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج**» باختصار.

لأن النهي عن الكتابة لا يستلزم نفي الحجية؛ إذ نفي حجّية الأخبار له طرق ليس منها عدم الكتابة.

وكذلك فإن من الثغرات التي يُمكن اكتشافها بالتفكير الناقد: التناقضات الموجودة في الاستدلال بالشبهة.

مثال ذلك:

نفْسُ الحديث السابقِ ذِكرُه في النهي عن كتابة ما سوى القرآن، ولكنَّ نوع الثغرة هنا مختلف عن الفقرة السابقة في أن الـمُستَدِلَّ به إنما يستدل بما لا يعتبره حجة؛ وهذا تناقض.

القاعدة الثانية: سؤال المتخصصين:

من الملاحظ أن هناك تحفظاً عند شريحةٍ من المتأثرين بالشبهات الإلحادية واللادينية، من الشباب والفتيات، في سؤال أهل العلم وطلابه عمَّا يَعْرِض لهم في هذه الأبواب، وقد مر معنا أن مِن سمات الموجة التشكيكية المعاصرة في المجتمع المحلّي: (الخفاء).

وربما يكون لبعضهم مبرر في هذا التحفظ من جهة توقعهم أن يُقابَلوا بالزجر والنهر، لا بالترحيب وحُسن الاستماع، وقد يكون تخوفهم هذا له ما يُصدّقه من واقع بعض المشايخ وطلاب العلم، إلا أن هناك مبالغة في رسم صورةِ حالةٍ عامة لهذه القضية، إذ إن الساحة لا تخلو مِمّن يفتح سمعه وعقله وقلبه لهذه الأسئلة، ويُحسن التعامل معها[(١)]، وهنا لا بد أن تُغرس الثقة بين الأبناء والآباء، وبين المعلمين والطلاب، وأن يفتح العلماء والدعاة وطلاب العلم قلوبهم وأبوابهم لاستقبال أسئلة الجيل وإشعارهم بالثقة والأمان مهما كان السؤال المطروح؛ لأن الأمان مفتاح التواصل، وإذا عدم الأمان وانهارت الثقة بحثوا عن المتردية والنطيحة لإجابة أسئلتهم.

ولا ننسى أننا نتحدث في هذه القاعدة عن المتخصصين ذوي المعرفة

---

(١) من أفضل وسائل التواصل للرد على الشبهات موقع المحاور:
http://almohawer.com

والقدرة على الإجابة لا عن هواةٍ أو كُتّابٍ لا شأن لهم في مجال هذه العلوم.

قال الله ﷻ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل: ٤٣].

القاعدة الثالثة: مراجعة الجهود السابقة في الرد على نفس القضية الـمُستشكلة:

لا يكاد يمر سؤال أو استشكال متعلق بالإسلام وثوابته إلا وقد طُرِح قبل ذلك وعولج، وخاصة في بعض الأبواب الشرعية، مثل: باب القَدَر، وباب حجية السُّنَّة، ، وكثيراً ما يردد الشباب أسئلة من هذا النوع؛ كسؤال: كيف نجمع بين علم الله السابق وبين تعذيب الكفار؟ وهو من أشهر الأسئلة في الأبواب العقدية، وقد عولج كثيراً من علماء المسلمين، وكذلك سؤال الحكمة من وجود الشر، والحكمة من خلق إبليس، وكذلك استشكال بعض الأحاديث، مثل حديث سحر النبي ﷺ[1]، ومثل ما يُرى من تعارض بعض روايات أحاديث المسيح الدجال، ونحو هذه الأسئلة التي تتردد في الأوساط الفكرية المعاصرة.

فمن الأمور المهمة حين يتعرض الإنسان لشبهة في باب شرعي أن يرجع إلى الجهود السابقة في معالجة نفس الإشكالات التي واجهته، فكثيراً ما يجد الجواب شافياً لمسألته، ويمكن سؤال المتخصصين عن أهم الكتب في الباب الـمُستَشكَل.

وهناك كتب لم تقتصر على حل الإشكالات في باب واحد، وإنما ضمت أبرز الأسئلة في أبواب كثيرة، مثل موسوعة بيان الإسلام.

القاعدة الرابعة: رَدُّ المتشابه إلى الـمُحكم:

إن قضية المحكم والمتشابه لمن الأمور المنهجية المهمة في فهم القرآن، وهي الفرقان بين الراسخين والزائغين، فقد قال ربنا ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ

(١) صحيح البخاري (٣١٧٥)، صحيح مسلم (٢١٨٩).

﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ﴾ [آل عمران: ٧]، ويلخص ابنُ كثير معنى الآية ودلالتها في كلام واضح ثمين، فيقول: «يخبر تعالى أن في القرآن ﴿ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾؛ أي: بينات واضحات الدلالة لا التباس فيها على أحد، ومنه آيات ﴿أُخَرُ﴾ فيها اشتباه في الدلالة على كثير من الناس أو بعضهم؛ فمن رد ما اشتبه إلى الواضح منه وحكم مُحْكَمَهُ على متشابهه عنده فقد اهتدى، ومن عكس انعكس؛ ولهذا قال تعالى: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾؛ أي: أصله الذي يرجع إليه عند الاشتباه ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ﴾؛ أي: تحتمل دلالتها موافقة المحكم، وقد تحتمل شيئاً آخر من حيث اللفظ والتركيب لا من حيث المراد»(١) انتهى.

وهذا يقودنا إلى أمر في غاية الأهمية؛ ألا وهو ضرورة استعراض سائر نصوص الباب وعدم الانتقاء والاجتزاء، فقد يكون النص متشابهاً، فلا يستبين إلا بالمحكم الذي نعرفه بنصوص أخرى.

فحين يأتي نصراني فيقول: إن قرآنكم يدل على تعدد الآلهة، والدليل قول الله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩]، ووجه الدلالة أنّ في هذه الآية ألفاظاً تدل على الجمع: (إنّا) (نحْن) (نَا) (واو الجماعة)، فنقول له: إن هذه الضمائر كما تدل على الجمع، فهي تدل على التعظيم أيضاً، فالملوك يتحدثون عن أنفسهم بصيغة الجمع من باب التعظيم، وإذا نظرنا إلى الأمر الـمُحكم البيّن في القرآن الكريم فهو التوحيد؛ قال الله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، وقال: ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ﴾ [النساء: ١٧١]. فبطل تشغيبه.

القاعدة الخامسة: التماسك أمام الشبهة التي لم يُعرَف جوابها:

أُصَادَفُ أحياناً ببعض السائلين الذين داخل قلوبهم الشك، وحين أسأل عن السبب يذكرون شيئاً لا يوجب الرّيب؛ وغاية ما في الأمر أنهم لم يعرفوا

(١) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٢٥٣).

الجواب عمّا عَرَض لهم، وهل إيمان المسلم بهذا الضعف بحيث يهتز لأخَفّ ريح؟ ألا يوجد موقف آخر عند عدم معرفة الجواب، اسمه (البحث، السؤال، نقد المعلومة) قبل الشك مباشرة؟

إنَّ عدم العلم ليس علماً بالعدم؛ أي: أن عدم علمنا بالجواب لا يعني أنه لا يوجد جواب، وحين ندقق في بعض هذه الإشكالات التي أوجبت الريب نجد أن الكلام فيها قد قُتِل بحثاً؛ فلو أن الـمُستَشكِل قام ببحث سريع على المواقع الموثوقة في الشبكة لوجد عشرات الإجابات حاضرة أمامه.

القاعدة السادسة: دراسة سلبيات الانتقال إلى الأفكار المخالفة للقرآن والسنة:

إذا كان يعتقد من واجهته بعض الإشكالات تحت مظلة الإيمان أنها ستُحَلّ في نفق الإلحاد فهو مخطئ جدّاً، فالواقع أنه إذا أشكلت عليه حال إيمانه عشرة أسئلة فإنها ستتضاعف إلى ألف سؤال إن انتقل إلى اللادينية، والفرق بين الأسئلة هنا وهناك أن الإجابات تحت مظلة الإيمان قوية، بخلاف الإجابات في الطرف الآخر ـ لو وُجدت بالأصل ـ.

مثال على ذلك: سؤال الشر؛ أو كما يحلو للبعض أن يسميه: معضلة الشر، وفي الحقيقة فإنه معضلة ولكن على الملحد لا على المؤمن؛ فإن الإيمان بالدار الآخرة وما فيها من قضاء وحساب وثواب وعقاب يجعلنا نعتقد أن كل من قُتِل ظُلماً، أو أُحرق، أو اغتصب فإنه سيأخذ حقه، وأن الظالم سينال جزاءه، ولكن: ما جواب من لا يؤمن بالدار الآخرة؟ إن سألناه: ما مصير الظلمة على مرّ التاريخ؟ وهل دُفِنَت حقوق من ظلموهم معهم تحت التراب؟

ومن الأمثلة أيضاً: سؤال: مَن أحدث الكون؟ ولماذا؟ إن الإجابة عن السؤال دون الإيمان بالخالق تبدو تائهة طائشة حائرة، ولذلك؛ تجد الملحد يتعلق بأتفه فرضية في هذا المجال ليعلق عليها الإجابة.

وعدِّد ما شئت من الأسئلة: لماذا يبدو الكون منتظِماً ومفهوماً؟ لماذا تحكمه قوانين دقيقة؟

كيف تنتج الصُّدفةُ العلوماتِ الوراثيّة الدقيقة داخل وعاء متناهٍ في الصغر (النواة)؟ وكيف تَفَعَّلت هذه المعلومات لتصبح صفات حقيقيّة في شخص حاملها.

وكذلك من يترك السنّة لأن فيها إشكالات، ويقول يكفيني نص القرآن، فأول ما سيواجهه هو نص القرآن ذاته، الآمر بطاعة الرسول واتباعه، والمحذّر من مخالفة أمره، فسيقع هذا المُنكِر في إشكالات حقيقيّة تجاه تلك النصوص، كما أنه سيجد كثيراً من الأحكام التي أجمع المسلمون على العمل بها غير موجودة في نص القرآن، وهذا سيولد عنده تساؤلات أخرى متعددة. وفي واقع الأمر فإنه لم يتخلص من الأسئلة والإشكالات، وإنما انتقل من إشكالات صغرى إلى الإشكالات الحقيقية الكبرى.

القاعدة السابعة: عدم التعامل مع الوسواس كالتعامل مع الشبهة:

من الطبيعي أن تمر بالمؤمن وساوس وخواطر، تعكر عليه صفو إيمانه، تأتي بأمور مزعجة للقلب في حق الله سبحانه أو قضائه وقدره، أو غير ذلك من أبواب الشرع، وهذه الوساوس ليست دليلاً على ضعف الإيمان، ولا على النفاق، ولم يسلم منها الصحابة ولا العلماء والعباد، ولكنهم يستعيذون بالله منها، ومن الشيطان الرجيم، ويصرفون تفكيرهم عنها.

وإذا كان المؤمن يتعامل معها في هذا الإطار فليست مُشكلة، بل هي باب حسنات له بإذن الله، ولكن المشكلة الحقيقية أن البعض لا يعرف كيف يتعامل معها، فيستجيب لكل خاطر مُزعج يَرِد عليه، حتى يصل إلى حالة من البؤس والهم والغم ما لا يكاد ينعم معه بشيء، والأسوأ من ذلك أنْ تصيب الإنسان ردة فعل عكسية، فينفر من الطهارة والصلاة ويتركهما، أو ينفر من الدين بالكلّيّة.

إنَّ باب الوساوس يختلف عن باب الشبهات الحقيقية التي يكون علاجها بالإجابة عنها، فتنتهي وتزول إذا كانت الإجابة مُحكَمةٌ، وأما الوساوس فإن الحل معها ليس في الجواب عنها، فإنها لا تنتهي بذلك ولو كُرر الجواب مائة مرة، وإنما حلُّها في الإعراض عنها.

ومن علامات الشبهة أنها تكون ـ في الغالب ـ ذات مصدر محدد، إما أن يكون مقطعاً مرئيّاً، أو كتاباً، أو أصدقاء، ونحو ذلك، وأما الوساوس فالأصل أنها ترد من خواطر يشعر بها الإنسان في داخله، وكثيراً ما تأتيه وقت العبادة.

وبعد هذه القواعد السابق ذكرها، قد يبقى في نفس الإنسان شيء من الشبهة يصعب التخلص منه، أو تكون الشبهة أكبر من استطاعته للجواب عنها، فالحل هنا في الدعاء والابتهال والانطراح بين يدي الله سبحانه، ليزيل الشك، ويشرح الصدر، ويجلو الحزن والغم.

قواعد حوارية وجدلية مع أصحاب الشبهات

القاعدة الأولى: (قبل الحوار): استيعاب مذهب المحاور، واستعراض موادّه المرئية والمقروءة المتوفرة:

إنّ من عوامل النجاح المهمة في جَدَل أصحاب الشبهات: المعرفة المسبقة بأقوالهم وبحقيقة مذاهبهم وأصولها وأهم أدلتهم، فهذا يعين على تحضير الرد، وعدم التفاجُؤ بقولٍ لهم يصعب الجواب عنه دون تحضير، مما قد يضعف من موقف صاحب الحق!

ولا يدرك قيمة هذه القاعدة إلا من خاض الحوارات والجدل مع الـمُشككين.

القاعدة الثانية: الاتفاق على قاعدة مشتركة في الحوار:

قد يستدل أحد الطرفين على الآخر بدليل صحيح، فيردّه الطرف الآخر لعدم اعترافه بهذا النوع من الأدلة، فيقع التنازع ويضيع الوقت، بينما لو وقع اتفاق من البداية على مصادر الأدلة التي يُنطَلَق منها في النقاش لكان ذلك أفضل، وأقرب طريقاً، مع العلم بأن هذا الاتفاق لا يلزم في كل نقاش، وقد لا يتهيأ في بعض الأحيان، ولكنه بشكل عام مفيد ويختصر الوقت والجهد.

مثال ذلك: قد تحتج على ملحد بدلائل العقل الأولية على وجود الله

كدليل السببية، فيبادرك القول بأنه لا يؤمن بغير المحسوسات، وأنه يُنكِر دلائل العقل.

القاعدة الثالثة: تحرير محل النزاع:

في بعض النقاشات يُدرك طرفا الحوار بعد مدة من البدء به أنهما متفقان غير مختلفين، وإنما أساء كل منهما فهم الطرف الآخر، وهذا يكون كثيراً في حوارات شبكات التواصل، التي تُشكِّل جوّاً من الشحن النفسي، والسرعة والتوتر، فيحسن بالمتحاورَين أن يفهم كل منهما قول الآخر، ويحددان محل النزاع، ثم ينطلقان لهدف واضح.

ومن المؤسف أن بعض الشرعيين إذا أراد أن يتحدث عن شبهة معينة أو عن إشكال فكري فإنه لا يكون مستوعبا لمحل النزاع أو لمأخذ الإشكال عند المخالف، فيرد عليه بما لا يزيل الإشكال، وهذا من ضعف التقدير وضيق النظر، بل الواجب إدراك محل النزاع ومناط الإشكال لتكون المعالجة مفيدة ومباشرة.

القاعدة الرابعة: التدقيقُ في كلام الطرف الآخر، ونقدُه، والتنبّه للإشكالات التي يتضمنها:

الذي لا ينطلق من أساس منهجي محكم سيقع في تناقضات وإشكالات، إذا أُبرِزَت له وللمتابعين، ظهر خطؤه، وضَعُفَ موقفه، ولذلك؛ فإن التدقيق في كلام المحاور، ومحاولة معرفة منطلقاته وطريقة استدلاله، تعين على استخراج ما يقع فيه من مخالفة مبادئه قبل مبادئ غيره، وعلى كشف تناقضاته، وسوء استدلالاته.

القاعدة الخامسة: عدم الاكتفاء بالدفاع:

موقف الدفاع أضعف من موقف الهجوم، خاصة إن لم تكن إجابات المدافع عن الحق في غاية الإحكام، كما أن أصحاب الشبهات على مختلف توجهاتهم لا تخلو مذاهبهم من إشكالات كبرى، يجب أن تُبرَز للناس، وذلك عن طريق إثارة الأسئلة حولها، وطلب الإجابة من المدافعين عنها.

والذي يسلكه الملحدون واللادينيون إنما هو إثارة الإشكالات على الإسلام دون نقد لمرتكزات أفكارهم وقواعد تصوراتهم، فيظهرون أمام الجمهور مظهر القوي، ويظهر صاحب الحق بنوع من الضعف، اللَّهُمَّ إلا إن كان قد رزق من قوة الحجة والأسلوب ما أعطي أحمد ديدات رحمه الله تعالى، فهذا شيء آخر.

القاعدة السادسة: عدم التسليم بمقدمات باطلة:

تسليمنا بمقدمات باطلة يعني أن المخالف سيلزمنا بنتائج باطلة قد لا نريدها، فيجب ألَّا نُسَلِّم بها ابتداء، وهذا يقطع الطريق على صاحب الشبهة.

مثال ذلك: بعض الملاحدة قد يستدرجك في النقاش قائلاً: كل موجود فله مُوجِد؛ أليس كذلك؟ فإن قلت: بلى، قال لك: الله موجود؛ فمن أوجده؟ والصواب في ذلك ألّا تُسلّم بالقاعدة من أساسها؛ لأنها قاعدة غير صحيحة، والصواب فيها أنّ: كل حادث فلا بد له من مُحْدِث، والله سبحانه ليس بحادث، فلا يُسْأل عنه بسؤال من أحدثه، أو من خلقه، أو من أوجده.

القاعدة السابعة: إن كنت مدعياً فالدليل، وإن كنت ناقلاً فالصحّة:

قال عضد الدين الأيجي في «آداب البحث»: «إذا قلت بكلام خبري، إن كنت ناقلاً فالصحة، أو مدعياً فالدليل»[1].

وهذه القاعدة تُمثل خلاصة مهمة في علم الجدل، ومعناها: أنّ من يدّعي دعوى فإنها لا تقبل إلا إن جاء بدليل عليها، وكذلك إن كان المرء ناقلاً لمعلومة عن عالم أو مفكر أو هيئة أو أي مصدر فلا بد أن يثبت صحّة النقل عن هذا المصدر.

وبغير ذلك فيبقى كلامه لا قيمة له.

وهذه القاعدة لو طُبِّقت تطبيقاً جيّداً لأحدثت مناعة قوية من الشبهات المعاصرة لدى الشباب والشابات.

---

(١) حاشية الصبان على شرح أداب العضد ص (٦).

وهنا ملاحظة في التفريق بين (صحة النقل) وبين (العزو). **مثال ذلك**: البعض يعتمد في طعنه على الصحابة ببعض الأحداث التاريخية؛ فإنْ قلت له: أثبت ذلك، قال: هذا موجود في تاريخ الطبري، في الصفحة كذا، في الجزء كذا.

وهذا في الحقيقة ليس تصحيحاً، وإنما هو عزو فقط، فنحتاج أن نرجع إلى تاريخ الطبري؛ لنتأكد من إسناده إلى هذه القصة، هل هو صحيح أم لا، أم أنه ليس له إسناد أصلاً!؛ لأن الطبري لم يشترط الصحة في كتابه، وبالتالي، فالعزو للطبري ليس تصحيحاً للكلام وإنما إحالة إلى مصدر يخضع للدراسة.

القاعدة الثامنة: التنبّه من الاستدلال الانتقائي بالنصوص الشرعية، وضرورة استعراض سائر نصوص الباب:

وهذه القاعدة من أهم القواعد، فإن الوقوع في الاستدلال الانتقائي هو من أكثر ما يقوم به المُشككون والملحدون والمنصرون؛ كاستدلال بعضهم بقول الله: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ﴾ [آل عمران: ٩٣] على صحة الدين النصراني، ويتركون الآيات الأخرى التي تبين كفر النصارى.

ومن أمثلة ذلك أيضاً: الاستدلال بقول الله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦] على أن الإنسان مجبر مسير لا مخير، ويتركون الآيات الأخرى التي فيها إثبات المشيئة والإرادة للإنسان كقول الله سبحانه: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

ومن الأمثلة: استدلال منكري السُّنَّة بقول الله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩] وتركهم الآيات الأخرى التي فيها الأمر بطاعة الرسول ﷺ.

إضاءات تهم المُدافِع عن الإسلام وثوابته

أولاً: فضل الرد على الشبهات:

١ ـ قال الله ﷻ: ﴿وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ۝٥٢﴾ [الفرقان: ٥٢]؛ أي: بالقرآن. قال ابن تيمية: «فالراد على أهل البدع مجاهد، حتى كان يحيى بن يحيى يقول: الذب عن السُّنَّة أفضل من الجهاد»[(١)].

٢ ـ وظيفة الأنبياء بيان الحق، وإزالة التصورات الباطلة.

٣ ـ الله ﷻ أجاب بنفسه على الطاعنين في ذاته ودينه وشرعه ونبيّه. كما قال سبحانه: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۝٨٨ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ۝٨٩﴾ [مريم: ٨٨، ٨٩] إلى آخر الآيات.

وقوله سبحانه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ۝٣٢ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ۝٣٣﴾ [الفرقان: ٣٢، ٣٣].

ثانياً: من المهم أن يستحضر المرء أنه يدافع عن الإسلام لا عن آرائه. وهذا يقتضي أن يُقدم الإسلام كما هو. مع مراعاة فقه الدعوة وتقديم الأولويات.

ثالثاً: ليس الداعية مسؤولاً عن استجابة الناس إذا هو أحسن دعوته، فلا تذهب نفسه عليهم حسرات، وإنما يبذل جهده، ويعلم أنَّ مِن الناس من لا يريد الحق، كما بيَّن الله ذلك كثيراً في القرآن.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٤).

رابعاً: ليهتم الداعية بنفسه من جهة الأخلاق الفاضلة، والآداب الإسلاميّة؛ ليكون قدوة حسنة، وهذا بحد ذاته من أسباب التقليل من آثار الشبهات؛ لأن النموذج الأخلاقي العالي من الشخص المتدين يعد دعوة صامتة مؤثرة، ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

تصور إجمالي لخارطة الشبهات المثارة ضد الإسلام وثوابته في الوقت الحالي[1]

تَعُودُ الشبهات العصرية المثارة ضد الإسلام وثوابته من الملحدين واللادينيين ومنكري السُّنَّة والمشككين فيها إلى **نوعين**، تحت كل منهما قائمة أبواب من الشبهات.

النوع الأول: شبهات يُراد بها الطعن في أصل الإسلام، وتشمل أربعة أبواب:

الباب الأول: شبهات حول وجود الله سبحانه وكماله والحكمة من أفعاله.

وتتفرع إلى قسمين:

القسم الأول: شبهات حول إثبات وجود الله. ومِن أبرز ما يدخل في هذا القسم:

١ ـ سؤال: من خلق الله؟

٢ ـ الاعتراض على أدلة وجود الله كالطعن في مبدأ السببية.

---

(١) هذا التصور ليس شاملاً لكل الشبهات المتداولة، وإنما يتناول أكثر ما هو منتشر، كما أن التقسيم الذي ترونه هو تقسيم اجتهادي قابل للتصحيح، وقد أجبْتُ في هذا الكتاب عن (جُلّ) هذه الشبهات المذكورة في الخارطة الإجماليّة هنا.

٣ ـ ادعاء الاستغناء بالقوانين الكونية عن الحاجة إلى وجود الله.

٤ ـ الاستشهاد ببعض النظريات والفرضيات العلمية الحديثة؛ كنظرية التطور والأكوان المتعددة، وبعض أبواب فيزياء الكم على عدم وجود الله سبحانه.

القسم الثاني: شبهات حول كماله ـ جلَّ شأنُه ـ والحكمة من أفعاله، ومن أبرز ما يدخل تحت هذا القسم:

١ ـ لماذا خُلِقنا وأُمِرنا بالعبادة؟

٢ ـ شبهة وجود الشر في العالم.

٣ ـ شبهة حول إجابة الله الدعاء.

٤ ـ تعذيب الكفار بالنار وتخليدهم فيها.

٥ ـ الجمع بين العدل الإلٰهي وبين القضاء والقدر وكتابة أعمال عباد.

الباب الثاني: شبهات حول القرآن الكريم.

وتتفرع إلى قسمين:

القسم الأول: التشكيك في صحّة نسبته إلى الله ﷻ.

القسم الثاني: ادعاء وجود أخطاء فيه، والأخطاء المدعاة ثلاثة أنواع: لغويّة، وعلميّة (طبيعية)، وتناقضات بين الآيات.

الباب الثالث: شبهات حول الرسول محمد عليه الصلاة والسلام.

وتتفرع إلى قسمين:

القسم الأول: التشكيك في نبوته ﷺ.

القسم الثاني: الطعن في مواقف من سيرته وحياته ﷺ. ومن أشهر المواقف التي يُطعَن عليه بها:

زواجه من عائشة ﵂، وزواجه من صفية، وقضية تعدد زوجاته، وحادثة بني قريظة، وحادثة العرنيين.

الباب الرابع: شبهات حول التشريعات الإسلامية، ومن أبرز ما يدخل في ذلك:

١ ـ أحكام المرأة في الإسلام (ادعاء مظلوميتها).

٢ ـ أحكام الجهاد الإسلامي (ادعاء أنه دينُ عُنف).

٣ ـ الرقّ وعقوبة المرتد (ادعاء أنه دين يخالف الحرية).

٤ ـ رجم الزاني وقطع يد السارق (ادعاء أنه دين وحشي).

وليس المقصود إنكار بعض المسلمين لشيء مما سبق من التشريعات، وإنما من يطعن في أصل الإسلام بسبب ذلك.

النوع الثاني: شبهات يُراد بها الطعن في ثوابت الشريعة دون أصل الإسلام، وتشمل خمسة أبواب:

الباب الأول: شبهات حول السُّنَّة النبويّة.

وتتفرع إلى أقسام:

القسم الأول: حول أصل حجيتها والاستغناء بالقرآن عنها.

القسم الثاني: حول حجية أخبار الآحاد خاصة.

القسم الثالث: حول نَقَلَتها ورواتها.

القسم الرابع: حول تاريخها وتدوينها وكتابتها.

القسم الخامس: حول علم الحديث ومناهج المحدّثين.

القسم السادس: حول أحاديث بعينها، بادعاء معارضتها للعقل أو الحس أو القرآن أو العلم الحديث أو لأحاديث أخرى.

الباب الثاني: شبهات حول منهجية فهم النص الشرعي.

الباب الثالث: شبهات حول الصحابة.

الباب الرابع: شبهات حول الإجماع.

الباب الخامس: شبهات حول الحدود الشرعيّة.

مناقشة أبرز الشبهات المعاصرة التي يثيرها الملحدون واللادينيون ومنكرو السُّنَّة

سأسير في ذكر الشبهات ونَقْضِها على الترتيب السابقِ عرضُه في الخارطة الإجمالية، مع ملاحظة أن المقام في هذا الكتاب مقام اختصار، وليس مقام استقصاء وتوسع في نقض الشبهات، ومن أراد التوسع فعليه بالمراجع التي أذكرها في أبواب الرد على الشبهات، مع أن في بعض ما ذكرت من وجوه الرد على الشبهات كفاية، وقد تقدم أن الشبهات المعاصرة تعود إلى نوعين:

١ ـ شبهات يُراد بها الطعن في أصل الإسلام.

٢ ـ شبهات يراد بها الطعن في ثوابت الشريعة دون أصل الإسلام.

فأما النوع **الأول** فيتفرع إلى أبوابٍ سَبَقَ ذِكرُها، وأول هذه الأبواب: الشبهات حول الإيمان بوجود الله سبحانه وكمال أفعاله، وقبل الإجابة عن الإشكالات في هذا الباب سأذكر أصلين يُرجَع إليهما ليكونا منطلقين للإجابة عن الاعتراضات، **الأول**: أدلة وجود الله سبحانه.

والثاني: أصلٌ في باب الحكمة من أفعال الله سبحانه.

الأصل الأول: أدلة وجود الله سبحانه:

أولاً: دليل الفطرة:

تدل الفطرة البشرية على وجود الخالق سبحانه وتعالى من ثلاث جهات:

الجهة الأولى: أن هناك معارف أولية ضرورية حاصلة لكل البشر، لم يتعلموها في مدرسة، ولم يتلقّوها في جامعة، وإنما وُلدت معهم، وغُرِزت في عقولهم؛ كمعرفة أن الحادث لا بد له من مُحدِث، وأنّ الجزء أصغر من الكل، وهذه المعارف يُستدل بها على وجود الله سبحانه من طريقين:

الطريق الأولى: من جهة النظر والاستدلال، وذلك بأن يُنظَر في الكون والإنسان والمخلوقات، فيُعلَم بأنها حادثة، ثم نستدل بالمعرفة الفطرية القائلة بأن لكل حادث محدث على أن للكون والمخلوقات مُحدِثاً خالقاً وهو الله ﷻ.

الطريق الثانية: أن مُجرّد وجود هذه الغرائز المعرفية الفطرية يدلُّ على أن هناك من أودعها في نفس الإنسان؛ لأنها لم تحصل عن اكتساب ولا عن تعلم، وهذا دليل على وجود الخالق ﷻ.

الجهة الثانية من دلالة الفطرة: ضرورة الافتقار والتعبد، أو الاعتراف النفسي الضروري بالحاجة إلى الخالق سبحانه.

إذْ إنّ في فطرة الإنسان افتقار ذاتي إلى قوة غيبية كاملة غنيّة يرجو منها الإنسان النفع، ويستدفع بها الضر، ويتذلل لها، وخاصّة عند الشدائد؛ ولذلك تجد أنّ الأمم كلّها من قديم الزمان وفي مختلف البلدان لها أماكن للعبادة، حتى عبدوا الشمس والكواكب والنار والأحجار ملتمسين بذلك جلب النفع ودفع الضرّ، وما ذلك إلا لافتقار الإنسان بطبيعته إلى الإله الذي يملأ تطلعات روحه وحاجاته؛ غير أنّ البيئة التي ينشأ فيها الإنسان قد تساهم في تشويش الغاية الصحيحة، فبدل أن يتوجه للإله الحق، يتوجه إلى آلهة باطلة يُعلَم بالعقل قبل الشرع بُطلانها، ولذلك فإنَّ الرسل حين بعثوا إلى أقوامهم لم يكن محور رسالتهم إثبات وجود الخالق؛ لأن الأمم كانت تقرّ بذلك في الجملة، وإن كان بعض الناس قد يحتاج إلى تذكير بهذه الحقيقة الفطرية، وإنما كان محور رسالتهم: الدعوة إلى إفراد الله تعالى بالعبادة، والتخلُّص من عبادة كلّ ما سواه، ولذلك نجد أسلوب خطاب الرسل عند الحديث عن هذه الحقيقة الفطريّة تذكيريّاً لا تأسيسيّاً، كأنه يُحيي الفطرة في النفوس، أو يوقظها، لا أنه يغرسها أو يَبْنِيْها، فتأمَّل ـ مثلاً ـ قول الله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ

﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾؟! [إبراهيم: ١٠]. فهذا أسلوب مَن يُذكّر لا من يؤسس معنىً كان مجهولاً.

ومَع أن طوائف من النّاس تُنكر هذه الحاجة الفطرية إلّا أنها مركوزة في النفوس بلا ريب، وإنكارها إنما هو بسبب الجحود والكبر، أو بسبب فساد الفطرة وتغيرها بمؤثرات خارجية، قال الله سبحانه: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]. وقال النبي ﷺ: «**كُل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو يمجّسانه أو ينصرّانه**»[١].

وقد قال ابن تيميّة رحمه الله تعالى: «إن الإقرار والاعتراف بالخالق فطري ضروري في نفوس الناس، وإن كان بعض الناس قد يحصل له ما يفسد فطرته حتى يحتاج إلى نظر تحصل له به المعرفة»[٢] انتهى.

وقد يقول قائل: وهل يُمكِن أن تَفسد الفِطَر؟ ما الدليل على ذلك من الواقع المشاهد؟

والجوابُ عن ذلك: أنه يوجد في الواقع أناسٌ أنكروا المبادئ العقلية الأولية، وآمنوا بالحس ـ وحده ـ، حتى وقعوا فيما يثير ضحك الأطفال قبل الكبار، فمثلاً: تسأل أحدهم عن عمارة تتكون من عشرين طابقاً، وفي كل طابق عشر نوافذ، فما نسبة النافذة الواحدة إلى مجموع العمارة؛ هل هي أصغر منها أو أكبر؟ فيكون جوابه بأنّهُ لا يعرفْ حتى يرى العمارة بالحسّ (البصر) ثم يحكم!

فبالقياس على مَنْ تشوَّهت عنده المعارف العقلية الأوليّة بسبب شبهات أو شكوك أفسدت بديهته، نستدل على إمكانيّة تشوُّه الفطرة الداعية إلى وجود الخالق سبحانه؛ إذ إنّ المعارف العقليّة البديهيّة هي أمرٌ فطريّ أيضاً، بل إن تصور فساد الفطرة في باب الاعتراف بوجود الله أظهر من تصوره في باب المعارف العقلية الأوليّة؛ لكثرة الشبهات في الأول دون الثاني.

---

(١) صحيح البخاري (١٣٨٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١٦/ ١٨٩).

الجهة الثالثة: الغرائز والأخلاق، وذلك أننا نرى في الإنسان والحيوان غرائز فطرية غير مكتسبة من المجتمع ولا من البيئة، وإنما هي مما أودع فيه بغير كسب منه، فأنت تشاهد بعض الحيوانات عند ولادتها تتجه مباشرة إلى الضّرع باحثة عن اللبن، من غير أن تكون الأم هي التي توجهها إليه، وأنت ترى الرضيع إذا ألقمته أمه ثديها عرف كيف يمصه ويستخرج الطعام منه، وكذلك غريزة ميل الجنسين أحدهما إلى الآخر، وغريزة النكاح، وحب الولد، وغير ذلك من الغرائز الكثيرة جدّاً.

وبالمناسبة فإن للمفكر المعروف عبد الوهاب المسيري كلاماً لطيفاً في الأمور التي جعلته يتحول من النظرة المادية للحياة، من أهمها: ما رآه من تعلق زوجته الشديد بابنتها تعلقاً يتجاوز الآليات المادية الجامدة، وقال: هل يمكن أن يكون ذلك كله بسبب الإنزيمات؟[1].

ومن الغرائز التي أودعت في الإنسان: القيم الأخلاقيّة الفاضلة كاستحسان الصدق، والعدل، واستبشاع الظلم والقتلِ وتعذيبِ الأطفال، ونحو ذلك.

إنّ وجود الخير في نفس الإنسان لا يُمكن أن يفهم في دائرة العبثية والعشوائية، وإنّما يتمّ فهمه باتساق وانتظام تحت مظلّة الإيمان بوجود الخالق المُدبّر ﷻ، الذي خلق النفوس وألهمها فجورها وتقواها.

ثانياً: دليل إيجاد المُحدَثات وخَلْقِها:

وهذا الدليل متوجّه إلى الأشياء الحادثة، فكل ما هو حادث فإن العقل يدعو ضرورة إلى البحث عمّن أحدثه، وهو قائم على الترتيب التالي:

١ ـ الكون حادث، والمخلوقات حادثة بعد أن لم تكن.

٢ ـ وكل حادث فلا بد له من مُحْدِث.

٣ ـ إذاً؛ الكون والمخلوقات لها خالق أوجدها بعد أن لم تكن.

---

(١) ذكر ذلك في مقابلة مع جاسم المطوع في برنامج (حديث الذكريات) وهو مرفوع على الشبكة.

وهذا المبدأ ـ أعني: لكل حادث مُحدِث ـ يعترف به كل البشر من الناحية العَمَليّة، وإن أنكره بعضهم بلسانه، فأنت ترى أننا نبحث عن الفاعل خلف كل حَدَث لم يكن موجوداً، وترى الأطباء يبحثون عن أسباب فشوّ الأمراض التي لم تكن فاشية، ويفنون أعمارهم في البحوث والدراسات اعترافاً بالمبدأ العقلي الذي يقول بالسببيّة، وترى علماء النفس والاجتماع يبحثون عن أسباب حدوث المشاكل النفسية والاجتماعية، بل وترى الرضيع في مهده يلتفت حين يسمع الصوت باحثاً عن مصدره، قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «من المعلوم بالضرورة أن الحادث بعد عدمه لا بد له من مُحدِث، وهذه قضية ضرورية معلومة بالفطرة حتى للصبيان؛ فإن الصبيّ لو ضربه ضارب وهو غافل لا يبصره لقال: من ضربني؟ فلو قيل له: لم يضربْك أحد، لم يقبل عقله أن تكون الضربة حدثت من غير محدث»[(١)] انتهى.

ولذلك كله؛ فإن الإنسان المتوائم مع فطرته، لا يحتاج في الاستدلال على وجود الخالق سبحانه إلى أكثر من النظر في حدوث الكون والمخلوقات، لتتولى الضرورة العقليّة بعد ذلك إكمال الاستدلال والاعتراف بوجود الخالق.

قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾؟![الطور: ٣٥].

وقال: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا ﴿٦٧﴾﴾؟ [مريم: ٦٧].

وأما إثبات حدوث الكون فلم يعد أمراً تكتنفه الصعوبة؛ إذ لا يكاد يوجد في الأوساط العلمية اليوم من يقول بأن الكون أزلي قديم، ولذلك؛ لا تجد علماء الملحدين ينكرون حدوث الكون في سياق إنكارهم لوجود الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وإنما يجنحون إلى تفسير نشأة الكون وحدوثه خارج الإطار الديني الغيبيّ.

وليس هذا مجال تفصيل الأدلة العلمية على حدوث الكون، ويمكن أن تُراجَع في أي مرجع علمي تحت موضوع: توسع الكون أو تمدده، وكذلك تحت موضوع القانون الثاني للديناميكا الحرارية.

ومن المراجع المهمة في باب إثبات وجود الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ودلائل الفطرة

(١) الفتاوى (٥/ ٢١٥).

والعقل على ذلك كتاب «شموع النهار» للشيخ عبد الله بن صالح العجيري.

ثالثاً: دليل الإتقان:

بعد أن استدل العقل على وجود الخالق سبحانه بحدوث المخلوقات، فإن هاهنا دليلاً آخر، يزيد الأمر جلاء، ويقطع كل ريب، ويُذهِب كل شك، ألا وهو أن تلك المخلوقات الحادثة لم يكن الشأن فيها مجرّدَ الحدوث، وإنما هي ـ مع ذلك ـ قد ظهرت بأتقن صورة وأحسن صنع، بل إن الإتقان الذي فيها معجِزٌ لكل القدرات البشرية بحيث لا يُمكن محاكاته ولا مماثلته، وهنا يصرخ العقل بأنّ هذا الإتقان والإحكام لا يمكن أن تُنتِجه الصدفه، ولا أن تبْدِعَهُ العشوائية، وإنّما قوّةُ الله العليم الحكيم القدير، سبحانه.

وصُوَرُ الإتقان والإحكام في المخلوقات تَضيق عن بيانها الموسوعات الكبرى، بل لا يمكن أن تُحصَر، وكلما ازداد الإنسان نظراً وتأملا في النفس، والحيوان، والأرض، وما عليها، والآفاق ازداد علماً بأن هذا الإتقان لا يصدر عن عشوائية البتّة!

ولذلك؛ فإن من أعظم وسائل زيادة اليقين بوجود الله سبحانه: التأمل في المخلوقات، والنظر في علامات إتقانها، ودلائل إحكام صُنْعِها، وقد أتاحَت البرامج الوثائقيّة فُرصَة كبيرة للمتأمّلين والمتفكّرين، وكذلك الكتب العلمية التي تتحدث عن وظائف الأعضاء، وتركيب الخلية، والمعلومات الوراثية، ونحو ذلك كلها شاهدة بأن هذه المخلوقات على درجة مُعْجِزَة من الإتقان، وقد قال الخالق سبحانه: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]، وقال: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الذاريات: ٢٠ ـ ٢١].

ومن المراجع في معرفة الإتقان في المخلوقات كتاب «الله يتجلى في عصر العلم» لنخبة من علماء الطبيعة الأمريكيين.

رابعاً: دليل العناية:

بعد أن ذكرنا دليل الإيجاد ثم دليل الإتقان، نجد دليل العناية زائداً على

ذينك الدليلين، مؤكداً على ضرورة وجود الخالق الحكيم العليم الرحيم سبحانه وبحمده، وهذا الدليل وإن كان داخلاً في باب الإتقان في الجملة، إلا أنه يستحق أن يُفرَد؛ لأنه يتناول العلاقة بين الإنسان الـمُتقَن صنعُه، وبين المخلوقات الـمُحكَم خَلْقُها، فزيادة على كون المخلوقات مُتقَنة محكمة، فإنك ترى أنها مُسخّرة ليستفيد منها الإنسان ويقضي بها حاجاته من الغذاء، والدواء، والركوب، والسفر، والرعي، والقتال، والصناعة، والبنيان! إنها عناية مقصودة لا عبثية، بدءاً من تهيئة الظروف المناسبة له في بطن أمه، وبعد ولادته بتكوين الغذاء في صدر أمه، وتحنين قلبها عليه، ثم بتسخير النباتات والحيوانات له بما يناسب حاجته، وتهيئة الأرض ليسير في فجاجها ومناكبها، وتسخير البحر ليركبه، وإيداع المعادن في باطنها مع إمكان استخراجها للاستفادة منها، وموافقة الشمس والقمر والليل والنهار لمصالح الإنسان وحاجاته، وكذلك منحه القدرة العقلية التي يفهم بها الكون، ويعمر بها الأرض! وصور العناية أكبر من ذلك بكثير، تُدرَك بالمعرفة والتأمل.

الأصل الثاني: مقدمة مهمة في التعامل مع السؤالات المتعلقة بالحكمة والعدالة الإلهية:

إنّ معرفة الجواب عن الأسئلة المتعلقة بكمال الله وعدله، والحكمة من أفعاله لا يستقيم تمام الاستقامة إلا بعد الإقرار بعدد من الاعتقادات السابقة، المبنية على البراهين القطعيّة، وسأذكرها مرتبة:

أولاً: الإيمان التام بوجوده ﷻ، وقد تقدم ذكر شيء من الدلائل على ذلك.

ثانياً: الإيمان بكماله في ذاته وفي أفعاله، وهذا مبنيّ على ما نشاهد من الإحكام والإتقان في المخلوقات ونظامها، كما نستدل بصنعة المخلوقين على بعض صفاتهم؛ فإننا نعرف من خلال صورةٍ يصنعها الرسّام أنه مُحترف ماهر أو مبتدئ غير مُتقِن.

ثالثاً: الإقرار بأن المخلوق محدود القدرة والعلم والحكمة، وأن الخالق

مطلق العلم والقدرة والحكمة؛ فالإنسان لا يزال يتعلم ما كان يجهله في السابق، ولذلك نرى الآخِر يأتي فيُصحِّحُ ما كان يظنه الأولُ الصوابَ المطلَق، ويهدم ما بنى، ويبني ما هدم، وتأتي نظرية فتنقض ما كان يُعتَقَد أنه حقيقة قبل ذلك، وكل هذا بسبب عجز الإنسان ومحدودية علمه وقدرته، وأما الخالق فإنه أبدع ما عجز البشر عن فعله، وقضى ما لا يستطيع البشر كلهم رده، وما من ذرة في هذا الكون في الجزء المنظور منه وغير المنظور إلا وهو يدبرها، في نفس الوقت الذي يسمع فيه الدعاء ويجيبه، وينصر فيه مظلوماً، ويُهلك ظالماً، ويقسم رزقاً، ويؤتي الملك من يشاء، وينزعه عمن يشاء؛ فأفعال الخالق تابعة لعلمه الـمُطلَق، وأحكام المخلوق تابعة لعلمه المحدود؛ فاعتراض المخلوق على الخالق مبنيّ على أساس هش.

وإذا كان عَجْز الإنسان في إدراك ما يتعلق بالمخلوقات ظاهراً؛ فمن باب أولى عَجْزُه فيما يتعلق بالخالق ﷻ، فنحن لا نحيط علماً بذات الله ﷻ ولا بصفاته، ولم نعرف عنه سبحانه إلا ما أطلعَنا عليه.

رابعاً: الإيمان بأنَّه سبحانه أرسل رُسُلاً، وأوحى إليهم ما يَعْرِف الناسُ به خالقَهم، ومرادَه من خلقه إيّاهم، وأيدهم بما يبين صدقهم، من كمال الأخلاق، وصدق اللهجة، واستقامة الحال، والبعد عن مواطن الشك، ومحالِّ الريبة، إضافة إلى الآيات التي أعطاهم إياها لتكون دليلاً آخر على نبوتهم وصدقهم.

وإذا ثبت ذلك؛ فإنه لا أحد أعلم بإجابة هذه الأسئلة المتعلقة بالحكمة من أفعال الله من الله نفسه، وهو قد بيَّنها في كتابه الذي أنزله هدىً للناس ونوراً، فطريق المعرفة الصحيحة في هذا الباب هو المصدر الإلٰهي لا المحدوديّة البشريّة.

فإدراك الحقائق السابقة جميعِها، يجعل إيمانَنا وتسليمنا بما جاء في القرآن والسُّنَّة مما لم نعرف حكمته من أفعال الله موقفاً عقليّاً صحيحاً؛ ولا يكون التسليم ـ حينئذٍ ـ هروباً من الحقيقة، ولكنْ مبنيّاً على البرهان العقلي.

وهناك مثال لطيف من الواقع يبيّن شيئاً من التقرير السابق:

وهو أنّنا إذا رأينا هاتف جوال، صنعته شركة معروفة بالإتقان في صناعتها؛ كـ(آبل) أو (سامسونج)، ثم وجدنا فيه قطعة لم نعرف فائدتها، فلن نقول إنها عديمة الفائدة، بل سنبحث عن سبب لوجود هذه القطعة، لمعرفتنا المسبقة ـ من خلال منتجات الشركة ـ بأنها لن تصنع شيئاً عبثيّاً لا فائدة منه؛ وكذلك هذا الكون العظيم المبني على نظام متقن، وهذه المخلوقات التي أُحسِن خَلْقُها، وبنيت على نظام لا يقوم شيء من أنظمة الهواتف ولا غيرها مقامه، والتي تدلّ على أن صانعها هو الكامل في علمه وقدرته وحكمته، فهل من الصواب بعد ذلك أن نقول فيما لم نفهم حكمته في هذا الكون بأنه عديم الفائدة أو لا حكمة من وجوده؟! لا شك أن ذلك مما يأباه العقل السليم، والقياس الصحيح.

وبعد هاتين المقدمتين ـ في وجود الله، وفي كماله ـ فإننا سنتعامل مع كل الإشكالات المثارة حول باب جود الله سبحانه وحول باب الحكمة من أفعاله على ضوئهما، ومن الخطأ أن نتعامل مع سؤال متعلق بحكمة الله بعيداً عن الأصول السابقة.

النوع الأول

شبهات حول أصل الإسلام

الباب الأول
شبهات حول وجود الله
والحكمة من أفعاله سبحانه

القسم الأول: شبهات حول وجوده ـ جَلّ شأنه ـ:

وسنتناول في هذا القسم أربع شبهات بالعرض والرد:

الأولى: سؤال من خلق الله؟

كثيراً ما يعترض الملحدون على أدلة وجود الله سبحانه بسؤال: من خلق الله؟ وهذا السؤال باطل في ذاته، غير صحيح، فإنه مماثل لقولك: هل مدة حمل الرجل كالمرأة ـ تسعة أشهر ـ؟ وما وزن درجة الحرارة؟ ونحو ذلك من الأسئلة المغلوطة.

فإنه سؤال عن الخالق بما لا يُمكِن، وهو أن يكون مخلوقاً، فالخالق خالق لا يكون مخلوقاً حتى يُسألَ عنه بـمن خلقه؟

كما أن من الإشكالات في السؤال كونه مبنيّاً على التسوية بين الخالق والمخلوق، وعلى التسوية بين قاعدة (كل حادث له محدث) وبين قول البعض: (كل موجود فله موجد) وكلا التسويتين خطأ.

ثم إن من دلائل بطلان هذا السؤال أنه يستلزم ألا يكون الكون موجوداً أصلاً؛ فإن من المعلوم أن سؤال (من خلق الخالق؟) ليس بأولى من سؤال

(من خلق خالق الخالق؟) ولا (من خلق خالق خالق الخالق؟) وهلمّ جرّا، وبهذه الطريقة فلن يكون لهذا الكون وجودٌ؛ لأنه إذا كان وجود الخالق لهذا الكون معلقاً على وجود الخالق الذي قبله، والذي قبله معلقٌ وجوده على الذي قبله، وهكذا إلى ما لا نهاية؛ للزم أنه لن يوجد الخالق الذي خلق هذا الكون؛ لأنه لا يوجد خالق (أول) تقف عنده السلسلة ويصدر منه الخلق الأول؛ فالسلسلة مستمرة إلى ما لا نهاية، وبالتالي لن يوجد الكون إلا إذا كان هناك مصدر أول لا بداية له.

وهنا تظهر عظمة القرآن، ونعمة الله علينا ببعثة محمد ﷺ، فقد جاء في القرآن من أسماء الله الحسنى: ﴿ٱلْأَوَّلُ﴾ كما في سورة الحديد [الآية: ٣]، وجاء في صحيح مسلم في دعاء النبي ﷺ أنه قال: «**اللَّهُمَّ أنت الأول فليس قبلك شيء**»[(١)]، وهذا كله يبين حكمة العلاج النبوي الوارد في الحديث الصحيح: «**يأتي الشيطان أحدكم، فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقول: من خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته**»[(٢)]؛ فهذا الحديث يبين أن السؤال في ذاته غلط، ولن يوصل التفكير فيه إلى نتيجة إيجابية إلا بالرجوع إلى اعتقاد ما جاء في لسان الشرع من صفة الله سبحانه.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى:

«فإذا وصل العبد إلى غاية الغايات ونهاية النهايات وجب وقوفه، فإذا طلب بعد ذلك شيئاً آخر، وجب أن ينتهي؛ فأمر النبي ﷺ العبد أن ينتهي مع استجارته بالله من وسواس التسلسل، كما يؤمر كلٌّ من حصل نهاية المطلوب، وغاية المراد أن ينتهي»[(٣)] انتهى.

وأما قاعدة (كل موجود فله موجد) فهي غير صحيحة، وإنما الصواب فيها أن لكل حادثٍ مُحدِث، وهذا الكون قد ثبت حدوثه، فلا بد له من مُحْدِث.

---

(١) (٢٧١٣).

(٢) صحيح البخاري (٣٢٧٦).

(٣) درئ تعارض العقل والنقل (٣/ ٣١٤ ـ ٣١٥).

الثانية: دعوى الاستغناء بالقوانين الكونية:

ينشر بعض الملحدين دعوى لا دليل عليها، بل الدليل ينقضها ويُفسِدُها، ألا وهي: أن القوانين الدقيقة التي يسير عليها الكون تُغنينا عن القول بوجود خالقٍ له، فالكون أنشأ نفسه بنفسه على ضوء هذه القوانين.

وهذا الكلام فيه مغالطة وتجاوز لحقيقة مهمة، ألا وهي أن القوانين واصفة ومُفسِّرة لا خالقة ومنشئة؛ فهل يُمكن أن نقول: بما أن المعاملات المالية لها قوانين حسابية؛ فإن هذه القوانين يمكنها إنشاء محل تجاري؟

وهل يمكن لقوانين الميكانيكا أن تصنع سيارة؟ أم أنها تحتاج إلى صانع يُطبّق هذه القوانين.

وهل قانون الجاذبية يخلُق أم يُفسّر؟

إن وجود قانون يفسر ظاهرة معينة لا يُلغي وجود سببٍ لنشأتها، فمعرفتنا بالقوانين التي تعمل الطائرة وتطير وتهبط على وفقها، لا يُلغي وجود صانع لها، وهكذا بالنسبة للكون سواء.

وأمرٌ آخر؛ وهو أن في هذه الدعوى تجاوزاً لسؤال عقلي ضروري، ألا وهو: من الذي سنّ هذه القوانين؟ ومن الذي جعل الكون يعمل على وفقها؟

الثالثة: نظرية التطور الدارويني:

لا يسعني في هذا المقام المختصر أن أناقش بشكل مُفَصَّل نظريّةً تربعت على عرش الجدل الديني/العلمي، والتي هي (من أهمّ الحجج التي يستند إليها الملاحدة لتفسير تنوع الكائنات الحية دون الحاجة إلى وجود الله الخالق)[1] كما ذكر أنتوني فلو ـ الملحد الأشهر في نهايات القرن العشرين، والذي ختم حياته بالاعتراف بوجود الخالق ـ.

فقد صارت هذه النظرية عند البعض عقيدةً لا تقبل النقاش ولا الجدل، إضافة إلى كونها التفسير الطبيعي «الوحيد» لنشأة الكائنات الحية في مقابل

(١) رحلة عقل، عمرو شريف (ص٦٦).

الإيمان بوجود الخالق ﷻ، وهذا ما يدفع الوسط العلمي ـ الذي يُفضّل التفسير المادي ـ إلى مزيد من التشبّث بها، وإلى المبالغة في الاعتماد عليها وتعظيمها.

لقد أدّى الصراع في القرون المتأخرة بين كثير من رموز العلم الطبيعي وبين الدين الكَنَسي الـمُحرَّف، إلى أن يستأثر كل من الطرفين برؤية تختلف عن الآخر، وبمنهج تفسيري للموجودات نحا فيه علماء الطبيعة إلى استبعاد التفسيرات الغيبية عكس الرؤية الكنسيّة، وهذا ما يجعل القول بحيادية المجتمع العلمي الطبيعي غير دقيق.

إنّ هذه النظرية لم تصل إلى حدّ الحقيقة العلميّة، إضافة إلى أن أدلتها تتفاوت قوة وضعفاً بحسب نوع التطوّر الـمُستَدَلّ عليه، فأدلة التطور داخل النوع نفسه أقوى من أدلة التطور بين الأنواع.

إن نقد نظرية التطور لم ينطلق من دائرة الدين ـ فقط ـ؛ فإن مِن العلماء التجريبيين من انتقدها وأبرز ثغرات كبيرة فيها، وبينوا كثيراً من التحديات والإشكالات التي تواجهها، منهم د. مايكل بيهي أستاذ الكيمياء الحيوية بجامعة ليهاي في بنسلفانيا، وألف كتاباً في ذلك وهو «صندوق دارون الأسود» وقد أحدث ضجة في الأوساط الفكرية، وانطلق فيه من عبارة دارون نفسه في كتابه أصل الأنواع: «إذا كان من الممكن إثبات وجود أي عضو معقد لا يُرجّح أنه قد تشكل عن طريق العديد من التعديلات المتعاقبة والطفيفة فسوف تنهار نظريتي تماماً»[١]؛ فشرح د. مايكل بيهي في كتابه تعقيد الخلية الرهيب، وهو ما يتفق مع كلام دارون المذكور. وقد قام مركز براهين بترجمة الكتاب، وطبع في مركز تكوين في ٤٣٠ صفحة.

وهناك كتب أخرى لعلماء غربيين انطلقوا في نقدهم للنظرية من منظور علمي، منها: كتاب أيقونات التطور للدكتور جوناثان ويلز، وقد صَدَّر باحثو مركز براهين ترجمتهم لهذا الكتاب بقولهم: «الرسالة الأساسية لكتاب

---

(١) أصل الأنواع، طبعة هارفارد p189.

(أيقونات التطور) حول فكرتين جوهريتين؛ الأولى هي إبراز مقدرة خبراء العلم الطبيعي على توظيف العلم توظيفاً أيديولوجيّاً قمعيّاً سلطويّاً إقصائيّاً متى أرادوا ذلك أو شعروا بالحاجة إليه. وأما الفكرة الثانية فهي إبراز قابلية العلم الطبيعي نفسه لأن يتحول من خلال نظرياته وفرضياته ومؤيديه إلى أساطير ذات أقانيم وأيقونات، ومرويات وسرديات، ورموز وإشارات خاصة»[1] انتهى.

وكتاب آخر ـ أيضاً ـ وهو: العلم وأصل الإنسان، ألفه ثلاثة من العلماء هم (آن جوجر، ودوغلاس إكس، وكيسي لسكين) في نقد التطور الدارويني، وكذلك الكتاب المهم جدّاً، وهو: تصميم الحياة، تأليف: د. ويليام ديمبسكي ود. جوناثان ويلز.

وأحب التنبيه ـ أيضاً ـ إلى أن بعض الباحثين المسلمين المتصدين للطرح الإلحادي يتبنون فكرة التوفيق بين نظرية التطور، وبين الإسلام؛ وذلك لاعتقادهم أنَّ تطور الأنواع ثابتٌ علميّاً، ولكنهم يخالفون الملحدين الداروينيّين في مبدأ العشوائية (الانتخاب الطبيعي)، فهؤلاء المسلمون يقولون بتطوِّر مُوجّه؛ أي: أن الله ﷻ هو الخالق لكل شيء، ولكن بسُنَّة التطور، وكما يقول بعضهم: من الذي يمنع الإله أن يخلق خلقه بطريق التطور؟

وهذا القدر من الطرح أكثر ما يظهر اصطدامه بالشرع في موضوع خلق آدم عليه السلام؛ فإن النصوص القرآنية واضحة الدلالة في أن الله خلقه خلقاً مباشراً بلا أب ولا أم؛ أي: أنه لم يكن نتيجة تطور سلالة سابقة شبيهة بالإنسان.

قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٥٩﴾ [آل عمران: ٥٩].

وممن عرض أقوال هؤلاء وناقش استدلالاتهم الدكتور هشام عزمي في كتابه التطور الموجه والذي طبع في مركز براهين، والشيخ سلطان العميري في رسالة الدكتوراة.

---

(١) أيقونات التطور. تكوين (ص١٣).

رابعاً: فرضية الأكوان المتعددة:

دار حوار بين ريتشارد داوكنز (رأس الملحدين في هذا العصر) مع ستيفن واينبرغ (من أشهر الفيزيائيين في العالم، وهو ملحد) حول فرضية الأكوان المتعددة، وكان دوكنز يؤمل أن يسمع ممن هو أعلم منه ما يقوي من جانب تلك الفرضية، ولكن خاب فأله، وهذا نصّ الحوار(١):

«**دوكنز**: أنا قبلت رأي علماء الفيزياء أن هناك نوعاً ما من التضبيط الدقيق، وقد حاولت أن أضع ثلاثة تفسيرات محتملة، أحدها: الله، وقلت: إنه ليس بتفسير، والآخر: نظرية تعدد الأكوان، ونحن موجودون في أحد الأكوان.

والثالث: نسبته إليك.

واينبرغ: أوه، لا

دوكنز: ربما بالخطأ

واينبرغ: تمنيت أنك لم تفعل

دوكنز: هو ما أسميه الفيزيائي الجريء هو الذي يقول بأننا حاليّاً لا نفهم لماذا هذه الأشياء (الثوابت) هكذا، ويوماً ما سنفهم عندما يكون لدينا نظرية كل شيء، ولكن يبدو من خلال حديثنا أنني أسأت تمثيلك.

واينبرغ: لا أظن أن على أحدنا أن يستهين بالورطة التي نحن فيها وأننا في النهاية لن نستطيع أن نفسر العالم.

هناك مجموعة من قوانين الطبيعة التي لن نستطيع فهمها بتحويلها إلى قوانين رياضية؛ لأننا يمكن أن نحصل على قوانين رياضية ولكنها لا تفسر العالم كما نعرفه.

وسيبقى دائماً سؤال لماذا قوانين الطبيعة كما هي الآن وليست مختلفة، ولا أجد أي طريقة للخروج من هذا.

---

(١) وهو حوار مشهور، مرفوع على موقع يوتيوب بروابط كثيرة، منها هذا الرابط، وفيه جزء من اللقاء مترجَماً https: //www.youtube.com/watch?v=deM1zfy0v0g

دوكنز: الفكرة الأخيرة والتي يعطيها أغلب الفيزيائيين بعض الوقت كما أظن هي نظرية الأكوان المتعددة.

واينبرغ: لم يضع أحد هذا في نظرية حقيقية، فهي ليست فقط بتخمين لأن النظرية ستكون تخميناً، ولكننا لا يوجد لدينا نظرية نستطيع أن نضع بها التخمين في قوانين رياضية، ولكنها احتمالية.

دوكنز: وحقيقة أن الإلغاء دقيق جدّاً؛ يعني: أن عدد هذه الأكوان يجب أن يكون كبيراً جدّاً لنستطيع أن نقول: إن كوننا من ضمنها.

واينبرغ: يجب أن يكون عددها على الأقل ١٠ مرفوعة للقوة ٥٦، وإذا كان لديك فكرة عن الترددات في المسافات القصيرة، فسيكون عددها على الأقل ١٠ مرفوعة للقوة ١٢٠، وفي الحقيقة هذا شيء مزعج».

انتهى.

إن فرضية الأكوان المتعددة من الفرضيات التي يتعصب لها طائفة من الملحدين على اعتبار أنها مخرج لهم في تفسير نشأة هذا الكون العظيم بعيدا عن الاعتراف بوجود الخالق ﷻ، وذكري للحوار السابق بين دوكنز وواينبرغ إنما هو لإثبات عدم استقرار هذه الفرضية علميا، وعدم اعتراف بعض كبار الملاحدة الفيزيائيين ـ كستيفن واينبرغ ـ بها، ويوجد على موقع يوتيوب ثلاث مواد مرئية يعطي مجموعها تصورا أكثر تفصيلا عن الفرضية وفيها رد على من استدل بها على إلحاده، وهذه المقاطع هي:

١ ـ حلقة حوارية بين د. محمد العوضي والبروفيسور الفيزيائي المسلم محمد سالم الطائي بعنوان «فرضية الأكوان المتعددة والموازية»[1].

٢ ـ مقطع بعنوان «سؤال حول نظرية الأكوان المتعددة» للفيزيائي مصطفى قديح[2].

٣ ـ حلقة بعنوان «الأكوان المتعددة» لرشاد القرني في برنامجه «ارجع

---

(١) https://youtu.be/wiZLCu3QPtM

(٢) https://youtu.be/HHs--gVsvmc

لأصلك»، وبالمناسبة فللأخ رشاد مناقشات جيدة لعدد من المعطيات العلمية التي يستدل بها عدد من الملاحدة في برنامجه المتميز السابق ذكره[1].

وكما ترى فإن الملحد على استعداد لنسبة حدوث الكون إلى أي شيء إلا للخالق سبحانه، وقد كان واينبرج في غنى عن هذا الحساب المُزعج بإيمانه بالله سبحانه.

القسم الثاني: شبهات حول الحكمة من أفعاله جَلّ شأنه:

وهذا الباب هو من أكثر الأبواب أسئلةً، ومن أبرز ما يندرج تحته أربعة أسئلة:

١ ـ لماذا خُلِقنا وأُمِرنا بالعبادة؟

٢ ـ لماذا يوجد الشر في العالم؟

٣ ـ لماذا تتأخر إجابة الدعاء أو لا تتحقق؟.

٤ ـ كيف الجمع بين العدل الإلٰهي وبين القضاء والقدر وكتابة أعمال العباد؟

وقد تقدم في التأصيل لباب الحكمة من أفعال الله، أنه باب لا يستقيم فهمه إلا بالإيمان المسبق بعدد من الأمور بينتُها هنالك فلتراجَع للأهميّة؛ فالإجابة مبنية على تلك الأصول.

---

(١) https://youtu.be/12dEpSb23f8

السؤال الأول: لماذا خلقنا الله سبحانه؟
ولماذا أمرنا بالعبادة وهو غني عنا؟

من المهم قبل الجواب عن هذا السؤال أن نراجع المقدمات التي سبق ذكرها في باب الحكمة من أفعال الله، فإن كل سؤال يتعلق بالحكمة من أفعال الخالق سبحانه لا ينفك عن تلك المقدمات التي سبق تقريرها، ثم بعد ذلك نجمل الجواب في نقاط:

أولاً: إن إيجاد الكون وما فيه مما يدهش العقول، ويحير الألباب، ويعجز الإنسان عن أن يضاهي خلق الله في شيء من أصغر ما بث الله في الكون مما له روح ـ الذباب ـ هو أكمل من عدم إيجاده، فإن كل شيء في هذا الكون ينادي بكمال من أوجده على هذه الدقة والانتظام.

ثانياً: أيهما أكمل بعد ما نرى من كل هذا الانتظام والدقة والعظمة، الحكمة من هذا الوجود أم العبثية؟! لا شك أن وجود الحكمة والغاية هو الذي يتسق في عقل المخلوق مع وجود كل هذا الانتظام والدقة والقوانين المعجزة.

ثالثاً: يقتضي العقل أن تكون هذه الغاية والحكمة متفقة مع كمال خالق هذه الأشياء العظيمة، التي دلتنا على عظمة خالقها وبالغ حكمته وكماله سبحانه.

رابعاً: من تمام كمال خالق هذا الكون والحكمة من إيجاده الخلائق أن

يُعرّف هذه الخلائق عليه، بما يغرس في قلوبهم من الفطر الدالة عليه، وبما يوحي إليهم بالطريقة التي يشاء من أخبار تفصيلية تدل الخلائق على من خلقهم وأوجدهم.

خامساً: لا يتصور أن تكون هناك علاقة بين هذه المخلوقات الضعيفة الصغيرة التي أُتقِن وجودها، وأُكمِل خلقها وبين خالقها العظيم، إلا أن تكون علاقة خضوع وشكر وحمد وثناء وتعظيم، وهذا هو ما أراده الله من خلقه سبحانه وتعالى.

فإن قيل: (أليس الرب غني عنا وعن عبادتنا؟!

ج: بلى، ولكنك لست غنياً عنه بأي حال من الأحوال.

س: ما علاقة هذا بذاك؟!

ج: نعم، هو خلقك ورزقك، وحياتك بيده، فهو غني عنك، وأنت فقير إليه، والعبادة هي الترجمة الواقعية الطبيعية لهذه العلاقة، فإذا استنكفت عن عبادته، فقد تنكّرت لإحسانه، وكفرت وكابرت.

هو لم يأمرك بما يحتاج، وإنما أمرك بما توجبه طبيعة العلاقة بينك وبينه في واقع الأمر، وهذا معنى إخباره تعالى عن نفسه بأنه غني عن العالمين وإخباره في ذات الوقت عن نفسه بأنه لا يرضى لعباده الكفر.

فالأول إخبار عن كماله بإزاء نقصك، والثاني إخبار عما يلزم من حقيقة كماله ونقصك، إذ أن وجودك يتكمّل بوجوده، فإن أبيت ألا تتكمّل إلا بنفسك، فقد خالفت منطق العقل وضرورة الواقع، ولا بد لهذه المخالفة البالغة في اللجاجة والفجاجة أقصى مداها من عقاب يليق بها، ولو لم يكن لهذا من عقاب لكان في هذا إذن بأقبح قلب لأعظم حقائق الوجود، وبالتالي إذن بأعظم ظلم؛ ولكن عدل الحق يأبى ذلك، فتأمل الآن معنى قوله تعالى (ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السماوات والأرض ومن فيهن) مع معنى قوله تعالى (أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي إلا أن يهدى) مع معنى قوله تعالى (ما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما إلا بالحق) = يلوح

لك الحق إن كنت ممن ألقى السمع وهو شهيد)[1].

وختاماً: لنتأمل هذه الآيات من سورة الأنبياء، ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿١٦﴾ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٧﴾ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴿١٨﴾ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾ أَمِ ٱتَّخَذُوٓا۟ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ﴿٢١﴾ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [آية: ١٦ ـ ٢٣].

ومن المراجع في هذا الباب كتاب «لماذا يطلب الله من البشر عبادته» للدكتور سامي عامري من إصدار مركز تكوين.

---

(١) ما بين القوسين هو من كلام الشيخ عبد الله بن سعيد الشهري في منشور له على صفحته في الفيس بوك بتاريخ ٧ نوفنبر ٢٠١٤.

السؤال الثاني: لماذا توجد الشرور في العالم؟

إن الذي يستشكله المعترضون بهذا السؤال، هو: عدم قدرتهم على الجمع بين وجود الشر وبين كون الله تبارك وتعالى رحيماً، ولا يذكرون في هذا السياق من صفات الله إلا الرحمة، ويغيب عنهم من صفاته ـ سبحانه ـ الحكمة البالغة، والعزة والعظمة.

وهذا السؤال كثر فيه النقاش من الناحية الفلسفية والشرعية على حد سواء، وكثرت فيه البحوث، وسأذكر قواعد مختصرة يمكن أن يُفهَم موضوع الشر على ضوئها، وقبل ذلك لنتوجه بالسؤال للملحد، فنقول له:

حين كفرت بالله سبحانه هل انتهى الشر من العالم؟! هل توقفت المذابح؟ هل خملت الفياضانات وخَبَت البراكين وسكنت الزلازل؟

ثم، أخْبِرنا عن أولئك الطغاة المجرمين القتلة، الذين سفكوا دماء آلاف أو ملايين البشر، هل سيُعاقبون بعد موتهم؟ وهل ستؤخذ حقوق المظلومين منهم؟

إن المشكلة الحقيقية ـ في سؤال الشر ـ تواجه الملحد واللاديني اللّذين ينكران الدار الآخرة، لا المؤمن الذي يعتقد بالجزاء والعقاب والثواب.

فإن المؤمن ينطلق في رؤيته لموضوع الشر من قواعد متماسكة، ورؤية بنائية مُحكمة، وليس من مجرد العاطفة الخالية من الدليل، وتتمثل فيما يلي:

أولاً: جعل الله ﷻ للإنسان إرادة حرة يختار فيها بين الخير والشر، وهذا مقتضى العدل؛ حتى يحاسَب الإنسان على هذه الإرادة، ثم حين يختار

هو بالإرادة التي أعطيت له، أن يقتل ويسفك الدماء، فالشر إنما ينسب إلى هذا الـمُختار وليس إلى الله ﷻ.

ثانياً: لا يمكن أن نفهم الحكمة من وجود الشر إلا إذا آمنا بأن هذه الدنيا دار نقص وابتلاء وليست دار جزاء، فالشر الذي نراه فيها، من مصائب وأمراض وكوارث، داخلٌ في جملة هذا الوصف العام الذي أراد الله تكون الدنيا عليه، فالذي يبحث في هذه الدنيا عن الجزاء والثواب والعقاب، ثم يتهم الله ﷻ إن لم يجد هذه الأشياء، نقول له: أنت لم تفهم مراد الله من هذه الدار.

ثالثاً: من السنن الثابتة التي جعلها الله سبحانه: سُنَّة الابتلاء، ولن تجد لسُنَّة الله تبديلاً، وهي متفقة مع معنى الحكمة في صفات الله؛ فهذه الابتلاءات هي التي يخرج منها المؤمن كالذهب الخالص بعد فتنته بالنار، وهي التي تُرجِع كثيراً من الناس إلى ربهم، وهي التي تنقيهم من الذنوب، وهي التي تكون سبباً لنجاة الكثير من النار.

رابعاً: هناك وجوه من الحكمة في ما نراه شرّاً قد لا تستبين لنا من النظرة الأولى.

مثال ذلك: عندما خرق الخَضِر السفينة لم يتبين لموسى عليه السلام الحكمة من ذلك، فقال مستنكراً ﴿أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾؟ [الكهف: ٧١]، ثم تبين له أن ذلك هو الخير حين علم السبب، وهو أنها كانت لمساكين يعملون في البحر، وأن الملك الظالم في ذلك الوقت كان يغتصب السفن الصالحة؛ فأراد الخَضِر أن يعيبها عيباً يسيراً وتبقى مع المساكين، بدلاً من أن تكون صالحة فتذهب للملك الظالم.

وهكذا في واقع حياتنا، تمرّ بنا أشياء كنا حريصين على حصولها؛ ظانّين أنها غاية السعادة والهناء، ثم لما وقعت، استبان لنا غير ذلك، وتمنينا أن لم تقع، فكم من إنسان كان يرجو الولد، فلما رُزِقه صار سبب تعبه ونصبه وشقائه في هذه الدنيا، حتى صار يتمنى أن لو كان عقيماً؛ فليست تقديراتنا الأولية للخير والشر تقديراتٍ حقيقية مُطلقة.

والله ﷻ لا يخلق شرّاً محضاً، فما قد نراه شرّاً بادئ الرأي قد نلمح فيه الخير إن تلمسناه من كل جوانبه، ولكن ليس بالشرط أن يكون مشهوداً في هذه الحياة، فقد يكون مؤجلاً لما هو أعظم في الدار الآخرة.

ومن المراجع المهمة في هذا الباب كتاب «مشكلة الشر ووجود الله» للدكتور سامي عامري.

السؤال الثالث: لماذا لم يجب الله دعاء بعض الناس؟

أولاً: الله سبحانه يَختَبِر ولا يُختَبَر، ويَبتلِي ولا يُبتَلَى، فالذي يسألُ اللهَ اختباراً يكون قد خالف أمره فكيف يريد الإجابة؟

ثانياً: الله سبحانه أجاب دعاء كثير من الناس، وهذا أمر نشاهده في أنفسنا وفي من حولنا، فالسؤال الصحيح هو: ما المانع الذي أُخَّرَتْ لأجله الإجابة عني؟ وهذا يدعو إلى مراجعة النفس والبحث في مكامن الخطأ وإصلاح الحال، ومضاعفة الجهد بالتقرب إلى الله، ونطمئن بأن ما يدبره الله لنا خيرٌ مما ندبره لأنفسنا.

ثالثاً: لدينا أدلة عقلية قطعية تدل على ضرورة وجود الخالق وتدل كذلك على كمال حكمته وعلمه، فحين يتعارض عند البعض تلك القضية المشكلة التي هي عدم إجابة الدعاء مع تلك الأدلة القاهرة، فالضرورة العقلية تستوجب على العقلاء أن يقدموا الأقوى، وأن يحملوا المشكل ويفهموه بناء على الواضح، وهذه قضية بديهية وجودية مستقرة[١].

رابعاً: تَلمُّس جوانب الحكمة في تأخير الإجابة؛ فإن محدودية علم الإنسان تؤدي إلى محدودية رؤاه وأمانيه، وكم من دعاء مُنعنا إجابته، ثم استبان لنا وجه الخير في ذلك.

خامساً: قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: «والأدعية والتعوذات

(١) هذه النقطة مستفادة من جواب للشيخ الصَّدِيق: سلطان العميري.

بمنزلة السلاح، والسلاح بضاربه، لا بحده فقط، فمتى كان السلاح سلاحاً تاماً لا آفة به، والساعد ساعد قوي، والمانع مفقود، حصلت به النكاية في العدو، ومتى تخلف واحد من هذه الثلاثة تخلف التأثير»[1] انتهى.

سادساً: يجب استعراض سائر النصوص في الباب وعدم الاجتزاء، فالذي قال: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ هو الذي قال: ﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُمۡ﴾ فمن يريد بـ(الدعاء) إنهاء سُنَّة الـ(ابتلاء) للبشر يكون قد أخذ بنص وترك آخر، كذلك فإنه قد جاء في الحديث الصحيح «**يستجاب لأحدكم ما لم يعجل**» فهذا نص يبين أمراً مهمّاً في شرط الإجابة ألا وهو عدم الاستعجال.

وأما إنكار الملحدين لوجود الله ﷻ، متعلقين بدعوى عدم إجابة الدعاء، فإننا نقول لهم، ولو سلمنا ـ جدلاً ـ بأنَّه لا يجيب الدعاء ـ سبحانه ـ؛ فإن ذلك لا يستلزم عدم الوجود!.

(١) الداء والدواء (ص٢٦).

السؤال الرابع: كيف نجمع بين القضاء والقدر وبين تعذيب الكافر على كفره؟

إنّ باب القضاء والقدر من الأبواب الشرعية السمعية، التي يُعرَف الصواب فيها من الشرع نفسه، ويُشارك العقل في هذا الباب من جهة ما يلمسه واقعاً من كون الإنسان مخيراً فيما يتخذ من قرارات في سائر أمور حياته، وكثيراً ما يقع اللبس في هذا الباب من جهة الربط بين معنى (القدر) ومعنى (الجبر)، وهذا غير صحيح؛ فإن الله سبحانه قد أثبت للعبد فعلاً ومشيئة، وإرادة يحاسَب عليها، ولو لم تكن تلك الإرادة حقيقية لما كان هناك فائدة من إرسال الرسل وإنزال الكتب؛ لأن الرسل بعثوا ليذكروا الناس، فيُثاب من استجاب، ويُعاقب من أبى، فإذا لم تكن للبشرية مشيئة تكون محلَّ كلِّ هذا التذكير والثواب والعقاب؛ لكان ذلك عبثاً يُنزَّه الله ﷻ عنه.

وفي نفس الوقت؛ فإن هذه المشيئة البشرية هي من سُنّة (الأسباب) التي أودعها الله في هذا الكون، والله هو مسبب هذه الأسباب ومريدُها، فكما جعلَ النكاح سبباً لوجود الولد، والنارَ سبباً للإحراق، والماءَ سبب للإرواء، فكذلك جعل الإرادة سبباً لانبعاث العمَل، وجعل العمل سبباً لدخول الجنّة أو النّار، وكل هذه الأسباب ليست مستقلة بذاتها عن إرادة الله سبحانه، وإنما هي تحت مشيئته، ولو أراد لعطّل أثرها كما فعل في نار إبراهيم عليه السلام.

وباب القدر متعلق بالحكمة الإلهية، والحكمة الإلهية لا يحاط بها، ولذلك جاء عن علي رضي الله عنه أنه قال: (القدر سر من أسرار الله)، فالمنهجية

الصحيحة في تأسيس الموقف من القدر إنما تكون بالتسليم لما جاء من خبر الله عن قضائه وقدره وعن تخييره للإنسان وإثباته الإرادة له، وهذا التسليم يُبنى على مقدمة الإيمان بالله ﷻ، وهذا الإيمان ثبت بدلائل العقل القطعية، فالتسليم هنا مؤسس على دلائل العقل هناك والله تعالى أعلم.

ومن المراجع في هذا الباب كتاب «شفاء العليل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل» للإمام ابن القيم رحمه الله تعالى.

الباب الثاني
شبهات حول القرآن الكريم

وتتفرع إلى قسمين:

القسم الأول: التشكيك في صحّة نسبته إلى الله ﷻ:

ونظراً لوجود الترابط والتلازم بين براهين النبوة وبراهين صحة القرآن، فسأرجئ الحديث عن براهين صحة القرآن إلى الباب التالي (الثالث) عند الحديث عن براهين النبوة.

القسم الثاني: ادعاء وجود أخطاء فيه:

والأخطاء المدعاة ثلاثة أنواع: لغويّة، وعلميّة (طبيعية)، وتناقضات بين الآيات.

النوع الأول: أخطاء لغويّة (نحْوية):

سأذكر أربعة وجوه من الرد على جميع الأخطاء النحوية المدعى وجودها في القرآن:

أولاً: غاية ما يريد هؤلاء المشككون قوله: إن القرآن مِن وضْع محمد ﷺ واختراعه وليس من عند الله سبحانه؛ لأنه لو كان من عند الله فلن تقع فيه أخطاء نحوية، ونحن نقول لهم: حتى لو كان القرآن كذلك ـ وحاشا لله أن يكون ـ فلا يمكن أن تقع فيه أخطاء نحوية؛ لأن لسان قريش في ذلك

الوقت حجة بذاته في اللغة العربية! سواء أكان المتكلم محمداً ﷺ أم عتبة بن ربيعة أم الوليد بن المغيرة! فلو وجدنا نصّاً محفوظاً عن أبي جهل فلا يُمكن أن يكون فيه خطأ نحوي!

ثانياً: قواعد النحو موضوعة بعد القرآن لا قبله، وهي إنما وضعت واستمدت من الخطاب العربي المحفوظ في تلك المرحلة وما قبلها، فقواعد النحو مستمدة من القرآن وأشعار الجاهليين ونصوص العرب ولغاتهم المحفوظة في تلك المراحل، فالنحْويّون يستشهدون بالقرآن والشعر على قواعد النحو، وليس العكس!

ثالثاً: أن لقبائل العرب لهجات تختلف عن بعضها في شيء من القواعد الإعرابية، يسميها النحويون ـ لغات ـ، ولم يتعاملوا معها على أنها خطأ، وإنما اعتبروها وجوهاً في اللسان العربي، فنجد أنّ بعض قبائل العرب يلزمون المثنى الألف على كل الحالات، رفعاً ونصباً وجرّاً، قال ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك في النحو: «وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعاً والياء نصباً وجرّاً هو المشهور في لغة العرب، ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقاً، رفعاً ونصباً وجرّاً؛ فيقول: جاء الزيدان كلاهما ورأيت الزيدان كلاهما ومررت بالزيدان كلاهما»[1]. قال العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد في «منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل»: «هذه لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني هجيم وبطون من ربيعة بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذرة، وخُرِّج عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣] وقوله ﷺ: «**لا وتران في ليلة**»[2]. وجاء عليها قول الشاعر:

تزود منا بين أذناه طعنة ... دعته إلى هابي التراب عقيم

فإن من حق «هذان، ووتران، وأذناه» لو جَرَين على اللغة المشهورة أن

(١) (٥٨/١).

(٢) سنن أبي داود (١٤٣٩). حكم الألباني: صحيح.

تكون بالياء: فإن الأولى اسم إن، والثانية اسم لا، وهما منصوبان، والثالثة في موضع المجرور بإضافة الظرف قبلها.

وفي الآية الكريمة تخريجات أخرى» ذكرَها في هذا الموضع ولم أتم النقلَ اختصاراً، فليراجع[1].

وقال الإمام اللغوي الفذّ أحمد بن فارس المتوفى سنة ٣٩٥ في كتابه «الصاحبي في فقه اللغة»:

«باب القول فِي اختلاف لغات العرب:

اختلاف لغات العرب من وجوه:

أحدها: الاختلاف فِي الحركات كقولنا: «نَستعين» و«نِستعين» بفتح النون وكسرها. قال الفرَّاء: هي مفتوحة فِي لغة قريش، وأسدٌ وغيرهم يقولونها بكسر النون.

والوجه الآخر: الاختلاف فِي الحركة والسكون مثل قولهم: «معَكم» و«معْكم»».

وذكر وجوهاً كثير من الاختلاف إلى أن قال: «ومنها: الاختلاف فِي الإعراب نحو: «مَا زيدٌ قائماً» و«مَا زيدٌ قائم» و«إنّ هذين» و«إنّ هذان» وهي بالألف لغة لبني الحارث بن كعب يقولون لكلّ ياء ساكنة انفتح مَا قبلها ذَلِكَ. وينشدون:

تزوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أذناه ضربةً دَعَتْه إِلَى هابي التراب عقيمِ»[2]

انتهى.

رابعاً: أنّ الأخطاء المدعى وجودها في القرآن هي في أبواب من أسهل أبواب اللغة، فمن الذي يجهل أن اسم إنّ منصوب؟ ومن الذي يجهل أن المعطوف على المنصوب منصوب؟ هذا شيء لا يجهله الصبي الذي درس اللغة العربية؛ فهل يُعقَل أن كتاباً فيه كل هذا البيان وكل تلك الفصاحة يقع فيه خطأ بسيط ساذج؟

---

(١) شرح ابن عقيل مع منحة الجليل (١/ ٥٧ ـ ٥٨).

(٢) (ص٢٥ و٢٦).

لا شك أن هذا الكلام فيه تجاوز لكل حدود المعقول!

فعلى سبيل المثال يقول الطاعنون: إن القرآن فيه خطأ في سورة المائدة برفع ما حقّه النصب، وذلك في قول الله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [٦٩]. فيستشكلون رفع (الصابئون) لكونها معطوفة على منصوب وهو اسم إنّ. وللردّ عليهم نقول: إنه قد جاءت في كتاب الله آيتان مشابهتان لهذه الآية وقع فيها نصب (الصابئين) على ما تدَّعون من الصواب، وذلك في سورة البقرة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ [٦٢]، وكذلك في سورة الحج: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [١٧]؛ فليست القضية جهلاً إذن كما تظنون!.

قال الإمام الطاهر ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره العظيم ـ التحرير والتنوير ـ :

«وجمهور المفسرين جعلوا قوله: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ مبتدأ، وجعلوه مقدماً من تأخير، وقدروا له خبراً محذوفاً لدلالة خبر (إن) عليه، وأن أصل النظم: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى لهم أجرهم. . . إلخ، والصابئون كذلك، جعلوه كقول ضابي بن الحارث:

فإني وقيار بها لغريب»[1]

انتهى.

النوع الثاني: أخطاء علمية:

من الشبهات التي تثار: أن القرآن الكريم فيه آيات تخالف مكتشفات العلوم الطبيعية، مما يدل على أن هذا القرآن ليس من عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ إذْ لو كان من عنده فإنه لن تقع فيه هذه الأخطاء!

ويمثلون لذلك بقول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن ذي القرنين: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ [الكهف: ٨٦]، فقالوا: كيف تغيب الشمس داخل عين حمئة في الأرض مع أننا عرفنا بالعلوم الحديثة أنها أكبر من الأرض،

---

(١) (٦/ ٢٧٠ ـ ٢٧١).

وأنها بعيدة جدّاً عنها، وأن لها مساراً لا يلتقي بالأرض فضلاً عن أن تدخل فيها؟!

وهذه الشبهة ـ على تهافتها في ذاتها ـ إلا أنها أثَّرت على بعض الشباب! ويروج لها نصارى العرب وملحدوهم.

والرد عليها من وجوه:

أولاً: الله لم يخبر بأن الشمس تغرب في عين حمئة، وإنما وصف الله رؤية ذي القرنين لها فقال: ﴿وَجَدَهَا تَغْرُبُ﴾؛ أي: في رؤيته ونظره، كما نقول نحن: طلع القمر من خلف الجبل! وهو في الحقيقة خارجَ الأرض بعيداً عنها، وإنما في رؤيتنا ونظرنا يطلع أو يغيب خلف الجبل!

ثانياً: قد بيّن كثير من أئمة المفسرين القدماء، قبل الأقمار الصناعية والـمُقَرِّبات الحديثة بأن المراد من الآية هو ما يبدو للناظر وليس في حقيقة الأمر، منهم **ابن كثير** المتوفى سنة ٧٧٤هـ حيث قال رحمه الله تعالى في تفسير هذه الآية: «﴿وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ أي: رأى الشمس في منظر تغرب في البحر المحيط وهذا شأن كل من انتهى إلى ساحله يراها كأنها تغرب فيه وهي لا تفارق الفلك الرابع الذي هي مثبتة فيه لا تفارقه»[(١)] انتهى.

ونقل **القرطبي** في تفسيره عن بعض العلماء ما يلي: «وقال القفال: قال بعض العلماء: ليس المراد أنه انتهى إلى الشمس مغرباً ومشرقاً وصل إلى جرمها ومسها؛ لأنها تدور مع السماء حول الأرض من غير أن تلتصق بالأرض، وهي أعظم من أن تدخل في عين من عيون الأرض، بل هي أكبر من الأرض أضعافاً مضاعفة، بل المراد أنه انتهى إلى آخر العمارة من جهة المغرب ومن جهة المشرق، فوجدها في رأي العين تغرب في عين حمئة، كما أنا نشاهدها في الأرض الملساء كأنها تدخل في الأرض»[(٢)].

وقال **البيضاوي** في تفسيره لهذه الآية: «ولعله بلغ ساحل المحيط فرآها

---

(١) (٥١١/٥).

(٢) (٣٧٠/١٣).

كذلك إذ لم يكن في مطمح بصره غير الماء ولذلك قال: ﴿وَجَدَهَا تَغْرُبُ﴾ ولم يقل: «كانت تغرب»»[1].

وفي تفسير **الجلالين**: «وغروبها في العين في رأي العين وإلا فهي أعظم من الدنيا»[2].

وهذا كما ترى واضح بين لا خفاء فيه من قديم الزمن.

ومن النصوص القرآنية التي ادّعوا أنها تعارض العلم الحديث ـ أيضاً ـ: قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ﴾ [الرعد: ٣] قالوا: إن ذلك يعارض ما اكتُشف حديثاً من كونها كروية، وفي الحقيقة فهذا جهل كبير، فإن كروية الأرض أمر معروف من قديم الزمن، ونقل علماء المسلمين الإجماع عليه، فقد ذكر ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: «أن أحداً من أئمة المسلمين المستحقين لاسم الإمامة بالعلم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم لم ينكروا تكوير الأرض، ولا يحفظ لأحد منهم في دفعه كلمة، بل البراهين من القرآن والسُّنَّة قد جاءت بتكويرها»[3]. وأما ادعاء تعارضها مع الآية فقد أجيب عن ذلك قبل قرون طويلة جدّاً، قال الرازي في التفسير الكبير: «فإن قالوا: قوله: ﴿مَدَّ ٱلْأَرْضَ﴾ ينافي كونها كرة، قلنا: لا نسلم؛ لأن الأرض جسم عظيم، والكرة إذا كانت في غاية الكبر كان كل قطعة منها تشاهد كالسطح»[4] انتهى.

النوع الثالث: ادعاء أخطاء في القرآن بسبب تعارض الآيات ببعضها:

من مداخل الطعن التي يدخل بها الملحدون والمشككون في الإسلام: ادعاء وجود آيات متناقضة فيما بينها، والتناقض نقص؛ إذاً فالقرآن لم يصدر عن إلٰه كامل!

وهذا الكلام مبني على مقدمة فاسدة، ألا وهي أن في القرآن آيات متناقضة، وهذا الكلام غير صحيح، وكل الأمثلة التي أوردوها مردود عليها بكل وضوح وجلاء.

---

(١) (٣/ ٢٩١).

(٢) (١/ ٣٠٣).

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٧٨).

(٤) مفاتيح الغيب (١٩/ ٤).

والمنشأ الظاهري لادَّعاء التناقض، هو: الجهل بدلالات ألفاظ اللغة العربية، من العموم والخصوص، والعامِّ المراد به الخاص ونحو ذلك، والجهل بمجموع النصوص الواردة في الموضوع الواحد من الكتاب والسُّنَّة؛ فإن بعضها يبين بعضاً.

وقد اعتنى المفسرون ببيان القول في الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض، فمهما سمعت من شيء يُدّعى تعارضه فارجع إلى كتب تفسير القرآن؛ فستجد الجواب، بل إنّ مِن العلماء من أفرد هذه القضية في كتاب يعالجها، من أشهرهم الإمام محمّد الأمين الشنقيطي عبْر كتابه «دَفْعُ إيهام الاضطراب عن آي الكتاب».

مثال على الايات التي يُدّعى تعارضها في القرآن، وقد سمعته على لسان شاب ملحد مصري، يجاهر بإلحاده بعد أن كان على الإسلام، ويُدافع عن فكره الإلحادي عبر الإعلام، وحزنت على أن تكون مثل هذه الأمثلة ـ التي قُتِل الجواب عنها بحثاً ـ حجَّةً لتاركي الإسلام، ولكن من يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئاً.

والمثال كالتالي، يقول: إن هذه الآية: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ﴾ [النساء: ٧٨] تتعارض مع الآية التالية: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾ [النساء: ٧٩] فكيف تكون الحسنة والسيئة من عند الله في آية، ثم تكون السيئة من عند أنفسنا في آية أخرى؟

ويرى الطاعنون أن هذا تناقضاً ظاهراً، وَلَعَمْرُ الله لو كان في هذا الكتاب الفصيح المبين تناقض ـ وحاشاه ـ لما وقع في آيتين متتاليتين، فمن السذاجة والتفكير السطحي التفوه بهذه الدعوى! وسبحان من قال في نفس السورة، بل وبعد آيتين من هذه الآيات: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢]، فكأن الله ـ بهذه الآية ـ يُعلِّم الجاهل الذي ظن أن الآيتين متعارضتان؛ فيقول له: إنه لا اختلاف في هذا الكتاب ولا تعارض!

وللجمع بين الآيتين نقول: **الـمُراد بالآية الأولى**: أن المشركين كانوا يتشاءمون ويتطيرون بالرسول ﷺ؛ فَمَا أنْ يصيبهم جَدْب أو قَحط ـ وهو المراد بالسيئة في الآية ـ فإنهم ينسبونه إلى النبي ﷺ، وأن ذلك بشؤمه، فقال الله لهم: إن تقدير الجدب والقحط، وكذلك الخصب والرخاء كله من عند الله.
والمراد بالآية الثانية: أن ما أصاب الناسَ من خير فهو تفضل من الله وإحسانٌ منه، وما أصابهم من سوء فهو بسبب أفعالهم، وإن كان كله من تقدير الله سبحانه، ولذلك يقول المفسرون: إن هذه الآية تخاطب جميع المسلمين وليست خاصة بالرسول ﷺ.

وتكون الآية كقول الله: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ۝٣٠﴾ [الشورى: ٣٠]. إذن فلا تعارض بين الآيتين! فكل شيء من عند الله من جهة القضاء والتقدير، وفي نفس الوقت فإن من أسباب المصائب والكوارث: ما تكسبه أيدينا من السوء.

وفي ختام هذا الباب، فإن من الكتب المفيدة فيه كتاب منقذ السقار «تنزيه القرآن الكريم عن دعاوى الطاعنين».

الباب الثالث
شبهات حول الرسول ﷺ

وتتفرع إلى قسمين:

القسم الأول: التشكيك في نبوته ﷺ.

القسم الثاني: الطعن في مواقف من سيرته وحياته ﷺ.

ومن أشهر المواقف التي يُطعَن عليه بها:

زواجه من عائشة رضي الله عنها، وزواجه من صفية، وقضية تعدد زوجاته، وحادثة بني قريظة، وحادثة العرنيين.

فأما القسم الأول فالرد عليه يكون بإثبات نبوته ﷺ بالدلائل العقلية والنقلية، وقد اعتنى العلماء ببيان ذلك، وإن كان كثير منهم قد غَلَّبوا جانب المعجزات الحسية أو خرق العادات، على غيرها من البراهين.

وفي الحقيقة، فإن تنويع الدلائل لتجمع بين العقل والنقل هو الأكمل في الاحتجاج، خاصة وأن القرآن فيه ذِكرٌ للدليل العقلي في إثبات النبوة. وقد نبَّه غير واحد من العلماء كالغزالي في المنقذ من الضلال، وابن تيمية في شرح الأصبهانية وفي النبوات إلى أن دلائل نبوة محمد ﷺ لا تقتصر على المعجزات الحسية الخارقة للعادة، بل هي متنوعة.

كما أن من المهم الإشارة إلى تفاوت الناس في تحصيل اليقين بهذه الدلائل، فبعضهم يحصل له اليقين بأحدها، والبعض الآخر يحصل له اليقين

بضم بعضها إلى بعض، إلا أن الذي لا ينازِع فيه عاقل عادل، هو أن مجموع دلائل نبوة محمد ﷺ تفيد القطع واليقين المتجاوز لكل شك وريب.

وهذا ذِكرٌ لبعض الدلائل والبراهين:

أولاً: برهان صدقه وأخلاقه ﷺ:

فإنَّ مِن الـمعلوم «أن مدعي الرسالة، إما أن يكون من أفضل الخلق وأكملهم، وإما أن يكون من أنقص الخلق وأرذلهم، فكيف يشتبه أفضل الخلق وأكملهم بأنقص الخلق وأرذلهم؟..

وما من أحد ادعى النبوة من الكذابين، إلا وقد ظهر عليه من الجهل والكذب والفجور، واستحواذ الشياطين عليه ما ظهر لمن له أدنى تمييز، وما من أحدٍ ادّعى النبوة من الصادقين إلا وقد ظهر عليه من العلم والصدق والبر وأنواع الخيرات ما ظهر لمن له أدنى تمييز» وبعبارة أخرى: «النبوة إنما يدّعيها أصدق الصادقين، أو أكذب الكاذبين، ولا يلتبس هذا بهذا إلا على أجهل الجاهلين، بل قرائن أحوالهما تُعرِب عنهما، وتُعَرِّف بهما، والتمييز بين الصادق والكاذب له طرق كثيرة فيما دون دعوى النبوة، فكيف بدعوى النبوة؟» وهاتان العبارتان من ابن تيمية[1]، وابن أبي العز الحنفي[2] رحمهما الله فيهما دلالة عقليّة واقعية جميلة جدّاً؛ إذْ باب النبوة إنما هو ادعاء خبر معين، والـمُخبِر بهذا الخبر إما أن يكون صادقاً، وإما أن يكون كاذباً، والتمييز بين الصادق والكاذب في الدعاوى العظيمة يمكن تمييزه بكل سهولة، والخداع فيه لا يستمر حتى يُكشَف.

وإن معرفة سيرة محمد ﷺ وأحواله لتبين أنه لا يمكن أن يكون كاذباً في دعواه النبوة، فإن العدو والصديق يشهدان له بأنه رجل كامل الأخلاق والمروءة والأمانة، وأنه معروف بالصدق في حديثه منذ صباه.

---

(١) شرح العقيد الأصفهانية (١/ ١٣٨).

(٢) شرح الطحاوية (١٠٩).

ولذلك؛ فقلِّبوا كتب أعداء الإسلام والمشككين في الرسول، فإنكم إنما تجدون فيها الطعن عليه بمواقف عملية سلوكية ـ هو من تهمتها بريء ـ، وليس بمواقف متعلقة بصدقه ﷺ، وهذا اعتراف ضمني منهم بأنه صادق.

وهو قَبْل أنْ يَبْعَثه الله بالرسالة لبث عُمُراً في قومه بمكة لقب فيه بـ(الصادق الأمين)، وقد قال لهم حين صعد الصفا أول أمر الرسالة: «**أرأيتكم لو أخبرتكم أن خيلاً تخرج بسفح هذا الجبل؛ أكُنتم مصدقيَّ**؟ قالوا: ما جَرَّبْنا عليك كذباً! قال: **فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد**»[1].

ومن شواهد صدقه ﷺ أنه حين غطت المدينة سحابة سوداء قاتمة من الإشاعات الباطلة التي تتهم عائشة زوج النبي ﷺ بالزنا، ولحق النبي من ذلك أذى شديد، واشتد الكرب وضاق الحال، فما الذي عمله النبي ﷺ؟ إن كان القرآن من تأليفه فلِمَ لم يبادر بتبرئة زوجه من هذه التهمة وسيصدقه الناس! لماذا طفق يشاور أصحابه في الموضوع، ولماذا يخطب في الناس معلناً أن رأس الفتنة (ابن أُبَيٍّ) قد آذاه في أهله، وهو مع هذا كله لا ينسب شيئاً من هذا لله سبحانه؟ حتى جاءه الوحي بعد مدة بتبرئة عائشة رضي الله عنها[2].

وحين ذهب أبو سفيان إلى الشام قَبل إسلامه، وكان سيّد قريش وقائدها ضدّ رسول الله، استدعاه هرقل عظيم الروم ليعلَم منه خبر محمد ﷺ، فسأله عن عدد من الأمور التي أراد بها التوصّل إلى معرفة حقيقته، فكان فيما سأله: «هل كنتم تتهمونه بالكذب»؟ فأجابه أبو سفيان: لا. فقال له هرقل قولة حكيمة: «سألتُك هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال فذكرت أن لا؛ فعرفْتُ أنه لم يكن ليذر الكذب على الناس، ويكذب على الله»[3].

وكسفتِ الشمْس في اليوم الذي مات فيه إبراهيم ابن النبيّ ﷺ، فقال النّاس: كسفتِ الشّمسُ لموت إبراهيم. فماذا كان ردّ النبيّ محمد ﷺ على

(١) صحيح البخاري (٤٩٧١)، صحيح مسلم (٢٠٨).
(٢) الحديث بتمامه في صحيح البخاري (٢٥١٨).
(٣) صحيح البخاري (٧).

هذا الكلام؟ هل أيّدهم عليه؟ أو على الأقلّ سكت؟ بل قام فيهم خطيباً مُصحِّحاً هذا الاعتقاد الخاطئ، معظّماً ربّه وخالقه ومولاه قائلاً: «**إنَّ الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحدٍ ولا لحياته**»(١) ثم أرشدهم إلى الصَّلاة والاستغفار والصدقة(٢).

ومن شواهد صدقه ﷺ أنّه بلّغ القرآن كاملاً مع أنّ فيه آيات عتاب الله له؛ كقوله سبحانه: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ۝٢ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣﴾ [عبس: ١ ـ ٣] وقوله: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾؟ [التوبة: ٤٣] وقوله: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ۖ تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ ۚ﴾ [التحريم: ١] وقوله: ﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ۖ﴾! [الأحزاب: ٣٧].

فلو لم يكن محمدٌ رسول الله حقّاً أكان يُبلّغ هذه الآيات؟ ما الذي يضطره لقول هذا الكلام الذي يقرؤه الناس إلى يوم القيامة إلا أنّه مأمور بتبليغه؟

ثانياً: براهين القرآن على صدق نبوته:

إن هذا القرآن الذي خرج به النبي ﷺ على الناس، لهو أكبر دلالة وبرهان على صدق نبوته، وأنه من عند الله، ومع أنه ﷺ كان أميّاً لا يقرأ ولا يكتب ولا يعرف الشعر، إلا أنه جاء بهذا القرآن متحديّاً به البشرية كلها، طالباً منهم ـ إن أرادوا إبطال دعوته ـ الإتيان بمثله، بل بعشر سور من مثله، بل بسورة واحدة، فآثروا قتاله على أن يأتوا بسورة؛ لأنهم عجزوا عن ذلك، مع وجود أقوى الدواعي وهو الخصومة الشديدة، والأنفة من الهزيمة، ومع وجود وتوفر كل الأسباب التي يمكنهم بها أن يجاروا ما كان مُخْتَرَعاً من كلام البشر مهما كان فصيحاً؛ إذ هم غاية ما وصل إليه البشر في الأدب والفصاحة والبيان، ثم يأتيهم الرسول ﷺ ليُعلن في مجالسهم قول الله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ۝٨٨﴾ [الإسراء: ٨٨].

---

(١) صحيح البخاري (١٠٤٣)، صحيح مسلم (٩٠٢).

(٢) انظر: كامل الصورة ٢ (ص٤٦).

ثم يقول لهم: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [البقرة: ٢٣، ٢٤].

فهو يتحداهم، وفوق ذلك يُخبرهم أنهم لن يفعلوا، وأن الخير لهم أن يتقوا عذاب النار لأنه حق! فكان العجْزُ جوابهم، وهذا دليل على أن القرآن ليس من عند البشر.

وأمرٌ آخر، وهو أن في القرآن من **أخبار الغيب** الجازمة القاطعة التي لا تردد فيها، ما لا يمكن لشخص كاذبٍ مدّعٍ أن يجازف في اختراعها؛ لأنها لو لم تقع فستكون دليلاً كافياً على كذبه، وسيكون ذلك سبباً لمغادرة أصحابه للإيمان لأنه كذب عليهم! خاصة وأنه ليس محتاجاً لقولها وقد اتبعوه، أو على الأقل يمكنه أن يذكر أخباراً مستقبلية بصيغة غير مؤكدة، أو بألفاظ تحتمل التأويل؛ لأن المغامرة هنا تعني خسارة الدعوة كلها حال الهزيمة، ولكن هيهات، فهذا كله لو كان القرآن من عند محمد ﷺ، أمَا وهو من عند الله تعالى فلا تتعجب أن تقرأ فيه هذا الوعد الفخم، القوي الأسلوب، القاطع في التأكيد. وهو قول الله سبحانه: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ ﴿١٥﴾﴾ [الحج: ١٥]، ففي الآية وعد بأن النصر في الدنيا قبل الآخرة سيكون حليف النبي محمد ﷺ. فقوله سبحانه ﴿يَنصُرَهُ﴾؛ أي: ينصر نبيه. فالضمير يعود إلى محمد عليه من الله أزكى سلام.

وكذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر: ٩].

ففي الآية عدد من المؤكدات اللفظية على حفظ القرآن الكريم، وهي خبر عن مستقبل، وقد تحقق هذا الوعد، رغم تتابع الهجمات على الإسلام والمسلمين بدءاً من بعثة النبيّ ﷺ وحتى وقتنا هذا.

وكذلك من أخبار الغيب في القرآن: قول الله تعالى: ﴿الم ﴿١﴾ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴿٢﴾ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾ فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ

﴿ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝٤ بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝٥﴾ [الروم: ١ ـ ٥].

والسؤال هنا: ماذا لو لم تنشب هذه الحرب؟ وماذا لو نشبت ولكن كانت النتيجة فيها لصالح الفرس؟ بل وماذا لو انتصر الروم ولكن بعد المُدة الزمنية المُحدّدة أو قبلها؟

ومما يدخل في البرهان القرآني: القصص عن الأمم السابقة:

وهي من الدلائل العظيمة؛ فإن العرب في ذلك الوقت لم يكونوا يعرفون تفاصيل قصص الأنبياء مع أقوامهم، وأما أهل الكتاب فعندهم في كتبهم شيء من ذلك، وهذه الموافقة هي من دلائل الصحة والقوة لا العكس كما يظن البعض، كما أنَّه ليس كل ما في القرآن من قصص موجوداً في كتبهم، إضافة إلى أن في سياق القرآن ما يصحح بعض ما جاء عندهم، فمن أين لرجل أمي لا يقرأ ولا يكتب وعاش في وسط مكة أن يأتي بكل هذا؟ مع جمال في العرض، وفصاحة في السرد، وبلاغة في الوصف، وعبرة في الخاتمة، وذكرى في البداية، مما لا يمكن لشخص اطلع على كل ما كتبته الأمم أن يأتي بمثله فضلاً عن رجل لم يقرأ صحيفة واحدة في حياته ﷺ.

ولذلك نجد أن الله ﷻ يشير إلى هذا المعنى في سياق القصص القرآني، وما أجمل هذه الآيات بعد قصة موسى:

﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلۡغَرۡبِيِّ إِذۡ قَضَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلۡأَمۡرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ۝٤٤ وَلَٰكِنَّآ أَنشَأۡنَا قُرُونٗا فَتَطَاوَلَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡعُمُرُۚ وَمَا كُنتَ ثَاوِيٗا فِيٓ أَهۡلِ مَدۡيَنَ تَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ ۝٤٥ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذۡ نَادَيۡنَا وَلَٰكِن رَّحۡمَةٗ مِّن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوۡمٗا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٖ مِّن قَبۡلِكَ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ ۝٤٦﴾ [القصص: ٤٤ ـ ٤٦].

وكذلك في قصة نوح ؑ قال الله ﷻ: ﴿تِلۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهَآ إِلَيۡكَۖ مَا كُنتَ تَعۡلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوۡمُكَ مِن قَبۡلِ هَٰذَاۖ فَٱصۡبِرۡۖ إِنَّ ٱلۡعَٰقِبَةَ لِلۡمُتَّقِينَ ۝٤٩﴾ [هود: ٤٩].

وهناك وجوه أخرى من دلالات القرآن على نبوة محمد ﷺ أتركها بُعداً عن التطويل والإملال.

ثالثاً: برهان كمال التشريعات والعقائد والآداب التي جاءت على لسانه ﷺ:

لم يَفرَغ الفقهاء والمحدثون والمؤرخون والمفسرون وشراح الحديث بعدُ ـ وقد تجاوزْنا أربعة عشر قرناً من وقت الرسالة ـ مِن استخراج كنوز نصوص الكتاب والسُّنَّة، ولم تعد المكتبات الضخمة تتسع لما أنتجه العلماء في مجال واحد من مجالات النصوص الشرعية كالأحكام الفقهية مثلاً، وإنك لتجد آلاف المؤلفات في باب واحد من أبواب الدين وكلها تستند على نصوص الكتاب والسُّنَّة اللّذَيْن بلغهما رسول الله ﷺ.

وليس البرهان معلقاً بالكثرة، وإنما بالشمولية والإحاطة والصلاحية والإتقان، وتتكامل العظمة حين نتذكر أن هذا الرسول الكريم كان منشغلاً في الثلاثة والعشرين عاماً ـ مدة نبوته ـ بأعمال تنوء بحملها الجبال، فقد كان منشغلاً بدعوة قومه، وبعرض نفسه على وفود الحجاج في مكة، حتى خرج منها باحثاً عن مأوى، وبمتابعة شؤون أصحابه المستضعفين في مكة، ثم بهجرتهم إلى الحبشة، ثم الانتقال إلى المدينة التي كان فيها الحاكم والقاضي والخطيب والإمام وقائد الجيش، وكان عنده تسعة بيوت، وغزا قرابة عشرين غزوة، فقد فيها عدداً كبيراً من أصحابه، وفقد فيها عمه وابن عمه، ومولاه؛ فمتى كان يتفرغ لاختراع هذا النظام التشريعي المتكامل إلا أن يكون وحياً أوحاه الله إليه!

وإذا نظرت فيما تحمله نصوص الوحيين في باب صفات الله وتعظيمه وذِكره لكان ذلك كافياً على أن من بلّغها نبي مُرسَل من عند الله؛ إذ إنّ الخيال البشري مهما استرسل وانطلق متفكراً في الخالق، فإنه لا يُمكن أن يصل إلى الجلال الذي جاء في القرآن والسُّنَّة عن الله؛ وهذا لأنه صادر عن الله أصلاً، ولا أحد أعرف بالله من نفسه!

فتأمل في سورة الفاتحة، وآية الكرسي، وسورة الإخلاص ثم انظر في العقل البشري المجرد هل يُمكن أن يصف الخالق بما جاء في هذه الآيات؟

وفي المجال الأخلاقي والمنظومة القِيَميّة السلوكية في القرآن والسُّنَّة تجد التكامل والجمال والصلاح والإصلاح للفرد في نفسه، وللمجتمع، وقد أشرتُ إلى شيء من ذلك في كتاب كامل الصورة/١ تحت عنوان (ماذا يقدم الحديث النبوي للسلوك الإنساني؟)[١]، وقد كتب الدكتور محمد دراز رحمه الله تعالى كتاباً كبيراً بعنوان (الدستور الأخلاقي في القرآن)، كما أن كتب السُّنَّة زاخرة بأبواب البر والصلة والأدب؛ حتى أفردها المحدثون في كتب مستقلة؛ ككتاب الأدب المفرد للإمام البخاري والذي تجاوزت أحاديثه الألف حديث!

رابعاً: برهان المعجزات الحسية:

لقد تواترت أخبار الصادقين، المعروفين بالعدالة والضبط، بالأسانيد المتصلة إلى وقت النبوة، أن عدداً من السنن الكونية قد انخرمت بين يدي الرسول محمد ﷺ، في مواقف كثيرة جمعها العلماء في كتب مفردة تعرف بـ«دلائل النبوة»، فمن ذلك: سماع أهل المسجد لصوت حنين جذع النخلة الذي كان يستند إليه النبي ﷺ في الخطب، بعد أن تركه واتخذ مكانه منبراً، ومنها: تحرُّك الشجر وانقياده بين يديه ليستتر به النبي ﷺ عند قضاء حاجته، ومنها تكثيره الطعام في مواقف متعددة، ومنها تفجر الماء من بين يديه، إلى غير ذلك من المواقف الكثيرة، ومن أراد الاستزادة فليراجع كتاب «دلائل النبوة» للبيهقي، وأبواب فضائل النبي ﷺ ودلائل النبوة من كتب السُّنَّة عموماً.

وهذا التواتر المعنوي للأخبار لا سبيل لإنكاره إلا بإنكار كون الخبر الصادق مصدراً للمعرفة، وإن العلماء في مختلف التخصصات الشرعية والطبيعية والاجتماعية، يتحدثون عن حقائق تاريخية متعلقة بالعلم الذي ينتمون

---

(١) كامل الصورة (ص٢٣)، ط١.

إليه، وإنما كان مصدرهم في ذلك الخبر الصادق، فما الذي يجعله مقبولاً هناك ومرفوضاً هنا؟

بل إن أخبار المعجزات يتوفر فيها من معايير القبول ما لا يتوفر في كثير من غيرها، مما لا يكاد يرده أحد من الناس كاشتهار أرسطو بالمنطق، وحاتم الطائي بالكرم، وابن سينا بالفلسفة.

وإذا ضممنا برهان المعجزات إلى البراهين السابقة ازداد الأمر جلاء، وتضاءل الشك وتقلص وانكمش، حتى يفنى.

خامساً: دليل أخبار النبوات السابقة المبشرة به ﷺ:

أخبرنا الله ﷻ أن موسى وعيسى عليهما السلام قد بشَّرا برسول الله محمد ﷺ فقال: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقال سبحانه عن عيسى عليه السلام: ﴿وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٥].

وأخبرَنا سبحانه أيضاً أن أهل الكتاب حرفوا ما بأيديهم، ولكن التحريف لم يأتِ على كل شيء أنزله الله، وإنما قد بقي عندهم من الحق شيء، والعجيب أن التحريف لم يكن مختصّاً بما قبل وقت النبي محمد ﷺ فقط، بل امتدّ التحريف إلى ما بعد ذلك في ترجمات الكتاب المقدس إلى اللغة العربية.

ومع ذلك كله؛ اجتهد علماء وباحثون مسلمون في إبراز عدد من النصوص، ضمن الكتاب المقدس، المبشرة برسولٍ أو شفيعٍ يأتي من بعد نبي الله عيسى عليه السلام، ونصوصٍ أخرى فيها وصف لأمته أو بلده، بل ونصوص يرون أن فيها تصريحاً بذكر اسم النبي ﷺ إلا أنها حُرفت في التفسير أو الترجمة، فمن ذلك مثلاً:

ما جاء في إنجيل (يوحنا/الإصحاح السادس عشر من فقرة ٥ إلى ١٤):

قول عيسى عليه السلام: «وأما الآن فأنا ماض إلى الذي أرسلني، وليس أحد منكم يسألني: أين تمضي؟ لكن لأني قلت لكم هذا قد ملأ الحزن قلوبكم. لكني أقول لكم الحق: إنه خير لكم أن أنطلق؛ لأنه إن لم أنطلق لا يأتيكم

«الـمُعَزِّي»، ولكن إن ذهبت أرسله إليكم» إلى أن قال: «إن لي أموراً كثيرة أيضاً لأقول لكم، ولكن لا تستطيعون أن تحتملوا الآن. وأما متى جاء ذاك، روح الحق، فهو يرشدكم إلى جميع الحق؛ لأنه لا يتكلم من نفسه، بل كل ما يسمع يتكلم به، ويخبركم بأمور آتية. ذاك يمجدني؛ لأنه يأخذ مما لي ويخبركم». انتهى.

وهذه بشارة بمن يأتي بعده صفته أنه لا يتكلم من نفسه بل يتكلم بما يسمع، ويخبر بأمور آتية، وهذه صفة تُذكرنا بقول الله عن محمد ﷺ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣، ٤] وقوله سبحانه: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨﴾ [القيامة: ١٨].

هذا غير ما ذكره عدد من الباحثين ومنهم د: منقذ السقار ـ وهو متخصص في هذا الباب ـ في معنى كلمة (المعزي) وأنها ترجمة غير دقيقة للنص الأصلي باليونانية (باراقليط) وأن المعنى الأدق للكلمة اليونانية هو: الذي له الحَمد الكثير، فيكون الاسم الدال على ذلك (أحمد) أو (محمد) أو (الحامد) وليس الـمُعزّي[١] فيكون ذلك ـ لو صحّ ـ من جملة تحريفاتهم.

وأيضاً في الكتاب المقدس ذِكرٌ لمكة باسمها الوارد في القرآن (بكة)، ففي المزمور ٨٤ العدد ٦ نجده يقول: «طوبى للساكنين في بيتك أبداً يسبحونك (سلاه) طوبى لأناس عزهم بك وطرق بيتك في قلوبهم، عابرين في (وادي البكاء)، يصيرونه ينبوعاً أيضاً ببركات يغطون موره يذهبون من قوة إلى قوة».

وفي النسخة العربية المشتركة في نفس الموضع يقول: «هنيئاً للمقيمين في بيتك، هم على الدوام يهللون لك، هنيئاً للذين عزتهم بك، وبقلوبهم يتوجهون إليك، يعبرون في (وادي الجفاف)، فيجعلونه عيون ماء، بل بركاً

---

(١) ذكره د. منقذ السقار في مقطع مرئي له في اليوتيوب بعنوان: بشارة النبي محمد في التوراة والانجيل. على هذا الرابط وغيره:

https: //www.youtube.com/watch?t=347&v=KSdXkfGHRAI

يغمرها المطر، ينطلقون من جبل إلى جبل. .» وفي النسخة الياسوعية: «طوبى لسكان بيتك فإنهم لا يكفون عن تسبيحك، طوبى للذين بك عزتهم وفي قلوبه مراق إليك، إذا مروا بوادي البَلَسَان جعلوا منه ينابيع» فهذه ثلاث نسخ عربية مختلفة، وكلها تخالف النسخة الإنجليزية حيث جاء فيها:

«As they pass through the Valley of Baca» فالنص هنا يذكر (بكة) على صيغة (اسم)، حيث بدأت بالحرف الكبير. وهي كذلك في عدد من النسخ الإنجليزية[١].

وفي دائرة المعارف الكتابية[٢]، Encyclopedia of The Bible نجد فيها كلاماً عن (البَلَسَان) الوارد في إحدى النسخ العربية: «أما البلسان الحقيقي الذي ذكره المؤلفون القدماء، فهو بلسم مكة، الذي ما زالت مصر تستورده من شبه الجزيرة العربية، كما كان الأمر قديماً».

وقد أشار بعض الباحثين إلى أن جُملة «ينطلقون من جبل إلى جبل» تشير إلى السعي بين الصفا والمروة والله أعلم.

وأختم بموضع آخر في الكتاب المقدس فيه التبشير بنور يتلألأ من جبال فاران ـ وهي جبال مكة ـ، جاءت في سفر التثنية الإصحاح ٣٣ (١ ـ ٣) «هذه البركة التي بارك بها موسى رجل الله بني إسرائيل قبل موته، فقال: جاء الرب من سيناء، وأشرق لهم من سعير، وتلألأ من جبل فاران، وأتى من ربوات القدس، وعن يمينه نار شريعة، فأحب الشعب، جميع قديسيه في يدك، وهم جالسون عند قدمك، يتقبلون من أقوالك» (التثنية ٣٣/ ١ ـ ٣).

وفي سفر حبقوق (٣/ ٢ ـ ٣) «يا رب قد سمعت خبرك، فجزعت، يا رب عملك في وسط السنين أحْيِه، في وسط السنين عرف، في الغضب اذكر

---

(١) مستفاد من مقطع للمهندس فاضل سليمان على الرابط:
https: //www.youtube.com/watch?v=TNMR51a19Fo
وذلك في حلقة في قناة الناس مع خالد عبد الله.

(٢) انظر: دائرة المعارف الكتابية (٢/ ١٨٧)، نقلاً عن كتاب: هل بشر الكتاب المقدس بمحمد ﷺ؟ لمنقذ بن محمود السقار (ص٥٥)، الناشر: دار الإسلام.

الرحمة، الله جاء من تيمان، والقدوس من جبل فاران. سلاه. جلاله غطى السماوات، والأرض امتلأت من تسبيحه».

قال د. منقذ السقار: «وتُنْبِئُ المواضع التي ورد فيها ذكر «فاران» في الكتاب المقدس أنها تقع في صحراء فلسطين في جنوبها، لكن تذكر التوراة أيضاً أن إسماعيل قد نشأ في برية فاران. (انظر: التكوين ٢١/٢١)، ومن المعلوم تاريخيّاً أنه نشأ في مكة المكرمة في الحجاز. ويرى المسلمون أن النص نبوءة عن ظهور عيسى ﵇ في سعير في فلسطين، ثم محمد ﷺ في جبل فاران، حيث يأتي ومعه الآلاف من الأطهار مؤيدين بالشريعة من الله ﷻ.

وذلك متحقق في رسول الله لأمور:

١ ـ أن جبل فاران هو جبل مكة، حيث سكن إسماعيل، تقول التوراة عن إسماعيل: «كان الله مع الغلام فكبر، وسكن في البرية، وكان ينمو رامي قوس، وسكن في برية فاران، وأخذت له أمه زوجة من أرض مصر» (التكوين ٢١/ ٢٠ ـ ٢١).

٢ ـ أن وجود منطقة اسمها فاران في جنوب سيناء لا يمنع من وجود فاران أخرى، هي تلك التي سكنها إسماعيل، فقد ورد مثلاً إطلاق اسم سعير على المنطقة التي تقع في أرض أدوم والتي هي حاليّاً في الأردن، وتكرر ذلك الإطلاق في مواضع عديدة في الكتاب، ولم تمنع كثرتها أن يطلق ذات الاسم على جبل في وسط فلسطين غربي القدس في أرض سبط يهوذا. (انظر: يشوع ١٥/ ١٠).

ولنا أن نسأل أولئك الذين يصرون على أن فاران هي فاران سيناء: من هو القدوس الذي تلألأ من ذلكم الجبل الذي لا يرتبط بأدنى علاقة بأي من أحداث الإنسانية المهمة، فمن الذي تلألأ عليه؟

٣ ـ لا يقبل قول القائل بأن النص يحكي عن أمر ماضٍ، إذ التعبير عن الأمور المستقبلة بصيغة الماضي معهود في لغة الكتاب المقدس.

٤ ـ ونقول: لم خص جبل فاران بالذكر دون سائر الجبال لو كان الأمر مجرد إشارة إلى انتشار مجد الله كما زعم بعض كُتَّاب اليهود، فإن مجد الله لم يتوقف عند حدود فاران أو جبل سعير.

٥ ـ ومما يؤكد أن الأمر متعلق بنبوءة الحديث عن آلاف القديسين، والذين تسميهم بعض التراجم «أطهار الملائكة»؛ أي: أطهار الأتباع، إذ يطلق هذا اللفظ ويراد به: الأتباع، كما جاء في سفر الرؤيا أن «ميخائيل وملائكته حاربوا التنين، وحارب التنينُ وملائكتُه . . .» (الرؤيا ١٢/ ٧). فمتى شهدت فاران مثل هذه الألوف من الأطهار إلا عند ظهور محمد ـ ﷺ ـ وأصحابه؟

٦ ـ وما جاء في سفر حبقوق يؤيد قول المسلمين حيث يقول: « الله جاء من تيمان، والقدوس من جبل فاران. سلاه. جلاله غطى السماوات، والأرض امتلأت من تسبيحه، وكان لمعان كالنور. له من يده شعاع، وهناك استتار قدرته، قدامه ذهب الوباء، وعند رجليه خرجت الحمى، وقف وقاس الأرض، نظر فرجف الأمم . . .» (حبقوق ٣/ ٣ ـ ٦).

فالنص شاهد على أنه ثمة نبوة قاهرة تلمع كالنور، ويملأ الآفاق دوي أذان هذا النبي بالتسبيح.

وتيمان كما يذكر محررو الكتاب المقدس هي كلمة عبرية معناها: «الجنوب»، لذا يقول النص الكاثوليكي للتوراة: «الله يأتي من الجنوب، والقدوس من جبل فاران»، ولما كان المخاطبون في فلسطين فإن الوحي المبشر به يأتي من جهة الجنوب؛ أي: من جزيرة العرب، فالقدوس سيبعث في جبل فاران. ومن هذا كله فالقدوس المتلألئ في جبال فاران هو نبي الإسلام، فكل الصفات المذكورة لنبي فاران متحققة فيه، ولا تتحقق في سواه من الأنبياء الكرام» انتهى باختصار[1].

ومن الكتب في هذا الباب:

١ ـ تباشير الإنجيل والتوراة بالإسلام ورسوله ﷺ. لنصر الله أبو طالب.

٢ ـ يجدونه مكتوباً عندهم. لفيصل علي الكاملي.

٣ ـ هل بشَّر الكتاب المقدس بمحمد ﷺ؟ لمنقذ السقار.

(١) هل بشر الكتاب المقدس بمحمد ﷺ. منقذ السقار (ص٨٤ ـ ٨٧).

القسم الثاني: شبهات حول مواقف معينة من سيرته ﷺ

ومن أبرزها زواجه من عائشة رضي الله عنها، وحادثة قتل بني قريظة، والزواج بصفية رضي الله تعالى عنها.

فأما قضية زواجه ﷺ بعائشة فإنهم يستنكرون صغر سنها وقت الزواج ويطعنون على النبي ﷺ بسبب ذلك، والجواب كالتالي:

أولاً: إن أسعد الناس بهذا الزواج هي عائشة رضي الله عنها، وقصص الألفة والمحبة بينها وبين النبي ﷺ أفضل نموذج للاقتداء، وبالتالي؛ فالمحذور الذي يُخشى من الزواج بالصغيرة من تضررها جسديّاً أو نفسيّاً لم يكن في هذا الزواج المبارك.

ثانياً: قبول النفوس للزواج في هذه السن أو استنكارها إنما هو عائد للأعراف لا للحقيقة في ذاتها؛ وإلا فلو كان هناك أي غضاضة في هذا الأمر لكان أول من استنكره كفار قريش واليهود والمنافقون الذين لا يفوّتون فرصة للطعن بالنبي ﷺ، فهم لم يألوا جهداً في الطعن به ﷺ عن طريق عائشة في حادثة الإفك!. وقد ذكر الله في القرآن الطعونات التي وجهها الكفار والمنافقون للرسول ﷺ في آيات كثيرة، فقالوا عنه: ساحر، وشاعر، وكاهن، وأنه يستعين بأقوام آخرين، وأنه إنما يعلمه بشر، وذكر الله استنكارهم أكله الطعام ومشيه في الأسواق، وأنه أُذُن، وغير ذلك، ولم يذكر منها طعنهم عليه في هذا الزواج، كما أن السُّنَّة والأخبار لم تنقل لنا شيئاً من ذلك مع نقلها لكثير مما أثاروه على النبي ﷺ.

ثالثاً: قد تبلغ المرأة عند التاسعة، ومعنى بلوغها أنها قادرة على الحمل والوضع، ولو كانت القضية مجرد زواج صغيرة لبنى بها النبي ﷺ منذ عقد عليها وهي ابنة ست، ولكنه انتظرها ثلاث سنوات حتى تهيأت وصلحت للزواج. كما أن العالم الغربي إلى فترة قريبة كانوا يزوجون البنات في سنّ يعتبرونها الآن مخالفة للقانون والذوق!

ومن المفارقة أن العلاقات الجنسية دون سن الزواج القانوني، لا تحظى بمحاربة إعلامية عندهم كالزواج! بل هي مشروعة بالقانون في سنّ مبكرة على حسب الدولة أو الولاية، والبعض لا يطمئنّ إلا حين تخبرهم بأن سنِّ الزواج في عدد من الدول الغربية كان مسموحاً من الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة، ووجه الاطمئنان أن ضغط التأثير الغربي عند البعض جعله في نفسه ميزاناً للمنكر والمعروف، ولسنا بحاجة لهذا كله في الحقيقة، غير أن تنويع الحجة جيد لتفاوت إيمان الناس وأفهامهم.

وختاماً؛ فإن هناك من يحاول الدفاع عن رسول الله ﷺ بإنكار حديث عائشة المتفق عليه في بيان سن زواجها، ويستدلون ـ بعد إنكارهم للنص في المسألة ـ ببعض الأخبار والروايات التي فهموا منها أن زواجها كان في سن الثامنة عشرة أو قريباً من ذلك، وقد ناقشتُ عدداً من الإشكالات المثارة في هذا الموضوع في مقال بعنوان «مناقشة رأي د. عدنان إبراهيم في «سنّ عائشة عند الزواج»» وخير من هذا المقال وأوسع، كتاب «السنا الوهاج في سن عائشة عند الزواج» لفهد الغفيلي.

وقد قدّم الأستاذ حسام عبد العزيز ثلاث حلقات عبر (يوتيوب) تحت برنامج (بالعقل) عن سن عائشة عند الزواج، وهي جميلة وممتعة ومفيدة، وتصلح للنشر.

وأمّا حادثة بني قريظة:

فإن الشائع عند المشككين في الرسول ﷺ من نصارى وملحدين هو ادعاؤهم قتله الأطفال من يهود بني قريظة، وادعاؤهم الوحشية والعنف، ومناقشتهم كالتالي:

أولاً: لا بد من إبراز سبب قتل بني قريظة، ألا وهو غدرهم القبيح في أشد الظروف وأصعبها، حيث تزامن ذلك مع حصار الأحزاب للمدينة، وكان بينهم وبين النبي ﷺ عهد، فنكثوه في تلك الحال الشديدة التي لا وصف أدق في بيانها من قول الله تعالى: ﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴿١٠﴾ هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴿١١﴾﴾ [الأحزاب: ١٠، ١١] وتعرّضوا لنساء وأولاد المسلمين في المدينة، فما كانوا يستحقون إلا القتل؟!

ثانياً: لم يقتل النبي ﷺ الأطفال من بني قريظة، فإنه نهى عن قتل الأطفال والنساء، وإنما قتل الرجال.

كما في لفظ الحديث في البخاري ومسلم «**أن تقتل مقاتلتهم**»[(١)] وذلك في حكم سعد بن معاذ رضي الله عنه عليهم.

ثالثاً: نقْضُ العهد كان جماعيّاً، البعض بالمباشرة، والآخرون بالرضا، فكانت العقوبة جماعية.

وأما قصة زواجه ﷺ بصفية:

فإنهم يقولون: إن النبي ﷺ دخل بها في نفس اليوم الذي قُتِل فيه زوجها! ولم يستبرئها! ومع أنَّ هذا محض افتراء، ومع أنه يخالف ما جاء في البخاري ومسلم من القصة إلا أنه شائع عند مثيري الشبهات حول الإسلام، ويتأثر بهذا الكلام أناس! وهذا كله من ضعف النقد العلمي! ولفظ القصّة في صحيح البخاري: «فخرج بها حتى إذا بلغنا سد الروحاء **حلّت** فبنى بها»[(٢)]، ولفظ مسلم فيه تصريح بالعدّة[(٣)].

كما أنه لم يُنقل عن صفية إلا رضاها بهذا الزواج وفرحها برسول الله ﷺ، ونقلها لأخباره وحديثه ﷺ ورضي الله عنها وأرضاها، بل كانت تأتي للرسول ﷺ في

---

(١) صحيح البخاري (٦٣٨) (٣٨٠٤)، صحيح مسلم (٣/ ١٣٨٨)، (١٧٦٨).

(٢) صحيح البخاري (٣٥٦) (٢٢٣٥).

(٣) صحيح مسلم (١٣٦٥).

معتكفه كما في صحيح البخاري فتجلس معه وتتحدث[1].

فإن قيل: لو كان لديها اعتراض فإنه لن يُنقل وإنما يُنقل خلاف ذلك.

فالرد: أنه قد نُقل موقف بعض من خطبهن النبي ﷺ فرفضت خطبته، كما أخرج البخاري في صحيحه عن الأوزاعي قال: سألت الزهري أي أزواج النبي ﷺ استعاذت منه؟ قال: أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ ابْنَةَ الْجَوْنِ لَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَدَنَا مِنْهَا قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنْكَ. فَقَالَ لَهَا: لَقَدْ عُذْتِ بِعَظِيمٍ، الْحَقِي بِأَهْلِكِ»[2].

(١) كما ورد في صحيح البخاري (١٩٣٠).

(٢) صحيح البخاري (٥٢٥٤).

الباب الرابع
شبهات حول التشريع الإسلامي

لا زلنا في النوع الأول من نوعي الشبهات المعاصرة ألا وهو: الشبهات التي يراد بها الطعن في أصل الإسلام، وذكرنا أنها تعود إلى أربعة أبواب، وهذا هو الباب الرابع: شبهات حول التشريع الإسلامي.

وأبرز ما يثار من إشكالات حول هذا الباب ثلاثة أمور:

الأول: ادعاء مظلومية المرأة في الإسلام.

والثاني: ادعاء أن الدين الإسلامي دين سفك للدماء وإرهاب بسبب شعيرة الجهاد.

والثالث: ادعاء الوحشية في الحدود والعقوبات الشرعيّة.

الأمر الأول: وهو ادعاء مظلومية المرأة في الإسلام

فإنهم يستدلون على مظلوميتها بعدد من التشريعات الإسلامية التي لم يفهموا حكمتها، وبِعَاداتٍ خاطئة يمارسها بعض المسلمين، فينسبها الطاعنون إلى الشريعة جهلاً أو تدليساً.

وباب الشبهات حول المرأة في الإسلام قد تناوله الباحثون كثيراً، وأجاب علماء المسلمين عن تلكم الإشكالات في مقالات، وبحوث وكُتب وندوات، ومحاضرات ومشاريع، وقد امتلأت المكتبة الإسلامية المقروءة والمسموعة والمرئية بالـمُنتجات في هذا الباب.

ومن أبرز الإشكالات المُثارة في هذا ـ مع أنها أخذت حظها من النقاش والرد، وقد أجبت عنها في كتاب كامل الصورة ٢ وأذكرها هنا لشهرتها في الخطاب الغربي، مع عدم حبي للتكرار ـ ألا وهي قضية ميراث المرأة، وأن من الظلم لها أن يكون على النصف من ميراث الرجل، والرد على هذه الشبهة من وجوه:

الأول: أن الميراث له حالات متعددة، منها ما تُعطى فيه المرأة أكثر من نصيب الرجل، ومنها ما تعطى فيه مساوية للرجل، ومنها ما ترث فيه الأنثى ولا يرث الرجل، ومنها ما يكون نصيبها فيه أقل من نصيب الرجل، فلو ماتت امرأة وتركت زوجاً وبنتاً فإن البنت هنا ترث أكثر من الزوج، ولو مات ابن وخلَّف أبوين وأولاداً فإن نصيب الأب والأم يكون متساوياً لقول الله ﷻ:

﴿وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، مع العلم أن قول الله: ﴿لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ﴾ [النساء: ١١] هو في نفس الآية، غير أنهم يجهلون ذلك أو يتجاهلونه، كما أن من الحالات التي يتساوى فيها الذكر بالأنثى ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٞ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمۡرَأَةٞ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٞ فَلِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُۚ فَإِن كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمۡ شُرَكَآءُ فِي ٱلثُّلُثِۚ﴾ [النساء: ١٢] وهذا في حال الإخوة لأم.

الوجه الثاني: أن الذكر وإن أعطي في بعض الحالات مثل حظ الأنثيين إلا أنه مأمورٌ شرعاً بأن يبذل للأنثى مهراً عند زواجه بها، ومأمورٌ كذلك أن ينفق عليها طول حياته حين تكون زوجة له ولو كانت غنيّة، أفيُستكثَر عليه بعد ذلك أن يكون له نصيبٌ من الميراث على الضِّعف من نصيبها؟

الوجه الثالث: أن منشأ هذا الاستنكار هو مخالفة ما قرروه واستحسنوه من التساوي المطلق بين الذكر والأنثى في كل شيء، وهذا التساوي يخالف طبيعة تركيب كُلٍّ منهما، وبالتالي فهو مخالف للعدل، بينما تجد الإسلام يجعل التساوي في التشريعات هو الأصل ما لم يكن مخالفاً لطبيعة المرأة أو لما يصلح لها، فنجده يمنحها حق التزين بالذهب لاحتياجها الأنثوي للتزين والتجمل بالحلي، بينما يمنع ذلك على الرجل، كما نجد في القرآن والسُّنَّة تشديداً ووعيداً في ترك الجهاد في سبيل الله ـ إذا وجب ـ ولكن هذا في حق الرجال لا النساء، فقد أخرج الإمام البخاري في صحيحه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: «استأذنت النبيَّ ﷺ في الجهاد، فقال: **جهادُكنّ الحج**»[1]. قال ابن بطال رحمه الله تعالى: «دل حديث عائشة على أن الجهاد غير واجب على النساء، ولكن ليس في قوله: «**جهادكن الحج**» أنه ليس لهن أن يتطوعن بالجهاد، وإنما لم يكن عليهن واجباً»[2] انتهى.

وأما أولئك المنادون بالمساواة المطلقة للمرأة مع الرجل، فإنك إن

---

(١) (٢٨٧٥).

(٢) شرح صحيح البخاري (٥/ ٧٥).

نظرت إلى واقعهم لا تجد أنه مصدق لدعواهم في كل الجوانب، فعلى كرسي رئاسة الدولة ـ مثلاً ـ لا تقارَن نسبة النساء بالرجال بل لا تكاد تذكر، فهل هذا لأنهم علموا أن جنس الرجل أقدر على هذا العمل من المرأة؟ أم لأن المبادئ تنهار أمام شهوة الحكم؟ أم لأن أساس دعوى المساواة عندهم زائفة؟

ومن جهة أخرى فإننا إذا تعاملنا مع كلام المدعين مظلوميةَ المرأة في الإسلام بتفكير ناقد ونظرة شمولية فاحصة لنكتشف الثغرات التي تتخلل خطابهم فسنجد أنهم يقومون بعملية تدليس كبيرة في هذا الباب، منها[(١)]:

أولاً: أنهم يخلطون بين عادات بعض المنتسبين للإسلام التي يظلمون بها المرأة، وبين الحكم الإسلامي.

فمثلاً: حين يقوم وليُّ المرأة بإكراهها على الزواج ممن تكره، فإنّهم ينسبون ذلك إلى الإسلام؛ لأن الذي قام بذلك شخص مسلم، والصواب: أن هذه العادة مما جاء في الإسلام النّهْيُ عنها، فقد ثبت في الحديث الصحيح عن النبيّ ﷺ أنه قال: «**لا تُنكَح الأيّم حتى تُستأمَر، ولا تُنكَح البكر حتى تُستأذَن**» قالوا: يا رسول الله! وكيف إذنها؟ قال: «**أن تسكت**»[(٢)].

ثانياً: أنهم لا يذكرون جوانب الإكرام والتقدير التي قررها الإسلام للمرأة مما قد لا تحظى به في أي مكان وزمان ونظام آخر! ويظهر ذلك جليّاً في حق الأم المعظَّم، حتى إن قارئ القرآن ليدرك أن للأم حقّاً في الإسلام ليس أعلى منه إلا حق الله وحق رسوله فقط، فتجد الأمر ببرها معطوفاً على الأمر بالتوحيد ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وتجد الحث على شكرها مقروناً بالحث على شكر الله ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤]، وأخرج الإمام البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: «**أمك**»، قال: ثم من؟ قال: «**أمك**»، قال: ثم من؟ قال:

---

(١) انظر: كتاب كامل الصورة ٢ (ص٥٩).

(٢) صحيح البخاري (٥١٣٦)، صحيح مسلم (١٤١٩).

«**أمك**»، قال: ثم من؟ قال: «**ثم أبوك**»[1].

ثالثاً: أنهم لا يذكرون الأحكام الخاصة بالمرأة التي جُعلت تخفيفاً عليها في مقابل التشديد على الرجل فيها بما يناسب الفارق بينهما، فيجوز للمرأة لبس الذهب ويحرم ذلك على الرجل، ويجوز للمرأة لُبس الحرير ويحرم على الرجل، ويجب على الرجل بذل المال وجوباً للزوجة كنفقةٍ مستمرة ولو كانت غنيّة، ولا يجب على المرأة الإنفاق عليه!

ويجب على الرجل حضور صلاة الجماعة في المسجد ـ على الأقرب من أقوال الفقهاء ـ ولا يجب ذلك على المرأة.

وتؤخذ الجزية من الرجال غير المسلمين ولا تؤخذ من النساء!

قال ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه أحكام أهل الذمّة: «ولا جزية على صبي ولا امرأة ولا مجنون؛ هذا مذهب الأئمة الأربعة وأتباعهم». قال ابن المنذر: ولا أعلم عن غيرهم خلافهم. وقال أبو محمد في المُغْني: «لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في هذا»[2].اهـ.

رابعاً: أنهم يتجاهلون الآثار السيئة الكثيرة المُترتبة على الانفلات من تشريعات الله للمرأة.

ومنها على سبيل المثال: إسقاط ملايين الأجنّة سنويّاً بعمليّات الإجهاض التي تسببت بها علاقات غير شرعية؟ أليس لها حق الحياة؟ فبأي ذنب قُتِلَت؟

---

(١) صحيح البخاري (٥٩٧١).

(٢) أحكام أهل الذمة لابن القيم (١/١٤٩)، المغني لأبي محمد ابن قدامة (٩/٣٣٨)، الإجماع لابن المنذر (ص٦٢).

الأمر الثاني من الشبهات حول التشريع الإسلامي
شبهات حول الجهاد والقتال في الإسلام

وهذا الباب من أكثر الأبواب حساسية عند غير المسلمين، ومن أكثرها تداولاً، ولا يمكن تناول كل شيء فيه في هذا المقام المختصر، إلا أن هناك إشارات منهجية يحسن ذكرها، وهذه الإشارات تتناول جوانب الخطأ أو التدليس في خطاب المشككين في الإسلام عن طريق شعيرة الجهاد، فمن ذلك:

أولاً: أنهم يبنون تصورهم عن شعيرة الجهاد في الإسلام من خلال الجماعات الجهادية أو القتالية المعاصرة التي تنتمي إلى الإسلام، وهذا الحكم ليس منهجيّاً، ولا علميّاً، بل الصواب أن هذه الجماعات تُحاكَم إلى الإسلام، وليس العكس، ومعنى قولنا: «تُحاكَم إلى الإسلام»؛ أي: تُعرَضُ أعمالها على نصوص القرآن وهدي النبي ﷺ في القتال وتوجيهاته، فما وافقها فذاك، وما خالفها فإنه لا يُنسَب إلا إلى من ابتدعها وعملها.

والسؤال الموجه للمُشككين في المقابل: هل يحكمون على الإلحاد بأنه مذهب إجرامي إرهابي بسبب أفعال الشيوعيّين الملحدين الذي ارتكبوا في العصر الحديث أبشع الجرائم؟ أم أن الميزان في الحُكم يختلّ إذا كان المحَاكَم غير مسلم؟!

ثانياً: أنهم يجهلون أو يتجاهلون جوانب الرحمة والرفق في أحكام الجهاد في الإسلام.

فعلى سبيل المثال: القانون الإسلامي المتمثل في نصوص الوحيين فيه نص واضح بيِّنٌ بعدم جواز استهداف النساء والأطفال بالقتل[1]، وفيه نص واضح على الكف عن قتال المحاربين إذا هم رجعوا عن كفرهم[2]، وفيه نص واضح على جواز إبقاء الكفار ـ أو أهل الكتاب ـ على كفرهم ودينهم إذا هم دفعوا الجزية[3]، وفيه نص واضح بيّن على تحريم الغدر مع كل أحد[4]، وفيه امتداح إيثار الأسير بالطعام، وفيه نص بيّنٌ في التحريم المؤكد للتمثيل بجثث الأعداء[5]، وفيه نص على تأمين من جاء من المحاربين يريد الاستماع للإسلام ثم إيصاله إلى مأمنه وإن لم يُسلِم![6].

وهذه كلها من المعاني السامية والأخلاق العالية في الحرب والتي لا تجد عند غير المسلمين مثلها.

ثالثاً: أنَّهم يتناسون ملايين البشر الذين قتلوا على أيدي غير المسلمين في التاريخ المعاصر والقديم، ولو عاملوا الأديان والدول والتوجهات التي تنتمي إليها الجيوش التي شاركت في تلك الحروب بنفس الطريقة التي يعاملون بها الإسلام لأسكتهم الخجل من أنفسهم قبل أن يتكلموا ضد المسلمين.

ثم بعد هذه النقاط الثلاثة أقول: شتان بين دوافع القتال في الإسلام وبين دوافعه في غيره، ومن الظلم التسوية بين القتال لأجل دين أنزله الله وأَمَر بالدفاع عنه، وبين القتال لأجل دين محرف أو مذهب وضعي زائف.

وليس الدافع للقتال في الإسلام اجتثاث الكفار، ولا إفناءهم قتلاً، ولا التسلط عليهم بالظلم والطغيان، وإنما الدافع لذلك هو نشر دين الله، وإنقاذ الناس من النار، والتخلية بينهم وبين الاختيار الحر للدين بإزالة الطغاة

---

(١) يُنظر: صحيح البخاري (٣٠١٥).

(٢) ينظر: البخاري (٢٥)، وأيضاً: (٦٨٧٢) قصة أسامة بن زيد رضي الله عنه.

(٣) سورة التوبة، آية: ٢٩، صحيح البخاري (٣١٥٩)، صحيح مسلم (١٧٣١).

(٤) صحيح مسلم (١٧٣١)، (١٧٣٦).

(٥) صحيح البخاري (٢٤٧٤).

(٦) سورة التوبة، آية: ٦.

المتسلطين على رقاب الضعفاء، وأما وجود نماذج إسلامية في التاريخ خالفت هذا المبدأ، فإنه لا يعود عليه بالإبطال وإنما يعود على الـمُخالف بالذم.

وبهذا نكون قد أنهينا الكلام عن أبرز الشبهات التي تثار بقصد الطعن في أصل الإسلام وهي النوع الأول.

النوع الثاني

الشبهات التي يُراد بها التشكيك
في الثوابت الشرعية

وقد مرَّ معنا في أول البحث أن المقصود بالثوابت: الأحكام والأخبار الشرعية التي اتفق أهل السُّنَّة والجماعة على الأخذ بها دون ما اختلفوا فيه.

وتعود «كثيرٌ» من الإشكالات العصرية حول الثوابت إلى خمسة أبواب:

وهي إجمالاً: السُّنَّة، والإجماع، ومنهجية فهم النص، والصحابة، والحدود الشرعية.

الباب الأول
شبهات حول السُّنَّة النبويّة

والإشكالات المثارة حول السُّنَّة هي الأكثر حضوراً من بين هذه الأبواب، ويعود غيرها إليها، وتجد ـ في الغالب ـ من عنده إشكالات في باب السُّنَّة فإن لديه إشكالات في أبواب كثيرة أخرى؛ كالحدود، وأخبار الغيب، والمعجزات، وعذاب القبر، ونحو ذلك.

ومَن ضَبَطَ باب حجية السُّنَّة وأتقن الرد على الإشكالات المثارة حولها، ثم ضبط باب العلاقة بين العقل والنقل، وبين العلم التجريبي والنقل، فقد أخذ بمجامع الردود على النسبة الكبرى من الشبهات المثارة حول الثوابت الشرعية.

وترجع الإشكالات المثارة على حجية السُّنَّة إلى ستة أمور:

الأمر الأول: أصل حجيتها والاستغناء بالقرآن عنها:

ويستدل الـمُشككون في السُّنَّة على دعواهم في الاستغناء بالقرآن عنها بعدد من الآيات القرآنية، منها:

قول الله سبحانه وتعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

قالوا: وهل تريدون أوضح دلالة من هذه الآية في أنه لا حاجة إلى السُّنَّة بعد القرآن؟

والجواب: أن المراد بالكتاب هنا: اللوح المحفوظ، وليس القرآن،

بدليل سياق الآية نفسها: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الأنعام: ٣٨] وهي كقول الله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٦﴾﴾ [هود: ٦] فرزق كل دابة ومستقرها ومستودعها إنما هو مكتوب في اللوح المحفوظ وليس في القرآن!.

ولو سلمنا ـ جدلاً ـ بأن المراد بالكتاب هنا القرآن فإنه لا وجه للاستدلال بالآية على إسقاط حجية السُّنَّة، وبيان ذلك في التعليق على دليلهم الثاني.

الدليل الثاني: قول الله ﷻ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]. قالوا: فبما أن القرآن تبيان لكل شيء فما الحاجة إلى السُّنَّة؟ والرد على الاستدلال بهذه الآية: أن مِن تبيان القرآن إرشاده إلى اتباع الرسول ﷺ والتحذير من مخالفته، وقد جاء ذلك في القرآن في عشرات المواضع، فيها من صيغ العموم ما لا يمكن حمله على خصوصية ما بلَّغَ من القرآن، وبالتالي؛ فمخالفته ﷺ إنما هي مخالفة للقرآن الكريم.

قال البيضاوي في تفسيره لهذه الآية التي استدلوا بها: «﴿لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ من أمور الدين على التفصيل أو الإجمال بالإحالة إلى السُّنَّة أو القياس»(١) انتهى. وقال الألوسي في روح المعاني مفسراً هذه الآية: «وكون ﴿ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا﴾ لذلك باعتبار أن فيه نصّاً على البعض وإحالة للبعض الآخر على السُّنَّة حيث أمر باتباع النبي ﷺ، وقيل فيه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾﴾ [النجم: ٣] وحثّاً على الإجماع في قوله سبحانه: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]»(٢).

وقال الشوكاني في فتح القدير: «ومعنى كونه ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ أن فيه البيان لكثير من الأحكام، والإحالة فيما بقي منها على السُّنَّة»(٣).

---

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٣/ ٢٣٧).

(٢) روح المعاني للألوسي (١٤/ ٢١٤).

(٣) فتح القدير للشوكاني (٣/ ١٨٧).

الدليل الثالث: قول الله ﷻ: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا﴾ [الأنعام: ١١٤] قالوا: فأنتم باتباعكم السُّنَّة قد اتخذتم غير الله حكماً؛ وهذا شرك! ولذلك فإن كثيراً منهم يسمي أهل السُّنَّة مشركين كفرة، بسبب اتباعهم للرسول ﷺ في سُنَّته! ولا أتحدث هنا عن خيال أو أساطير، بل أتكلم عن واقع حقيقي مِن أعجب ما يمكن أن تراه في الناس! وبالمناسبة، فالقرآنيون المنكرون لجميع السُّنَّة هم من أعجب الناس، وأضيقهم أفهاماً وأصغرهم عقولاً، ومع أني لا أحب أن أتحدث عن المخالفين بهذه الطريقة إلا أني رأيت منهم العجب! ولديهم قناعة بباطلهم بصورة غير عادية! حتى إن أحدهم طلب مني المباهلة وهو من أجهل خلق الله! وعلى كل حال فالرد على استدلالهم بهذه الآية من وجوه، منها:

أولاً: الله سبحانه أرشد في القرآن صراحة إلى اتخاذ حكام يحكمون بين الناس بالعدل، فمن ذلك قوله سبحانه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ [النساء: ٣٥] ولو لاحظنا فإن (حكماً) جاءت هنا بنفس التركيب واللفظ الذي جاء في الآية التي يستدلون بها!، وأيضاً، فقد جاء الإرشاد باتخاذ الحكام في قول الله: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥] وقوله: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨] فكيف يوفقون بين هذه الآيات وبين فهمهم لقول الله: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا﴾ [الأنعام: ١١٤]؟ وإذا كان الله قد أرشد إلى اتخاذ رجلٍ من أمة محمدٍ (حَكَماً) في الخلاف الأسَري؛ أفيكون اتباع محمد ﷺ نفسه فيما يأمر به وينهى عنه شركاً؟! ما لكم كيف تحكمون؟

ثانياً: أن طاعة الرسول ﷺ إنما هي طاعة لله سبحانه، كما قال الله سبحانه: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقد أمر الله في القرآن صراحةً برد النزاع إلى الرسول وتحكيمه فقال: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] وقال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥].

ثالثاً: أن المراد بهذه الآية ما قاله ابن كثير ﵀ في تفسيره: «﴿أَفَغَيْرَ

﴿ٱللَّهِ أَبۡتَغِى حَكَمًا﴾ [الأنعام: ١١٤]؛ أي: أي بيني وبينكم»[١].

وقال ابن عاشور: «والمعنى: لا أطلب حكَماً بيني وبينكم غير الله الّذي حكم حُكمَه عليكم بأنَّكم أعداء مقترفون»[٢]. وغيرهما من المفسرين كثير قالوا بقولهما وتركتُ النقل عنهم تخفّفاً.

وما سبق هو الرد على أبرز أدلتهم، ثم ننصب بعد ذلك أدلة حجية السُّنَّة، ليرتفع البناء بعد زوال الإشكال.

ووجوه إثبات حجيتها كثيرة من القرآن، والسُّنَّة، والإجماع، وعمل المسلمين المتواتر المستمر في كل الدهور، وسأشير هنا إلى أهم الدلائل باختصار شديد، وقد بينتُها بصورة أوسع في كتاب «أفي السُّنَّة شك؟».

فمن القرآن: جاءت آيات كثيرة فيها الأمر بطاعة الرسول ﷺ، وتحكيمه عند النزاع، والنهي عن مخالفته، ووجه الدلالة من تلك الآيات: أننا مخاطبون بالقرآن كما خوطب به أصحاب محمد ﷺ، ومما خوطبنا به من القرآن آيات طاعة الرسول ﷺ، ولا سبيل لنا لامتثالها إلا باتباع ما ثبت من الأخبار الصحيحة عنه، كما قال الشافعي رحمه الله في كتابه «جماع العلم»: «فهل تجد السبيل إلى تأدية فرض الله عز وجل في اتّباع أوامر رسول الله ﷺ، أو أحد قبلك أو أحد بعدك، ممن لم يشاهد رسول الله ﷺ ـ : إلا بالخبر عن رسول الله ﷺ؟».

وأيضاً؛ من دلالة القرآن على حجية السُّنَّة: آية سورة النساء: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]. فقوله سبحانه: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ﴾، يشمل كل شيء، ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾. المراد بالردّ إلى الله: الرد إلى كتابه ـ وهذا واضح لكل أحد ـ، وكذلك فإن الردّ إلى الرسول: هو الرد إلى شخصه في حياته، وإلى سُنَّته بعد مماته، وهذا ما أجمع عليه أهل العلم.

قال ابن حزم رحمه الله تعالى: «والبرهان على أن المراد بهذا الرد إنما

---

(١) (٣/ ٣٢٢).

(٢) التحرير والتنوير (٨أ/ ١٤).

هو إلى القرآن والخبرِ عن رسول الله ﷺ؛ لأن الأمة مجمعة على أن هذا الخطاب متوجّه إلينا، وإلى كل من يُخلَق، ويُركّب روحه في جسده إلى يوم القيامة من الجِنّة والنّاس»[1]. وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «الناس أجمعوا أن الرد إلى الله سبحانه هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول ﷺ هو الرد إليه نفسه في حياته وإلى سُنَّته بعد وفاته»[2].

وأما دلالة حجية السُّنَّة من السُّنَّة نفسها ـ وهذا الاستدلال إنما يفيد من يأخذ ببعض السُّنَّة ويترك بعضها ومن هو متذبذب في موقفه من السُّنَّة، وأما منكرها مطلقاً فلا يفيده هذا الاستدلال إلا في باب المحاجة، إذا استدل علينا ببعض الآثار، فنقول له: لا تستدل علينا ببعض ما نؤمن به، بل بجميعه ـ والنصوص الصحيحة في إثبات حجيتها كثيرة، ومنها: ما رواه غير واحد من أصحاب السنن[3]، من طريق عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**لا ألفينَّ أحدكم متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر من أمري؛ مما أمرتُ به أو نهيتُ عنه، فيقول: لا ندري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه**»، وهو حديث إسناده صحيح، وهو نص في المسألة دالٌّ على وجوب قبول ما جاء عن رسول الله ﷺ مما زاد على القرآن.

وأخرج الإمام أحمد من وجه آخر في مسنده من حديث المقدام عن النبي ﷺ: «**ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجلٌ ينثني شبعاناً على أريكته، يقول: عليكم بالقرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه**»[4]، وإسناده لا بأس به.

وأما دلالة الإجماع على حجّية السُّنَّة:

فالإجماعات على ذلك كثيرة، والإجماع العَمَلي بيِّنٌ في هذه المسألة،

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١/ ٩٧).

(٢) إعلام الموقعين لابن القيم (٢/ ٩٢).

(٣) سنن الترمذي (٢٦٦٣)، سنن أبي داود (٤٦٠٥)، سنن ابن ماجه (١٣).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤/ ١٣١).

وأعني به توارد العلماء على الاستدلال بالسُّنَّة والعمل بها، وسأكتفي بنقلين هنا فقط:

١ ـ في قول الله ﷻ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [النساء: ٥٩] قال الإمام عبد العزيز الكناني: «هذا ما لا خلاف فيه بين المؤمنين وأهل العلم، إن رددناه إلى الله فهو إلى كتابه، وإن رددناه إلى رسوله بعد وفاته؛ فإنما هو إلى سُنَّته، وإنما يشك في هذا الملحدون»[١]. اهـ.

٢ ـ وقال ابن عبد البرّ القرطبي المالكي ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدمة التمهيد: «أجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار ـ فيما علمت ـ على قبول خبر الواحد العدل وإيجاب العمل به؛ إذا ثبت، ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع. على هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع، شرذمة لا تعد خلافاً»[٢]. اهـ. وهذا إجماع على حجية خبر الواحد فضلاً عن المتواتر.

الأمر الثالث: من الإشكالات المثارة على السُّنَّة: التشكيك في حجية أحاديث الآحاد:

أُذكِّر بدايةً بأن أخبار الآحاد ـ اصطلاحاً ـ ليست منحصرة في خبر الشخص الواحد، وإنما فيما دون التواتر؛ فخبر الواحد والاثنين والثلاثة وأكثر كلها أخبار آحاد، ما لم تصل إلى حد التواتر.

وأبرز الإشكالات المثارة على حجية أخبار الآحاد أمران، بُني ثانيها على أولها:

الأول: إطلاق القول بأن أخبار الآحاد لا تفيد إلا الظن.

والثاني: ادعاء أن الظن كله مذموم.

---

(١) الحيدة والاعتذار (ص٦٩).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١/ ٢).

وصياغة حجتهم كالتالي: أخبار الآحاد تفيد الظن، وكل ظن فهو مذموم في القرآن؛ إذن: الأخذ بأخبار الآحاد أمر مذموم في القرآن.

والرد على هذه الحجة يكون بإبطال إحدى المقدمتين؛ فإن لم يقنعك ما كُتب من إبطال كلا المقدمتين، فيكفي لعدم صحة النتيجة إبطال إحداهما فقط، وأزعم أن هذا حاصل هنا.

فأما المقدمة الأولى (أخبار الآحاد لا تفيد إلا الظن) فهي غير صحيحة شرعاً ولا واقعاً.

فأما شرعاً فلأن النبي ﷺ كان يقيم الحجّة على الأمم، في أصل دين الإسلام، بآحاد من أصحابه يبعثهم إليهم، ومثل هذا إنما يكون بما يقطع كل احتمال للريب.

وأما واقعاً؛ فلأننا جميعاً (الموافقين والمخالفين) يحصل لنا اليقين في كثير من أحوالنا بناء على أخبار آحاد لم تصل إلى حد التواتر؛ والأمثلة على ذلك أكثر من أن تُحصَر، من أخبار الزواج والوفاة والولادة والنجاح والفشل والربح والخسارة... إلخ، فيكون اعترافنا بحصول اليقين بهذه الأخبار الآحادية كافياً في نقض الإطلاق بأن أخبار الآحاد لا تفيد إلا الظن.

وأخبار الآحاد (الصحيحة) المنقولُ بها السُّنَّة، فيها ما يفيد اليقين، وفيها ما يفيد الظن الراجح، بحسب أحوال الرواة والأسانيد والقرائن لكل رواية بعينها.

وأما المقدمة الثانية، وهي أن (اتباع الظن مذموم في القرآن) فهذا التعميم غير صحيح، فقد جاء في القرآن ذم نوع من الظن وامتداح آخر، فجاء في الذم قوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾ [النجم: ٢٨] وجاء في المدح ﴿ٱلْخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٥ ـ ٤٦]، والظن في هذه الآية معناه: اليقين؛ وإلا فهل يفيد ظنهم شيئاً لو كان لديهم أدنى نسبة من الريب في لقاء ربهم؟ قال القرطبي في تفسيره[1]:

(١) (٢/ ٧٢)، ط. الرسالة.

«والظن هنا في قول الجمهور بمعنى اليقين ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ۝٢٠﴾ [الحاقة: ٢٠] وقوله: ﴿فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف: ٥٣]» انتهى.

وقال الإمام الشنقيطي بعد أن ذكر عدداً من الآيات القرآنية التي ورد فيها الظن بمعنى اليقين: «فَالظَّنُّ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ كُلِّهَا بِمَعْنَى الْيَقِينِ، وَالْعَرَبُ تُطْلِقُ الظَّنَّ عَلَى الْيَقِينِ وَعَلَى الشَّكِّ»[(١)] انتهى.

ومقارنة الظن المستفاد من أخبار الآحاد الصحيحة بظن المشركين المذموم في الآية مقارنة خاطئة لا شك في خطئها، قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره لآية النجم: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ۝٢٨﴾ [النجم: ٢٨] قال: «والمراد بالظن هنا الوهم الكاذب، وليس المراد بالظن هنا الراجح من أحد الاحتمالين، وانتبه لهذا فالظن يأتي بمعنى التهمة، ويأتي بمعنى رجحان الشيء، ويأتي بمعنى اليقين»[(٢)] انتهى.

وأيضاً فإن الله سبحانه قد شرع في كتابه الأخذ بشهادة الشهود، وهم آحاد، فإما أن يقول المخالفون إن شهادتهم تفيد اليقين فيكون في ذلك نقض للمقدمة الأولى، وإما أن يقولوا بأنها تفيد الظن ومع ذلك شُرعت، فيكون في ذلك إبطال للمقدمة الثانية، فما ثبت أنه تشريع من الله لا يكون مذموماً بحال.

قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إجماع الأمة كلها على قبول خبر الواحد الثقة، عن النبي ﷺ. وأيضاً فإن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد»[(٣)].

وقد ذكرتُ وجوهاً أخر في الرد على المشككين في حجية أحاديث الآحاد في كتابي: «أفي السُّنَّة شك».

---

(١) الأضواء (٤/ ١٤١ ـ ١٤٢) نشر مكتبة ابن تيمية.

(٢) لقاء الباب المفتوح رقم (٧١).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١/ ١١٣ ـ ١١٤).

الإشكال الثالث: حول نَقَلَة السُّنَّة ورواتها:

فيقولون: إن السُّنَّة قد نُقلت إلينا عن طريق رجال غير موثوقين، ولا مأمونين، ويستدلون على ذلك ببعض ما رُوي عن عدد من رواة السُّنَّة من مُخالفات شرعية.

والرد على هذا الإشكال من وجوه:

الوجه الأول: أن علم الجرح والتعديل يعطي كل شيء قدره من جهة الطعون في الرواة، فإن من الطعون ما يؤثر في قبول الرواية ومنها ما لا يؤثر، وأما التعامل السطحي مع الراوي دون تفريق بين ما يؤثر وما لا يؤثر في القبول فهذا غلط.

الوجه الثاني: كثير من القصص التي طُعِن على الصحابة أو الرواة الثقات بسببها، لا تثبت من جهة الإسناد! وذلك مثل الطعن على أبي هريرة بأنه إنما لزم النبي ﷺ من أجل الطعام، وأن النبي تضايق من كثرة دخوله عليه لأجل ذلك، فقال له: «يا أبا هر: زُر غِبّاً تزدد حُبّاً»[1]، فرَبْطُ حديث (زُر غباً) بقضية الطعام باطل، بل إنّ حديث زر غبا من أصله لا يثبت. فقد قال البزار: لا يُعلم في «زر غباً تزدد حباً» حديث صحيح[2]. وذكر العُقيلي أنه ليس في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء يثبت[3].

الوجه الثالث: أنَّ علم الجرح والتعديل هو الميزان في هذا الباب، وقد بلغ الغاية في الإتقان البشري، وكثير ممن يطعن في علم الحديث لا يعرف قدر هذا العلم ولا يعرف دقة المحدثين فيه، وقد وضعوا قواعد موضوعية في باب الجرح والتعديل طبقوها على الموافق والمخالف لهم في المذاهب الفقهية والعقدية، ولذلك تجد في كتابي البخاري ومسلم رواة من مختلف المذاهب العقدية، ففيهما الراوي السُّنِّي، والشيعي، والناصبي، والقدري، والخارجي،

---

(١) مسند الطيالسي (٤/ ٢٨٦) (٦٢٨٥).

(٢) كشف الأستار للهيثمي (٢/ ٣٩٠).

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ١٣٨ ـ ١٣٩).

بشرط أن تثبت عدالته وصدقه، وأما من لم تثبت عدالته فإنهم لا يخرجون له، سواء أكان سُنيّاً أم ليس سُنّي.

الإشكال الرابع: حول النهي عن كتابتها وما يتعلق بتاريخها وتدوينها:

فأما ما يتعلق بالنهي عن الكتابة، فإن الذين يستدلون بالحديث الوارد في ذلك فإنهم يقعون في الاضطراب والتناقض وسوء الاستدلال من أربعة وجوه:

الوجه الأول: أنهم يستدلون بالسُّنَّة التي لا يرونها حُجة على عدم حجيتها.

الوجه الثاني: أنّ الذي جاء عنه النهى عن كتابة الحديث ﷺ هو الذي أمر بحفظه وتبليغه ونهى عن رده، والأسانيد في ذلك صحيحة بل أصح من حديث النهي عن الكتابة؛ فلماذا الانتقائية؟ أفيؤمنون من الحديث بما يوافق أهواءهم، وما لا؛ يردّونه؟!

الوجه الثالث: أنه كما جاء حديث في النهي عن الكتابة، فقد جاءت أحاديث متعددة في الرخصة بها، منها قوله ﷺ مجيباً طلب أبي شاه في كتابة خطبته: «**اكتبوا لأبي شاه**»[1]، ومنها أن عبد الله بن عمرو كان يكتب وأيّده النبيّ ﷺ على ذلك بقوله: «**اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق، وأشار إلى فيه**»[2].

فعلى أي أساس يقوم الـمنكرون للسُّنَّة باختيار حديث النهي وإلغاء أحاديث الرخصة؟

الوجه الرابع: أن هناك فجوة في الاستدلال بالنهي عن الكتابة على عدم الحجية! فالصواب في الاستدلال بالنهي عن الكتابة ألّا يُتَجاوَز به مورد النص، وهو الكتابة، لا الحُجيّة؛ إذِ النص لا إشارة فيه للحجية من قريب ولا من بعيد، بل جاء في حديث النهي عن الكتابة نفسِه قولُ رسول الله ﷺ: «**وحدثوا عني**»[3].

---

(١) صحيح مسلم (١٣٥٥) باختصار.

(٢) سنن أبو داود (٣٦٤٨).

(٣) صحيح مسلم (٣٠٠٤).

وبعد ذلك، فإن من أهل العلم من قال: إن النهي عن الكتابة لا يصحّ مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وأن الصواب فيه الوقف على أبي سعيد الخدري (أي: أنه من كلام أبي سعيد). وهذا المسلك هو طريقة الإمام البخاري (رحمه الله)، وقد ذكر ذلك ابن حجر (رحمه الله) في (فتح الباري)[1]، وبعضُ طرق هذا الموقوف ذكرها ابن عبد البر، في جامع بيان العلم وفضله[2].

ومن أهل العلم من أثبت الحديث ولكنهم رأوا أنه منسوخ بأحاديث الرخصة، وهناك وجوه أخرى يطول الكلام بسردها. ومن المراجع في هذا الباب للتوسع:

١ ـ كتاب تقييد العلم، للخطيب البغدادي.

٢ ـ كتاب تدوين الحديث، للسيد مناظر الكيلاني، مكتوب بالأوردية ومترجم للعربية طبعته دار الغرب.

٣ ـ كتاب دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، لمحمد مصطفى الأعظمي.

٤ ـ كتاب السُّنَّة قبل التدوين، لمحمد عجاج الخطيب.

٥ ـ كتاب تدوين السُّنَّة النبوية، لمحمد مطر الزهراني.

وأما ما يتعلق بتأخر تدوينها: فإن الإشكال الذي يثار في هذه القضيّة مبني على تصور ناقص لطريقة توثيق السُّنَّة، ولذلك؛ فإن الإجابة الوافية عن هذا الإشكال، تكون بالعرض التفصيلي لتاريخ توثيق السُّنَّة، وطريقة روايتها ونقلها، وما لم يكن عند المرء تصور تفصيلي لذلك فإنه لن يعرف وثاقة نقل السُّنَّة، وسيظل يتحدث عن تصورات ذهنيّة لا واقعيّة.

مع العلم بأنَّ التدوين لم ينقطع من وقت النبي ﷺ إلى وقت التدوين الشامل، وممن اعتنى بتتبع الصحف التي كتبت في مرحلة ما قبل التدوين الشامل، الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي في كتابه: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه.

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ٢٠٨).

(٢) (١/ ٢٦٨).

الإشكال الخامس: حول علم الحديث ومناهج المحدّثين:

يقول كثير ممن يُنكر السُّنَّة أو يُشكك فيها: «إنه لا يُنكرها من حيث هي سُنَّة، وإنما من جهة عدم الوثوق بطريقة نقلها» وهنا سؤال مهم لهؤلاء؛ ألا وهو: هل يستحيل ـ علميّاً ـ معرفة صحّة الأخبار المنقولة عن النبي ﷺ من ضعفها؟ الجواب بـ(نعم) أو (لا) لا بد أن يكون مبنيّاً على تصور تام صحيح لواقع الرواية والرواة والأسانيد، ولا بد أن يُبنى بعد تصور تام لـ(العلم) المتعلق بتحقيق صحة الأخبار النبوية، وهو (علم الحديث) كونه الأداة المتفق على الاعتماد عليها بين أهل السُّنَّة في معرفة صحة الأخبار، وكونه الأشهر أو الذي لا يكاد يوجد غيره في هذا الباب، وكونه مبنيّاً على الأمر الأول الذي هو التصور التام الصحيح لواقع الرواية.

وأقول بتمام الثقة: إن أغلب المشككين في السُّنَّة لا يملكون تصوراً واقعيّاً عن الأمرين كليهما، لا عن واقع الرواية والرواة، ولا عن العلم المتعلق بذلك؛ فكيف يحكمون بأن نقل السُّنَّة غير موثوق؟ وعلى أي شيء يبنون؟!

إذاً فالخطوة الأولى للحكم على علم الحديث بعدم الصلاحيةِ والكفايةِ، هي: تصور هذا العلم تصوراً صحيحاً كما بناه علماؤه، وهذا ـ كما سلف ـ ما لا يتوفر في جُلّ الـمُشككين فيه.

وأما بيان دقة المحدثين وانضباط منهجهم فيستبين من وجوه كثيرة، وكلما رجعنا إلى كتب المحدثين المتقدمين وطريقتهم كان ذلك أظهر في إدراك عظمة هذا العلم.

ومما يمكن أن يُظهر دقة هذا العلم وموضوعيته: الوقوف مع شروط الحديث الصحيح وتفصيلاته، وهي شروط خمسة: العدالة، والضبط، واتصال الإسناد، والسلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة.

ومن يعرف علم الحديث معرفة مُحكمة؛ فإنه يستطيع أن يعرض ما يدخل تحت كل شرط من هذه الشروط الخمسة من دلائل التوثيق ومعالم الضبط، مما لا مزيد عليه في العلوم البشرية الممكنة.

مثال ذلك: إذا تحدثنا عن شرط الضبط، فإن مما يُعرَض ضمن هذا الشرط: آلية حكم المحدثين على الراوي بالضبط، وهل حكمهم على راوٍ بالضبط يعني أن كل ما يرويه صحيح؟ أم أنه يُمكن أن يُخطئ؟ وإذا كان يخطئ فكيف يتم اكتشاف خطئه وقد حكمنا عليه بأنه عدل ضابط؟ وهل الرواة الضابطون على درجة واحدة من جهة قبولنا لأخبارهم؟ أم أنهم على مراتب؟ وما الفائدة من هذه المراتب؟ هل نقدم الأكثر ضبطاً منهم على من دونه حال التعارض؟ وما حكم الراوي الصدوق الذي يصيب كثيراً ويخطئ كثيراً؟ متى يقبل المحدثون خبره ومتى يردونه؟ وكيف نعرف أن الراوي الذي حكمنا عليه بالضبط لم يتغير حفظه بعد سنوات من حُكْمنا عليه؟ إلى آخر هذه التفاصيل التي تُظهر دقة قوانين علم الحديث.

الأمر السادس: استشكال أحاديث صحيحة معيّنة بدعوى التعارض:

إن استشكال روايات صحيحة ليس أمراً مُنكراً إذا كان على سبيل التفهم وطلب رفع ما تُوهِّم من تعارض، فقد استشكلت عائشة وحفصة وغيرهما من الصحابة بعض الأحاديث عن رسول الله ﷺ، وبيّن لهم ما يزيل الإشكال، وإنما الـمُستنكَر هو الفوضى في التعامل مع الروايات الـمُستَشكلة، واستجهالُ أئمة المسلمين، وعَرْضُ الأحاديث المتوهم تعارضها على سبيل الاكتشاف والمفاجأة للناس، مما قد أجاب العلماء عن وجه الإشكال فيه قبل قرون.

فلقد اعتنى علماء المسلمين بمبحث التعارض بين الأدلة، إما بين آيات القرآن، أو بين القرآن والحديث، أو بين الحديث والحديث، أو بين الحديث والعقل أو الحس، ورسموا منهجاً للتعامل مع هذه القضية، تجده في مبحث «التعارض بين الأدلة» في كتب الأصول، وفي مبحث «مختلف الحديث» في كتب علوم الحديث.

وقد أُلِّفت كتب كثيرة متخصصة في هذا المجال ـ قديماً وحديثاً ـ يطول سردها، أذكر منها على سبيل المثال والإشارة:

اختلاف الحديث للشافعي، شرح مشكل الآثار للطحاوي، تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة.

ومن الكتب المعاصرة: دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد دراسة لما في الصحيحين لعيسى النعمي، التعارض في الحديث النبوي للطفي الزغير، أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين لسليمان الدبيخي، وغيرها كثير.

وقد ذكرتُ في كتاب «أفي السُّنَّة شك؟» قواعد منهجية للتعامل مع الأحاديث التي يتوهم تعارضها مع القرآن، ومع العقل، ومع روايات حديثية أخرى، ومع العلم الحديث، فلتراجَع(١).

---

(١) من (ص٩٨ إلى ص١١٣)، ط١.

الباب الثاني
شبهات حول الإجماع

وصل الحال عند بعض من يُنكر حجية الإجماع إلى تجويز إطباق جميع الأمة على مدى أربعة عشر قرناً على الخطأ، وهذا الموقف يخالف ما أخبر الله به أن هذه الأمة خير الأمم، وأنها أمة وسط لتكون شاهدة على الناس لعدالتها وصدقها، فكيف يجوز مع ذلك أن تتصَرَّمَ قرونُها وهي متفقة على الباطل غير عارفة بالحق ولا قائمة به؟!

وحتى في ميزان التقدير العقلي يبعد ذلك جدّاً، فإن مصدر الأحكام الشرعية الكتاب والسُّنَّة، والإجماعاتُ المنقولة عن أهل العلم إنما ترجِعُ إلى أصلٍ في الوحيين صريحٍ أو غير صريح، ويَشْتركُ جميعُ المجتهدين في أصل أدوات الاستنباط من الكتاب والسُّنَّة، على تفاوت شخصي في تحقيق الكمال من هذه الأدوات، غير أن مجموع المجتهدين يضم كل هذه المستويات؛ ومن ثم لا بد أن يُخرَجَ بنتيجة صحيحة في الاستنباط إذا اتفقوا عليه، فهل يُعقَل أن يقع كل المجتهدين في خطأ فهم النص؟ وأن الصواب لم يُعرَف إلا بعد أربعة عشر قرناً من الهجرة؟ خاصة وأن مستوى تحقيق المجتهدين الأوائل للكمال في أدوات الاستنباط كان أعلى من مستوى المتأخرين، وذلك لصفاء اللسان العربي من الشوائب التي لحقته بعد ذلك، ولوجود عامل مهم في الصف الأول من المجتهدين خاصة، أعني: صفّ الصحابة، وهو عامل معاصرة نزول الوحي ومصاحبة من يتنزل عليه القرآن، وبالتالي فهم أقدر من غيرهم على فهم

النص ـ مع عدم إغلاق باب الاجتهاد لغيرهم، لكن دون تخطئة مجموعهم ـ، فكيف يتفقون كلهم على الخطأ في الفهم، خاصّة وأنه لم تستجد عوامل خارجية مؤثرة على فهم النص في كثير من المسائل التي خولف فيها الإجماع من قبل بعض الباحثين المعاصرين، وإنما هي مسائل شرعية سمعية بحتة؛ كحد الرجم، وعقوبة المرتد، ونحو ذلك؛ فما الأمر الذي تـخـلّف عند المجتهدين الأوائل وتوفر في بعض الباحثين المعاصرين حتى يُخَطَّؤوا جميعاً في فهمِ آيات القرآن وإثباتِ أحاديث الرسول، ويُصَوَّب الباحثون المعاصرون؟

أزعم أن هذا السؤال يستدعي التأمَّل والتفكير بعيداً عن تأثير عبارة (نحن رجال وهم رجال) وعبارة (كم ترك الأول للآخر)؛ فإني لا أتحدث هنا عن استنباطات جديدة، ولا عن مزيدٍ من الغوص في معاني الآيات، وإنما أتحدث عن تخطئة كل الأولين لا الزيادة عليهم.

ومما يزيد الكلام إثباتاً، أنّ عدداً من المسائل التي أنكرت، وضُرِب بالإجماع الثابت فيها عرض الحائط، إنما ادعى المنكرون في إنكارهم لها أنها مسائل تخالف نصّاً صريحاً من القرآن؛ كقولهم: إن عقوبة الردة تصادم بشكل ظاهر قولَ الله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة: ٢٥٦]؛ فهل تعتقد أن القضية بهذه السطحية؟

وهنا مقام آخر، ألا وهو أن البعض يتجاوز التقرير السابق، ويوافق على أن الأمة لا تجتمع على خطأ، ولكنَّه ينازع في ثبوت الإجماع، وهذا مبحث أصولي فيه تفصيلات متعددة وأقوال مختلفة في تحديد الإجماع الذي يمكن ضبطه، ولكنه لا يعود على أصل الإجماع بالإبطال، فالإجماعات المنقولة على درجات من جهة ثبوتها ومن جهة قطعيتها.

ويستدل بعضهم على عدم إمكانية تحقق الإجماع بعبارة الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «من ادعى الإجماع فهو كاذب»[1].

وسأنقلُ باختصار وتصرف ما كتبته في (كامل الصورة/ ٢) عن هذه العبارة:

---

(١) العدة في أصول الفقه (٤/ ١٠٥٩).

«أخْذُ عبارة الإمام أحمد هذه وترك عباراته الأخرى في نفس الموضوع انتقائية غير موضوعيّة، أو جهل مبني على قلة اطلاع، قال الإمام أبو داود في مسائله: «سمعت أحمد قيل له: إن فلاناً قال: قراءة فاتحة الكتاب ـ يعني: خلف الإمام ـ مخصوص من قوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] فقال: عمن يقول هذا؟! أجمع الناس أن هذه الآية في الصلاة»[1]. اهـ.

فهذا نصّ واضح ثابت عن الإمام أحمد يدّعي فيه الإجماع على أمر شرعي، فهل نطبق عليه عبارته: «من ادّعى الإجماع فهو كاذب»[2] أم نحاول فهمها على الوجه الذي يستقيم مع تطبيقاته هو؟!

ولماذا يتم الاعتماد على عبارة واحدة دون العبارات الأخرى؟ إذا كانت القضية انتقائية؛ فقد يقول قائل: إنه يريد أن ينتقي العبارة التي فيها إثبات الإجماع ويُلغي العبارة التي فيها أن دعوى الإجماع كذب!

ولا شك أن المنهج المَرْضيّ عند أهل العلم والذي سلكوه في التعامل مع عبارة أحمد هو توجيهها وفهمها في ضوء تطبيقاته وأقواله الأخرى، لا الاتكاء عليها لإبطال الإجماع! فمن التوجيهات التي ذكرها أهل العلم لعبارته:

أنَّ الإمام أحمد قال ذلك إنكاراً على فقهاء المُعتزلة. قال المَرداوي في التحبير: «وقال ابنُ رجب في آخر شرح الترمذي: وأمّا ما روي من قول الإمام أحْمد: «من ادعى الإجماع فقد كذب فهو إنما قاله إنكاراً على فقهاء المعتزلة، الذين يدعون إجماع الناس على ما يقولونه، وكانوا من أقل الناس معرفة بأقوال الصحابة والتابعين»»[3]. اهـ.

ومما يؤيد هذا الفهم: تمامُ عبارة أحمد نفسه، فإنه قال في رواية ابنه عبد الله: «من ادعى الإجماع فهو كاذب، لعل الناس قد اختلفوا، هذه دعوى

(١) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، مكتبة ابن تيمية (ص٤٨).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، للمرداوي، مكتبة الرشد (٤/١٥٢٨).

بشر المريسي والأصم»[1] .اهـ. وبشر المريسي والأصمّ من رؤوس المُبتدعة في وقت أحمد. ويزيد الأمر وضوحاً: قول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنّما فقهاء المتكلّمين كالمريسي والأصمّ يدَّعون الإجماع ولا يعرفون إلا قول أبي حنيفة ومالك ونحوهما، ولا يعلمون أقوال الصحابة والتابعين»[2] .اهـ.

وقريب من ذلك قول ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وليس مراده ـ أي: الإمام أحمد ـ بهذا استبعاد وجود الإجماع، ولكن أحمد وأئمة الحديث بُلُوا بمن كان يرد عليهم السُّنَّة الصحيحة بإجماع الناس على خلافها، فبيَّن الشافعي وأحمد أن هذه الدعوى كذب، وأنه لا يجوز رد السنن بمثلها»[3] .اهـ. **هذا التوجيه الأول** لكلام الإمام أحمد.

والتوجيه الثاني: أنه محمول على جهة الوَرَع في الدعوى، بمعنى أن دعوى الإجماع أمر صعب، فلعلَّ هناك خلافاً لم يبلغ مُدّعي الإجماع؛ فلذلك أرشد الإمام أحمد إلى استعمال عبارة: «لا أعلم فيه اختلافاً» ونحوها؛ لأنها أقرب إلى الواقع. وهذا لا ينفي أن يدّعي العالِم المـُطلع على أقاويل الناس الإجماعَ إن تيقن وقوعه، كما فعل أحمد نفسه ذلك، قال القاضي أبو يعلى رَحِمَهُ اللَّهُ في العدّة: «وظاهر هذا الكلام أنّ أحمد قد مَنَعَ صحة الإجماع، وليس ذلك على ظاهره، وإنّما قال هذا على طريق الورع، لجواز أنْ يَكونَ هناك خلاف لم يبلغه، أو قال هذا في حقّ مَن ليس له معرفة بخلاف السلف»[4] .اهـ[5] .

وهذا التوجيه الثاني وجيه؛ فإن العالِم قد يخفى عليه الخلاف، ولكن هذا الاحتمال يضعف جدّاً إذا توارد العلماء على نقل الإجماع من مختلف المذاهب والبلدان والعصور.

(١) العدة في أصول الفقه (٤/١٠٥٩).
(٢) المسودة في أصول الفقه (ص٣١٦).
(٣) يُنظر: مختصر الصواعق المرسلة (ص٥٨٣).
(٤) (٤/١٠٦٠).
(٥) كتاب كامل الصورة ٢.

الباب الثالث
إشكالات حول منهجية فهم النص الشرعي

إن من أبرز الإشكالات المعاصرة حول النصّ الشرعي قضية الفهم، فتجد من يقول: نُؤمن بالقرآن، وبالسُّنَّة، ولكن بفهم من؟ وهل هناك فهم صحيح، وآخر خاطئ؟ ولماذا لا يكون النص مفتوحاً لقراءات متنوعة متعددة، يأخذ كل قارئ له ما يفهمه منه، دون تخطئة لأي قارئ آخر؟

وإذا تأملت في حقيقة هذا القول فستجد أنه ينزع من النص صفة بيان الحق فيما يختلف فيه المسلمون، ويُفقده صفة القطع في قضايا الشريعة، بل ويستطيع الكافر أن يجد من خلال قراءته للنص القرآني مبرراً لكفره إذا أراد أن يفهمه بطريقته الخاصة، وقد شدد الله في كتابه القول على من لم يحكم بما أنزل؛ فكيف يُمكن أن يُحكَم بالقرآن إذا كان لكل إنسان فهمه؟ فلو أراد القاضي أن يجلد الزاني مائة جلدة كما جاء في النص القرآني، فقد يكون للزاني قراءة أخرى وفهم مختلف للزنى المحرم، فقد يرى أنه الاغتصاب، أو الخيانة الزوجية!

مع العلم بأنه يوجد من المعاصرين من يدّعي ذلك، ويقول: إن الزنا المحرم هو الخيانة الزوجية، وأما غير المتزوج إذا تراضى مع امرأة غير متزوجة فإنه لا يكون زانياً، طالما لم يكن أمام الناس! وقد سمعتُ الشيخ الضال محمد شحرور يقول ذلك، وهذا رابط لكلامه بصوته[١] فأي دين يبقى

(١) https: //www.youtube.com/watch?v=Xf8CAx0d6aQ

بعد ذلك؟! وأي هداية تبقى للقرآن إذا كان كل نص فيه بهذه الطريقة؟

وعلى كل حال فهذه إشارة سريعة في الباب، وللاستزادة راجع المزلق الأول من مزالق هدر النصوص ضمن كتاب «ينبوع الغواية الفكريّة» لعبد الله العجيري.

الباب الرابع
إشكالات حول الحدود الشرعيّة

أكثر الجدل في باب الحدود الشرعية يعود إلى حد الرجم، وعقوبة الردة:

أولاً: حد الرجم:

يُنكر بعض المسلمين أن يكون في الإسلام عقوبة الرجم بالحجارة للزاني الـمُحصن، ويرون أنه أمر وحشي، والمستند الظاهري لاستنكارهم هو أنها عقوبة لم تُذكر في القرآن، خاصة وأن الجلد للزاني قد جاء في سورة النور دون الرجم، كما يرون أنها عقوبة تعارض بعض الآيات القرآنية.

فأما ما يتعلق بالوحشية فإن الرجم عقوبة وليس مكافأة، ومن شأن العقوبات الزجر، وقد شرع الله في القرآن عقوبة رادعة زاجرة في الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً، وهي قطع اليد والرجل من خلاف، ويقبلها كثير ممن يدعي الوحشية في الرجم.

إن تقدير العقوبات من الله ﷻ أمر تابع لحكمته وعلمه، ونحن لم نخترع هذا الحد من عند أنفسنا، وإنما تصديقاً بالأخبار الصحاح الثابتة عن رسول الله ﷺ.

ومن المفترض أن يقول المؤمن: ما أبشع الزنا من المتزوج؛ لأن الله شرع فيه حدّاً شديداً وهو الرجم، وهذا يدل على قبح هذا الذنب.

وأما إنكار الرجم لأنه لم يرد في القرآن فغير مستقيم على طريقة المتبعين للنبي ﷺ؛ فقد ثبت عنه في السُّنَّة القطعية أنه رجم عدداً ممن زنى في وقته من المتزوجين، ووجه القطعية في هذه الأخبار أنها قد نقلت من وجوه صحيحة كثيرة تفيد العلم لمن يعرف قوانين الأخبار، وأحوال الرواة، لا من يجهل ذلك.

وقد أجمع أهل السُّنَّة على هذا الحد:

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «وأما أهل البدع من الخوارج والمعتزلة فلا يرون الرجم على أحد من الزناة ثيِّباً كان أو غير ثيب، وإنما حد الزناة عندهم الجلد، الثيب وغير الثيب سواء عندهم. وقولهم في ذلك خلاف سُنَّة رسول الله ﷺ، وخلاف سبيل المؤمنين فقد رجم رسول الله ﷺ، والخلفاء بعده، وعلماء المسلمين في أقطار الأرض متفقون على ذلك من أهل الرأي، والحديث. وهم أهل الحق»[1] انتهى.

وقال ابن قدامة المقدسي رحمه الله تعالى: «وجوب الرجم على الزاني المحصن... وهذا قول عامة أهل العلم... ولا نعلم فيه مخالفاً إلا الخوارج»[2].

وقال ابن بطال: «وثبتت الأخبار عن الرسول أنه أمر بالرجم ورجم، ألا ترى قول علي: رجمنا بسُنَّة رسول الله ﷺ ورجم عمر بن الخطاب، فالرجم ثابت بسُنَّة رسول الله ﷺ وبفعل الخلفاء الراشدين وباتفاق أئمة أهل العلم، منهم مالك بن أنس فى أهل المدينة، والأوزاعى فى أهل الشام، والثورى وجماعة أهل العراق، والشافعى وأحمد وإسحاق وأبو ثور. ودفع الخوارج الرجم والمعتزلة واعتلوا بأن الرجم ليس فى كتاب الله تعالى».اهـ[3].

وأما إنكار العقوبة بدعوى تعارضها مع بعض الآيات القرآنية كقول الله

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٣/ ١٢١).

(٢) المغني (١٢/ ٣٠٩)، ط. التركي.

(٣) شرح ابن بطال (٨/ ٤٣١).

في الإماء: ﴿فَعَلَيۡهِنَّ نِصۡفُ مَا عَلَى ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ مِنَ ٱلۡعَذَابِۚ﴾ [النساء: ٢٥]. فيقولون إن المحصنات هن المتزوجات، وعلى المتزوجات الرجم في قولكم، وهذا يعارض الآية؛ لأن الرجم لا يُنصَّف.

والرد على هذه الدعوي يكون ببيان خطأ تفسير المحصنات في الآية بالمتزوجات، بل المراد بهنّ: الحرائر، وهذا في غاية الجلاء لمن قرأ أول الآية؛ إذ فيها الحث على نكاح المحصنات؛ أي: الحرائر.

وعقوبة الحرائر إن زنين وكنَّ متزوجات: الرجم، وهو لا ينصف، وعقوبتهن إن كن غير متزوجات: مائة جلدة، وهي مما ينصف؛ فيكون حد الأمة الزانية إذاً نصف ذلك، وهو: خمسين جلدة.

وختاماً فإن الكلام عن الإشكالات المثارة حول هذا الحد أكبر من هذا العرض المختصر، وقد أجبتُ في كتاب كامل الصورة/١ عن بعض ما أثير عليه، وأحيل من يرغب التوسع في هذا الموضوع إلى كتاب «شبهات حول أحاديث الرجم وردها» للدكتور سعد المرصفي. وهو متوفر على الشبكة. مع العلم بأن عقوبة الرجم لا تكاد تتحقق إلا بالاعتراف؛ لأن شروط ثبوت الحد في غاية الصعوبة، والذي يجيء معترفاً فإنما هو مختار لذلك ليس مُكرهاً عليه، والمستحب هو الستر على النفس لا المبادرة بالاعتراف بالذنب، وحتى من رأى شخصاً آخر على زنا؛ فإن الأفضل أن يستره، ولا يبلغ الحاكم عنه، إلا أن يكون مجاهراً بسوء فقد يكون هذا من باب الردع والزجر.

ثانياً: عقوبة الردة:

أبرز اعتراض على هذه العقوبة هو أنها تعارض قول الله ﷻ: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وفي الحقيقة فإن هذه الآية لم تكن تخفى على أي عالم من علماء المسلمين، الذين أجمعوا على القول بأن للردة عقوبةَ القتل، قال ابن قدامة المقدسي: «وأجمع أهل العلم على وجوب قتل المرتدين»[1].

(١) المغني (١٢/ ٢٦٤)، ط. عالم الكتب.

وهاهنا لدينا ثلاثة احتمالات حيال موقفهم من الآية:

إما أنهم جميعاً لم يفهموا المراد منها.

وإما أنهم فهموه وعلموه ولكنهم كتموه وتعمدوا مخالفته.

وإما أنهم علموا من تفسيرها ما لا يتعارض مع حديث قتل المرتد.

ولا شك أن الاحتمال الثالث هو الصواب، وهو الذي يرضاه كل مسلم لنفسه، فكيف بحق علماء الأمة كلهم.

فإنهم لم يكونوا غافلين عن هذه القضية، فقد قال إمام المفسرين ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ: «المسلمون جميعاً قد نقلوا عن نبيهم ﷺ أنه أكره على الإسلام قوماً، فأبى أن يقبل منهم إلا الإسلام، وحكم بقتلهم إن امتنعوا منه، وذلك كعبدة الأوثان من مشركي العرب، **وكالمرتد عن دينه دين الحق إلى الكفر ومن أشبههم**، وأنه ترك إكراه آخرين على الإسلام بقبوله الجزية منه، وإقراره على دينه الباطل، وذلك كأهل الكتابين ومن أشبههم؛ كان بيِّناً بذلك أن معنى قوله: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة: ٢٥٦] إنما هو لا إكراه في الدين لأحد ممن حل قبول الجزية منه بأدائه الجزية ورضاه بحكم الإسلام»[(١)].

وقال ابن كثير في تفسيره: «وقد ذهب طائفة كثيرة من العلماء أن هذه محمولة على أهل الكتاب»[(٢)].

وقضية عقوبة الردة من أكبر ما يُثار اعتراضاً على الإسلام من جهة الـمُلحدين، واللادينيّين، كما أنها تُثار من كثير المسلمين بقصد الدفاع عن الإسلام، حيث يرون أنها تخالف مبادئ التسامح الإسلامية، كما أنهم يستدلون ببعض الأحداث في السيرة النبوية، وهم في ذلك كله يتجاوزون النصَّ الصحيح الصريح عن رسول الله ﷺ في قتل الـمُرتد، وإن كانوا لا يتعمدون مخالفة هديه عليه الصلاة والسلام، ـ أعني المُسلمين لمدافعين منهم ـ وفي رأيي أن هؤلاء الذين أشكلت عليهم هذه العقوبة من المسلمين يجب أن

(١) تفسير الطبري (٤/ ٥٥٤)، ط. عالم الكتب.

(٢) (١/ ٦٨٧)، ط. طيبة.

يُتعامل معهم دون تشنج، وإنما بكشف الإشكالات، وتبيين ما يلتبس في هذا الباب، فإنه باب كثر فيه الكلام، وفيه من الآثار والأخبار ما يحتاج إلى ناظر عادل يجمع بين الفهم والتقوى ليصل إلى الصواب في هذه القضية.

كما أن التشبث بكلمة (حدّ) في هذا الباب قد تورث بعض الالتباس في الفهم.

ومنشأ الإشكال الأصلي في باب عقوبة الردة هو نابع من ثقافة مركزية الإنسان المسيطرة على هذا العصر، فإن هذه العقوبة لم تكن محل إشكال في التراث الإسلامي ولم يقع فيها هذا القدر من الإشكال إلا في العصر الحديث، مع أن المنكرين لهذه العقوبة لا يصرحون بقضية مركزية الإنسان وإنما يتشبثون ببعض النصوص التي توصل إلى إنكار هذه العقوبة في رأيهم، ويحاولون توهين النصوص الأخرى لأسباب متكلفة جدا، تشعر الناظر بأن هذا الحرص والتشبث إنما ينبع من دافع باطن آخر قد لا يشعرون به، وهو ضغط ثقافة مركزية الإنسان، وأما حين كان سائدا في كل القرون السابقة ما يُعارض هذه الثقافة وما يُقدم مركزية الرحمن على مركزية الإنسان لم تكن تُستشكل هذه العقوبة التي هي تابعة لدنوّ منزلة المرتد.

وعلى كل حال فليس من مرادي هنا استقصاء مستمسكاتهم في هذا الإنكار، وقد ذكرتُ في كتاب (كامل الصورة/ ١) عشرَ اعتراضات على عقوبة الردة والإجابةَ عنها، كما أن مِن الكتب المفيدة جدّاً في هذا الباب كتاب فضاءات الحرية لسلطان العميري، وكتاب الردة بين الحد والحرية لصالح العميريني.

الباب الخامس
شبهات حول الصحابة رضي الله عنهم

اتفق أهل السُّنَّة على عدالة الصحابة رضي الله عنهم، واستدلوا على ذلك بدلائل من الكتاب، ومن السُّنَّة، ومن واقع الصحابة وسيرتهم. وهذا الباب من أكثر الأبواب الشرعية التي نُقل فيه إجماع أهل السُّنَّة، ويطول المقام جدّاً بتتبع الإجماعات فيه، غير أني أنقل طائفة يسيرة منها:

قال ابن عبد البر رحمه الله: «ونحن وإن كان الصحابة رضي الله عنهم قد كفينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السُّنَّة والجماعة على أنهم كلهم عدول»[(١)].

وقال الجويني في البرهان في أصول الفقه: «فإن الأمة مجمعة على أنه لا يسوغ الامتناع عن تعديل جميع أصحاب رسول الله ﷺ . . ولعل السبب الذي أتاح الله الإجماع لأجله أن الصحابة هم نقلة الشريعة ولو ثبت توقف في رواياتهم لانحصرت الشريعة على عصر رسول الله ﷺ ولما استرسلت على سائر الأعصار»[(٢)].

وقال الغزالي رحمه الله في المستصفى: «والذي عليه سلف الأمة، وجماهير الخلف، أن عدالتهم معلومة بتعديل الله عز وجل إياهم وثنائه عليهم فى كتابه، فهو

---

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٧).

(٢) البرهان في أصول الفقه (١/ ٦٣٢).

معتقدنا فيهم، . .» ثم قال: «فأي تعديل أصح من تعديل علام الغيوب ـ سبحانه ـ وتعديل رسوله ﷺ كيف ولو لم يرد الثناء لكان فيما اشتهر وتواتر من حالهم فى الهجرة، والجهاد، وبذل المهج، والأموال، وقتل الآباء والأهل، فى موالاة رسول الله ﷺ، ونصرته، كفاية فى القطع بعدالتهم»[1]. وقال العلائي: «وهذا هو الأمر المستقر الذي أطبق عليه أهل السُّنَّة؛ أعني: القول بعدالة جميع الصحابة ولا اعتبار بقول أهل البدع والأهواء»[2]. وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «أهل السُّنَّة متفقون على عدالة الصحابة»[3]. والإجماعات كما تقدم كثيرة جدّاً.

والشبهات المثارة في هذا الباب كثير منها يعود إلى الاستدلال ببعض ما وقع من الصحابة من أخطاء للطعن فيهم، وخاصةً ما حصل في الجمل وصفين.

والرد على هذه الإشكالية يكون بما يلي:

أولاً: نحن لا نقول بعصمة الصحابة، وإنما نقول بعدالتهم وأفضليتهم، فالخطأ منهم وارد، فلا جديد إذن في نقل خبر عن أحدهم يدل على وقوعه في خطأ أو ذنب، وهذا الأمر يحل كثيراً من الإشكالات التي يطرحونها.

ثانياً: أن كثيراً مما ينقله المشككون في الصحابة من أخبارٍ عن النبي ﷺ في ذم بعض الصحابة، أو من أخبار ما جرى بين الصحابة في الجمل وصفين وغيرهما غير ثابت إسناداً، وبالتالي فالمطلوب من الناقل إثبات الصحة ـ كما تقدم في قواعد التعامل مع الشبهات ـ قبل أن نكون نحن مطالبين بالرد والتوضيح، وهذه قاعدة مهمة، والمتتبع لكلام مثيري الشبهات حول الصحابة يجد أن كثيراً مما اعتمدوا عليه للطعن فيهم لا يصمد أمام شروط المحدثين، ومن المفارقات غير المستغربة على أهل الأهواء، أن كثيراً من هؤلاء الطاعنين

---

(١) المستصفى(١/ ٣٠٧).

(٢) جامع التحصيل (ص٧٣).

(٣) الفتاوى (٣٥/ ٥٤).

في الصحابة بناء على أخبار غير ثابتة، يُشككون في نفس الوقت فيما هو ثابت من الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ.

ثالثاً: أن ما وقع من بعض الصحابة من المعاصي كان كثير منه فيه دليل على فضلهم؛ فمبادرتهم للتوبة والندم والاعتراف بل المبالغة في الطلب لإقامة الحد عند رسول الله ﷺ لأكبر دليل على تعظيمهم لله وخشيتهم.

حتى قال النبي ﷺ في حق الجهنية التي زنت: «**لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى؟**»(١).

رابعاً: أنّ أهل السُّنَّة قد أجمعوا على عدالتهم وفضلهم وقبول أخبارهم ورواياتهم، وقد تقدم ذكر شيء من الإجماعات على ذلك، وهو من الإجماعات الثابتة المتحققة المبنية على نصوص القرآن والسُّنَّة وما تواتر من فضلهم وتقدمهم، وليس بعد إجماع أهل السُّنَّة إلا تفرق أهل البدعة!

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٦٩٦).

خلاصات في أبواب فكرية مهمة

الخلاصة الأولى: في العقل والشرع

أولاً: الذي يقول: إن العقل يقدم على الشرع بسبب أن الشرع عُرف بدلالة العقل؛ فيكون حاكماً عليه.

نقول له: إن العقل حين دلنا على الشرع، فإنه دلنا عليه بصفة لازمة فيه، ألا وهي: (العصمة من الخطأ والنقص)، وفي ذات الوقت فإن العقل لا يعترف لنفسه بهذه العصمة؛ فكيف نقدم المصدر غير المعصوم على المصدر المعصوم؟

فلو دلنا جاهل على عالم، فليس معنى ذلك أن قول الجاهل مقدم على قول العالم احتجاجاً بدلالته عليه، وإنما يكفي أنه دل وأرشد إلى أنه عالم، ثم بعد ذلك يكون الاتباع للعالم لا للجاهل.

ثانياً: الأفهام تتفاوت، ومعايير استيعاب الناس وقبولهم للأخبار تختلف من شخص لآخر، بحسب طريقة تربية أحدهم وظروف نشأته ومحيطه ومجتمعه، فَما قد يراه الشخص الذي يعيش في أدغال أفريقيا مخالفاً للعقل، يراه غيره ممن نشأ وتقلّب في المَدنيّة الحديثة من مقبولات العقول. بل وربما من مُسلّماتها!

فعلى ذلك فمن يستنكر نصا من نصوص الشرع من باب الفهم فلا

يستعجل في نسبة هذا الاستشكال إلى صريح العقل، بل يراجع نظره ونظر غيره من العقلاء، فقد يكتشف أن الإشكال هو في طريقة فهمه واستيعابه النابعة من مسلّماته التي تكونت من نشأته وبيئته وظروفه التي احاطت بتكوينه وحياته.

وينبني على ذلك: أنه إذا اختلف أصحاب العقول الحرة المفكرة في قبول حديث عن النبي ﷺ ـ مثلاً ـ ورَدِّه، فَمَن الحَكَم في ذلك؟ ومَنِ الأولى بأن يكون عقله مقدماً على عقل غيره؟ فنقول: هنا لا بد من عامل آخر خارجي، وهو وسيلة الإثبات إلى الشرع، بمعنى أن هذا الخبر المختلف فيه عقلاً، نحتاج معه ما يُثبت لنا هل قاله الرسول ﷺ أم لم يقله، فإذا ثبت أنه قاله فإنه لن يخالف العقل قطعاً.

ثالثاً: ضرورة إدراك حدود العقل:

قال الإمام الشاطبي (رحمه الله تعالى): «إن الله جعل للعقول في إدراكها حدّاً تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلاً إلى الإدراك في كل مطلوب»[1] انتهى.

والاعتراف بحدود العقل ليس استنقاصاً من شأنه، بل هو تنزيل له في المكان الذي يستحقه، ومِن هنا ننطلق في الإجابة عن بعض أسئلة الغيبيات التي قد تحيّر العقول.

رابعاً: أهمية التفريق بين محارات العقول، وبين مُحالاتها؛ أي: التفريق بين ما يُستبعد عقلاً وبينما يستحيل عقلاً:

فالشريعة قد تأتي بالأمر الذي يحير العقل، أو يكون مستغرباً، ولكن لا تأتي بما هو محال في العقل ولا بما يناقضه!

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجواب الصحيح: «يجب التفريق بين ما يعلم العقل بطلانه وامتناعه وبين ما يعجز العقل عن تصوره ومعرفته، فالأول من محالات العقول، والثاني من محارات العقول، والرسل يخبرون بالثاني»[2].

---

(١) الاعتصام للشاطبي (١/ ٨٣١).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٤/ ٣٩١).

وقال أيضاً في نفس الكتاب:

«الأنبياء عليهم السلام قد يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته، لا بما يعلم العقل بطلانه، فيخبرون بمحارات العقول لا بمحالات العقول»[1].

وسأذكر ثلاثة مراجع في هذا الباب:

١ ـ ينبوع الغواية الفكرية في حديثه عن إهدار النص بسبب العقل.

٢ ـ مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم.

٣ ـ الموسوعة الضخمة: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية، ولكنها لا تصلح للمبتدئ ولا للمتوسط، وهي موسوعة ضخمة وفيها صعوبة ولكنها شاملة في هذا الباب.

---

(١) المرجع السابق (٤/ ٤٠٠).

الخلاصة الثانية:
في التعارض بين العلم الطبيعي والدين

ترددت في إدراج هذا الموضوع تحت بند (الخلاصات) نظراً لأنه موضوع كثير الفروع؛ يصعب تقريب أهم أبعاده في أسطر معدودة، كما أنه لم يحظ بما حظي به صنوه: (العقل والنقل) من الكتابة والبحث، وحسبي أن أشير إلى بعض ما أراه مهمّاً في الباب ثم أحيل إلى بعض المراجع فيه.

أولاً: إن إصابة النظر في هذا الباب لا تتأتى دون معرفة طبيعة الظروف التي مر بها العلم الطبيعي في العصر الحديث، وطبيعة الصراعات التي نشأت في المجتمع الأوروبي على أثر ذلك، سواء ما كان منها يتعلق بالكنيسة أو ببعض رجالها، وهذا التاريخ وطبيعة ما وقع من ظروف محيطة بنشأة العلم الطبيعي جعلت أكثر المنتسبين لهذا العلم ينحون منحا بعيدا عن كل ما هو ديني أو غيبي، وصار مرتبطاً في أذهان أكثرهم أن العلم لم ينطلق أو أن البشرية لم تنطلق في مجال الاكتشافات العلمية إلا بعد أن عتقت من ربقة الدين وسلطة الكنيسة، ولذا صارت المعطيات العلمية عندهم ـ وإن لم تكن قطعية ـ مقدمة على أي معطى آخر، بل إنهم يلقبون العلوم الدينية والفلسفية بالعلوم الزائفة، فإذا جاء شيء متعلق بالأمر الديني أو العقلي الفلسفي فإنهم لا يضعونه في مصاف معطيات العلم التجريبي، ونحن لدينا منظومة دينية مؤسسة على معطيات عقلية ودلائل برهانية متكاملة، وهذه المنظومة نعتقد أنها لا تتعارض مع أي معطى تجريبي صحيح ثابت قطعي، واعتقادنا هذا مبني على

أصول متعددة يطول المقام بذكرها، غير أن الذي أريد أن ألفت النظر إليه هو أنه لابد من استحضار تاريخ نشأة العلم الطبيعي والظروف التي مر بها المجتمع الأوروبي في هذه النشأة؛ لأنها هي التي شكلت الموقف الرافض من الأديان ومن الأمور الغيبية.

ثانياً: ينظر البعض إلى المجتمع العلمي التجريبي بأنه مجتمع محايد، لا يتأثر بأي اعتقادات مُسبَقة، فكل ما يصدر عمّا له علاقة به فهو مبرأ من كل ميل، منزه عن كل أغراض فاسدة، وهذا الكلام ليس دقيقاً، فإن هناك نزعة مادية إلحادية شكلت ذهنية معينة، تبحث عن تفسير مادي لكل شيء، وحال انعدامه فإنها تبحث عن افتراضات مادية كاحتمالات للتفسير، وحين تصدر هذه الافتراضات عن علماء لهم وزن في البيئة العلمية فإن تأثيرها يكون كبيراً.

بل إن هناك ثقة عند كثير من علماء الطبيعة، وفلاسفة الإلحاد بأن منهجية العلم الطبيعي في الاستدلال هي المنهجية الوحيدة التي يوثق بها، ولا يلتفتون إلى غيرها، وأن العلم الطبيعي قد أغنى عن كل مصدر آخر لتفسير الكون وفهمه، بل وصل الحال إلى ادعاء أن الكون مستغن بنفسه بسبب القوانين الرياضية والفيزيائية التي تحكمه، وأنه لا حاجة له إلى وجود الخالق كما يقول ستيفن هوكنج. فهل يُمكن والحال كذلك أن نعتمد على كل ما يصدر ممن ينتسب إلى العلم التجريبي لمجرد أنه دكتور في الفيزياء أو بروفيسور في الأحياء؟ الساذجون وحدهم من يعتمدون ذلك.

ثالثاً: العلم الطبيعي تتجدد فيه المعطيات، وتُحَدَّث التجارب، وتبدل النظريات، بخلاف المصدر الإلٰهي، ولذلك؛ فإن من الخطأ التعامل مع النظريات العلمية بالنظرة اليقينية لمجرد أنها تنتسب للمجتمع العلمي التجريبي، وهناك أمثلة وشواهد على نظريات علمية قوبلت بالقبول، وشاعت وذاعت واشتهرت، حتى لا يكاد يُعرَف غيرها، إلى أنِ اكتُشف خطؤها وحلّت نظرية أخرى بدلاً عنها، ومن أبرز الأمثلة على ذلك: نظرية نيوتن في (الأثير) وبعض مفاهيم الفيزياء الكلاسيكية التي اعتيض عنها بمفاهيم الفيزياء الحديثة. فقد كان لنظريات نيوتن أثر في الفكر والفلسفة والموقف من الدين حتى «أصبح

المقبول في باب الحقائق هو ما تقبله الصورة النيوتنية للعلم سواء قال ذلك نيوتن أو مما بني على نظرياته، والمرفوض هو ما لا تقبله... حتى شيدت على تلك الفرضيات العلمية مذاهب فكرية ينزع أغلبها نحو الإلحاد والمادية وإقصاء الأصول الدينية، وبلغت ذروتها في النزعة العلموية والمذهب الوضعي في المنتصف الأول من القرن التاسع عشر... وفي ذروة تحمس العلوم لتقليد الفيزياء، وذروة الغلو الوضعي تأتي ضربة موجعة لمجموعة من الحقائق المطلقة وبعض المفاهيم الصلبة في الفيزياء الكلاسيكية، وجاءت الضربة من داخل الفيزياء ذاتها.. وهما أمران وقعا في النشاط الفيزيائي فقلب أمورها بشكل عجيب، زلزلا الفيزياء اليقينية لتتحول إلى اللايقين أو النسبية، وهما:

الأول: تجربة مايكلسون ومورلي عام ١٨٨٧م التي قضت على مفهوم الأثير.

الثاني: اكتشاف عالم الذرة المدهش الذي لا يخضع لقوانين الفيزياء المعهودة»[(١)] وقد أحدثت تجربة مايكلسون ومورلي ضجة كبيرة في الوسط العلمي، وبات العلماء في حيرة وتردد وذهول من نتيجتها ما بين البقاء على القول بالأثير وإن أدى إلى القول بأن الأرض ثابتة لا تتحرك، أو عدم إثباته مع أن له متعلقات متعددة، وبنيت عليه نظريات أخرى، قال مصطفى محمود في كتابه «أينشتاين والنسبية» بعد أن ذكر تجربة مايكلسون ومورلي: «وكان معنى هذا أن يسلم العلماء بأن نظرية الأثير كلام فارغ ولا وجود لشيء اسمه الأثير أو يعتبروا أن الأرض ساكنة في الفضاء، وكانت نظرية الأثير عزيزة عند العلماء لدرجة أن بعضهم شكك في حركة الأرض واعتبرها ساكنة فعلاً!»[(٢)] فبعد أن أثبتت التجربة خطأ نظرية الأثير بحثوا عن البديل الذي يمكن أن تقاس حركة الأشياء بالاستناد إليه، حتى جاء أينشتاين ففسر المعضلة، وكان جوابه أنه لا يوجد مقياس وأن حركة الأشياء نسبية، فكل حركة إنما تقارن

---

(١) النظريات العلمية الحديثة، حسن الأسمري (١/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨).

(٢) أينشتاين والنسبية (ص٣٧ ـ ٣٨).

بغيرها حسب مكان الملاحظ[١].

رابعاً: كما أسلفت فإن هذا الموضوع متشعب، ولا بد فيه من قراءة تاريخ العلم الحديث وشيء من فلسفته ونقده، وللاستزادة في هذا الباب:

١ ـ كتاب النظريات العلمية الحديثة، مسيرتها الفكرية وأسلوب الفكر الغربي في التعامل معها، للدكتور حسن الأسمري.

٢ ـ كتاب العلموية. د: سامي عامري.

٣ ـ مبحث: النزعة العلموية من رسالة الدكتوراه، لسلطان العميري.

٤ ـ فصل «درء تعارض العلم التجريبي والنقل» من كتاب ميليشيا الإلحاد، لعبد الله العجيري[٢].

٥ ـ محاضرة للدكتور سامي عامري على موقع يوتيوب بعنوان «العلموية عرض ونقد».

---

(١) انظر: النظريات العلمية الحديثة (١/ ٢٣١).

(٢) بدءاً من (ص١٤١) في الطبعة الثانية من الكتاب.

الخلاصة الثالثة:
في قضية الحريّة في الإسلام

أولاً: معرفة مفهوم الحرية في الإسلام هل هو باب عقلي أم باب شرعي؟

الصواب: أنه باب شرعي؛ إذ لا يمكننا بمجرد العقل أن نعرف كثيراً من الأحكام الإسلامية المرتبطة بباب الحرية؛ كأحكام الجزية وأهل الذمة، وما يجب فيه الحد وما لا يجب، وغير ذلك مما له تعلق بباب الحرية من أحكام الشرع؛ فالباب إذاً سمعيٌّ شرعيّ، **وينبني على ذلك** أن سبيل معرفة الصواب فيه إنما يكون بتتبع ما ورد فيه من النصوص الشرعية والتأليف، بينها وعدم الاجتزاء بأخذ بعضها دون الآخر.

وجمْعُ النصوص يعطينا فائدة أخرى، ألا وهي إحسان فهمها على ضوء مجموعها لا على نظر محدود لنص واحد منها، فنفهم قول الله: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة: ٢٥٦] في ضوء قول الله ـ أيضاً ـ: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِي ظَلۡتَ عَلَيۡهِ عَاكِفٗاۖ لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِي ٱلۡيَمِّ نَسۡفًا ٩٧﴾ [طه: ٩٧] وفي ضوء قوله سبحانه ذامّاً بني إسرائيل: ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ٧٩﴾ [المائدة: ٧٩]. وفي ضوء آية النور ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ﴾ [آية: ٢].

فمن الخطأ فهم أحد هذه النصوص بمعزل عن سائرها.

ثانياً: من المهم للوصول إلى نظرٍ شرعي صحيح في باب الحرية في الإسلام أن ندرك أن هناك عاملا خارجيا مؤثرا له دور كبير في تشكيل مفاهيم معينة عن الحرية تخالف المفهوم الإسلامي، ألا وهو عامل ضغط الثقافة الليبرالية الغربية، والذي بدوره أثر على بعض الأطروحات الإسلامية في باب الحرية مما شكّل تصوراً مشوشاً في هذا الباب.

فمن الضروري للباحث أن يميز بين معالم الحرية الغربية وبين معالمها الإسلامية، وليس معنى ذلك رفض كل شيء في باب الحرية إن كان مصدره غربيّاً؛ كلّا، وإنما المراد إدراك المعالم الشرعية، وتصورها من مصادرها الأصلية بعيداً عن المؤثرات الخارجية، ثم إدراك المفهوم المخالف، ثم إعمال الفقه في التعامل مع الواقع بملابساته.

ثالثاً: من المفاهيم الأساسية في باب الحرية الإسلامية والتي لا تكاد تجدها في غير الإسلام: تحرير الإنسان من أن يكون عبداً للمال أو للشهوة؛ فقد صحّ عن رسولنا ﷺ أنه قال: «**تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، وَعَبْدُ الدِّرْهَمِ، وَعَبْدُ الْخَمِيصَةِ، تَعِسَ وَانْتَكَسَ وَإِذَا شِيكَ فَلَا انْتَقَشَ**»[1].

رابعاً: لا بد من التفريق في مساحة الحرية في الإسلام بين ما يعتقده الشخص في نفسه وبين ما يعلن به بين الناس، فالإسلام يقبل بوجود الكفار في أرضه بشروط منها عدم إعلان الطعن في الدين وعدم المجاهرة بالكفر.

ويحصل اللبس ـ أو التلبيس ـ في هذه النقطة حين لا يتم التفريق بين المقامين، فتجد من يستدل بتعايش الكفار مع المسلمين في التاريخ الإسلامي على تشريع قوانين تجعلهم كالمسلمين في باب الدعوة إلى دينهم، والتشكيك في الإسلام، وهذا غلط؛ إذ إنّ اعتقادهم في أنفسهم وفي بيئتهم المغلقة شيء، وإعلانهم ونشرهم لما يعتقدون ـ مما أنكره الإسلام ـ شيء آخر.

وقريب من هذا: الخلط بين الحرية التي يتيحها الإسلام في السؤال عما

(١) صحيح البخاري (٢٨٨٧).

يُشكل على الإنسان من قضايا الدين، وبين بث هذه الإشكالات في الناس وإفساد صفاء عقيدتهم ويقينهم.

فالصورة الأولى فيها مساحة كبيرة للحرية ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ۖ﴾ [البقرة: ٢٦٠] ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ﴾ [يونس: ٩٤]

فالواجب ألا يُوصد باب السؤال والنقاش والحوار أمام المستشكلين ومن عندهم شك أو ريب، وأمّا أن ينتقل هذا الشك والريب إلى صورة الإعلان والتشكيك، فهذا من المنكر الذي يجب إنكاره شرعاً.

والنقاط السابقة إنما هي إضاءات في هذا الباب، ولذلك فإني أحيل إلى هذه المراجع المعاصرة للاستزادة:

١ ـ كتاب فضاءات الحرية في الإسلام، لسلطان العميري. إصدار المركز العربي للدراسات الإنسانية.

٢ ـ كتاب الحُريات السياسية المعاصرة في ضوء فقه الصحابة، لفهد العجلان. إصدار المركز العربي للدراسات الإنسانية.

٣ ـ كتاب آفاق الحرية، لعلي حمزة العمري. إصدار دار الأُمّة.

٤ ـ كتاب الاستدلال الخاطئ بالقرآن والسُّنَّة على قضايا الحريّة، لإبراهيم بن محمد الحقيل. إصدار مركز البيان للبحوث والدراسات.

٥ ـ كتاب مفاهيم الحريّة وتطبيقاتها في الدين والنفس والمال، لعبد العزيز الحميدي.

خاتمة

الإسلام قادم . .

والحمد لله أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على رسول الله محمد.

المراجع

- الإجماع، أبو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري، صغير بن أحمد بن محمد حنيف أبو حماد.
- أحكام أهل الذمة، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية أبو عبد الله، يوسف بن أحمد البكري أبو براء، أحمد بن توفيق العاروري أبو أحمد، رمادي للنشر ـ الدمام ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي أبو محمد، أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف عبد الله محمد عبد البر أبو عمر، محمد علي البجاوي، دار الجيل، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، مجمع الفقه الإسلامي بجدة.
- الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان ـ السعودية، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية أبو عبد الله، مشهور بن حسن آل سلمان أبو عبيدة، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٣هـ.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي، محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

- اينشتاين والنسبية، مصطفى محمود.
- البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي إمام الحرمين، عبد العظيم الديب، دولة قطر، ط١، ١٣٩٩هـ.
- النظريات العلمية الحديثة مسرتها الفكرية وأسلوب التفكير التغريبي في التعامل معها دراسة نقدية، حسن الأسمري، طبعة تأصيل.
- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علي بن سليمان المرداوي الحنبلي علاء الدين أبو الحسن، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر ـ تونس، ١٩٨٤هـ.
- تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر.
- تفسير الجلالين الميسر، جلال الدين المحلي، جلال الدين السيوطي ـ فخر الدين قباوة، ط١، ٢٠٠٣م.
- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي، الهيثمي، العسقلاني، أحمد شاكر، الألباني، الأرناؤوط، المكتبة العصرية.
- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي أبو الفداء عماد الدين، سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب، ١٣٨٧هـ.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، محمد بن جرير الطبري، عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي، حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

- جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي ـ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي أبو عبد الله، عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
- جماع العلم، محمد بن إدريس الشافعي المطلبي، أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية.
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، علي بن حسن، عبد العزيز بن إبراهيم، حمدان بن محمد، دار العاصمة ـ السعودية، ط٢، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.
- الحاشية على شرح آداب العضد، الشيخ الصبان، (مخطوط).
- الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن، عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز بن مسلم بن ميمون الكناني المكي الكناني،علي بن محمد بن ناصر الفقيهي،مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة.
- الداء والدواء (الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي)، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية أبو عبد الله، محمد أجمل الإصلاحي، زائد بن أحمد النشيري، مجمع الفقه الإسلامي بجدة، ط١، ١٤٢٩م.
- درء تعارض العقل والنقل، شيخ الإسلام تَقيُّ الدين أحمد بنُ عبد الحليم بن تيمية الحراني الدمشقي، محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط٢، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
- رحلة عقل، عمرو شريف، مكتبة الشرق الدولية ـ مصر، ط٤، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، إحياء التراث ـ بيروت، ط٢.
- سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد بن ماجة القزويني أبو عبد الله، شعيب الأرناؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، ط١.
- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، محمد ناصر الدين الألباني ـ مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١.

- سنن الترمذي.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ـ القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م.
- شرح العقيدة الأصفهانية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، محمد بن رياض الأحمد، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ.
- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز، عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
- شرح صحيح البخاري، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال القرطبي، ياسر بن إبراهيم ـ إبراهيم الصبيحي، مكتبة الرشد.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي أبو الحسين، أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري أبو عبد الله، دار ابن كثير ـ دمشق بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت، ط١، ١٩٦٨م.
- العدة في أصول الفقه، أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، أحمد بن علي بن سير المباركي، ط٣، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ابن باز، دار الحديث ـ القاهرة، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير (تفسير الشوكاني)، محمد بن علي الشوكاني، وزارة الأوقاف السعودية، دار المعرفة ـ بيروت، ط٤، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.
- الله ليس كذلك، زيجريدهونكه، غريب محمد غريب، دار الشروق،ط٢، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، عامر الجزار ـ أنور الباز، دار الوفاء.
- مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سليمان بن الأشعث أبو داود، طارق بن عوض الله بن محمد أبو معاذ، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
- المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة.
- مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى، محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر ـ مصر، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، شعيب الأرنؤوط ـ عادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، أحمد معبد عبد الكريم، جمعية المكنز الإسلامي ـ دار المنهاج، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.
- مسند البزار (البحر الزخار)، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، محفوظ الرحمن زين الله، عادل بن سعد، صبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط١، ١٩٨٨م ـ ٢٠٠٩م.
- المُسوَدة في أصول الفقه، آل تيمية: مجد الدين أبو البركات عبد السَّلام بْنُ عبد الله بن الخضر.
- مصنف عبدالرزاق، عبد الرزاق بن همام الصنعاني أبو بكر، حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي ـ جنوب أفريقيا، ط١، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.
- معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، عثمان بن عبد الرحمن أبوعمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح، نور الدين عتر، دار الفكر ـ سوريا، دار الفكر المعاصر ـ بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- المغنى، موفق الدين أبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي، عبد الله بن عبد المحسن التركى، عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ـ الرياض، ط٣، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

- المغني، موفق الدين ابن قدامة، عبد الله بن عبد المحسن التركي، عبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب، ط٣، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
- مفاتيح الغيب (تفسير الرازي)، فخر الدين الرازي، دار الفكر، ط١، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ولي الدين، عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، ط١، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
- هل بشر الكتاب المقدس بمحمد صلى الله عليه وسلم؟، منقذ بن محمود السقار، دار الإسلام للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت.
- ينبوع الغواية الفكرية (غلبة المزاج الليبرالي.. وأثره في تشكيل الفكر والتصورات)، عبد الله بن صالح العجيري، مركز البحث والدراسات، مجلة البيان ـ الرياض، ط١، ١٤٣٤هـ.

رقم الإيداع: ١٤٣٧/١٢٥٢
ردمك: ٢ ـ ٩٩٤٠ ـ ٠١ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨